بسم الله الرحمن الرحيم

# الكشف المبدي لكذبات أحمد رغدي

## مع مطالبته ( للمباهلة ) ؛ لعلها - تنفع أو تجدي -

الحمد لله حق حمده والصلاة والسلام على عبده وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ، وبعد :

فهذه كلمات يسيرة ! وإجابات قصيرة ! أكشف بها – بإذن الله تعالى – عن كذبات ( النكرةِ ) المسمى ( أحمد رغدي ) – غفر الله له – وألهمه سديد الرشد . لمز بها شيخنا أبا عبيدة مشهور بن حسن – وفقه الله – في مقالة فضفاضة ( بالوساطة ) أسماها " ما معنى التأصيل عند مشهور حسن سلمان " ! نشرها في منتديات التصفية والتربية " ، وفي " شبكة سحاب " .

وهممت بادي ذي بدء أن أكتب عليها رداً تاماً كافياً ، وشاملاً مستوعبا وافياً ؛ بحيث أعربه إعراباً مفصلاً حتى يفهم حقيقة ذاته ( الفاعلة ) ( المرفوعة ) ! و كي يَعرِف ( فعله ) و ( صفته ) و ( نعته ) من لا يعرفه ؛ أو من لا يفهمه ! وحتى يكون بعدُ ( علماً ) ( ممنوعاً ) بعد أن كان ( نكرة ) ( مرفوعاً ) ! لكن الذي منعني منه ضيق الوقت من جهة ، واشتغالي بما هو أجل وأعظم من جهة أخرى ، و هذا يعلمه من هو قريب مني .

و ما كان دافِعُني إلى هذه الكلمات التي سلكت فيها مسلك الإيجاز ! إلا واجب النصيحة وحقوق الأستذة التي أوجب الله تعالى ، و إلا فالمردود عليه عندي لا يستحق جناح بعوضة كما سيرى ذلك القارئ – المنصف – بعينه ، وإني أسأل الله تعالى فيها التوفيق والسداد ، و القول بكلمة الحق و العدل بعيدا عن البغي و الظلم ، إنه ولي ذلك و القادر عليه .

أما أن هذا الأخ ( نكرةٌ ) ! ذلك أنه لم يعرف بعلم – الذي هو علم – ، ولا بدعوة – التي هي دعوة – ، وليس له شيوخ من أهل العلم ؛ أو من أهل السنة ، عرف بهم أو رحل إليهم وجثى بالركب بين أيديهم ليأخذ عنهم تزكية النفوس وأدب العلم قبل تصفية العلوم وواجبات العمل ، فضلاً عن الدعوة . اللهم إلا رحلة واحدة لم يوفق فيها ! [1]وما عرفه أحد من أهل

[1] ـ و بلغني أخيرا أن أحد أسباب عدم توفيقه فيها دعوة أحد الإخوة المظلومين عليه فكانت فتنته على نحو ما دعا عليه هذا الأخ المظلوم – حذو القذة بالقذة ! و هكذا فلينتظر استجابة دعائه على نفسه باللعن – إن لم يتب على وفق شروط التوبة ، مع الإصلاح و البيان . و ينظر ما سيأتي آخر الرد .

العلم حتى يثني عليه أو يزكيه . وليس معه إلا الشهادة الجامعية في الشريعة الإسلامية ، وشيء من علوم النحو ، ولا أقول اللغة العربية ، وبعض الشيء من أصول الفقه ، أما التوحيد والعقيدة ، فسيرى معاشر العقلاء حظه منها ونصيبه فيها !

ولذا ؛ فقد خلا ( مقاله ) هذا من التزكية الروحية والتربية الأخلاقية ؛ الواجب أن يتحلى بها كل عبد مسلم ، فضلاً عن طالب ناشئ ، فضلاً عن مقدم فيه ! بل ويشار إليه بالبنان – مشيخةً فيه – !!؟

ومما هو معلوم – بداهة – أن هذه الشهادات – ولو كبرت – لا تعطي لأصحابها تربيةً ولا تزكيةً ، ولا حتى في كثير من الأحيان علماً وفهماً – تحليةً – ، وهذه سيراها كل قارئ منصف في حال هذا ( النكرة ) !

ولذلك ؛ كان نقده هذا – إن صح – شفاء غيظ اشتد عليه . فخرج فيه بألوان من الكذب والبهت والظلم والسب والشتم ؛ علاوة على الجهل ، سالكاً في ذلك مسالك أهل الأهواء والبدع في الرد والطعن لا منهج أئمة السلف ، و أُمناء الخلف من مقارعة الدليل بالدليل والحجة بالحجة ! فكان مسلكه – هذا – مذمومًا – غايةً – ! وفي هذا يقول الإمام ابن القيم – رحمه الله – كما في " الصواعق المرسلة " ( ١ / ٢٩٥ ) – بتصرف – : " نعلم قبل المطالبة أنه لو اجتمع كل ( مقلد ) على وجه الأرض لما أجابوا عنه بغير المكابرة والتشنيع على أهل ( الإتباع ) بالتج ( هيل ) ! والتنفير ! والسب ! وهذه وظيفة كل مبطل قامت عليه حجة الله فدعوا الشناعة بالفرية والكذب والاختلاق ! هل يمكنكم الخروج من دائرة ( التقليد و التعصب ) .... وإلا فليستحي من مراجمة الناس بالأحجار من سقف بيته من الزجاج ! " .

فلغة السب ليست لغة القرآن والسنة ، ولا لغة أئمة السلف من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم من أئمة أهل السنة إلى يومنا هذا ، مما هو معلوم بالضرورة من شم أنفه مذهب السلف .

أما سبائبه وشتائمه وطعوناته فمنها ( الطويلة ) ومنها ( العريضة) ومنها ( الكبيرة ) ومنها ( الصغيرة ) و منه دون ذلك ، وكلها ( حقيرة ) ! ظلم بها نفسه و أسقط بها اسمه و رسمه !

وأقول قبل دحض دعاويه العريضة وكذباته الباردة البغيضة : من أنه لا إشكال عندي – إطلاقا – على أصل الاعتراض أو الرد ، فالرد على المخالف أصل من أصول الإسلام ،

سواء كان هذا المخالف حبيباً موالياً أم بغيضاً معادياً . كما قال الإمام مالك – رحمه الله – " **كل يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر** " وأشار إلى القبر النبي ﷺ ، وإنما الإشكال في ( هذا الرد ) ( ممن ، وكيف ، وما هي ماهية الرد ؛ وأسلوبه ) ؟!

فلو كان أسلوبك في الرد مبنياً على الصدق في القول وعلى حفظ أمانة النقل والتزام جادة الأدب ممن هو أعلى منك – وكأنك لا ترى ذلك – ، لما كان هذا الأسلوب الشديد مني تجاهك ، ولكان لردك صدى في ( أشكالك ) ومن لم يبل – جيدًا – ( حالك ) .

فلم تحظ – ويا أسفاك – ! على تعليق يثنى به عليك أو تشكر فيه على شفاء غيظيك – الغيظ الدفين ، والحادث الأفين – ! في آخر ساعة نظرتها فيه وكانت أول نظرة لي .

ولذلك ؛ فإني سأواسيك على ( حزَنك ) هذا – إن كان – ! وأرفع لك شيئاً من ( المقام ) – للضرورة – لأن للضرورات أحكام ! لأنك إن لم تحظ بتعليق من ( أشكالك ) فإني سأزف لك البشرى – وأنا بحذائك – بأنك لن تحظ بشيء من رد شيخنا – عليك – ! و على أمثالك ! ولا أظن أنه حتى سيسهمك بيسير من الحظ – ولو في حواشيه – ! ولن تراه حتى في منامك إن حدثتك نفسك فيه – ! ولا أظن – وأنا على معرفة بالشيخ – أنه بلغ طعنك طلبة الشيخ الملتفين حوله – فضلاً عن الشيخ – ! فنم ؛ وغط في غيظك !

بل ؛ و أزيدك – من باب الإنصاف – بأني أظن لن يبلغه ردي عليك و دفاعي عنه ، لأن الشيخ في واد ، و أنا و إياك في واد آخر ! و إنا و إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين !؟

ولا أريد – الساعة – أن أوصّف لك حال الناس الذين لهم عند الشيخ شيء من الحظ في الحواشي – لا في الأصول – ! — الذين قد صاروا نسيا منسيا ، أو قل في خبر كان !

ثم إني قبل أن أرد على فرائك وعظيم كذباتك ، وكذلك هالاتك – في فنك – المتبجح به على من حسنوا بك الظن ! وحسبوا أنك شيخ الفن ! وأنك ( عن ) و ( لن ) ! سأنبيك بأن ردي عليك بنيته على قاعدتين . قاعدة تنتصر لها وتحامي عنها ! وأخرى تنقضها وتسقط من يقول بها ! ألا وهي قاعدة " حمل المجمل على المفصل من كلام الناس " .

وبعد هذه التوطئة ؛ أقول مستعيناً بالله تعالى وحده ، بأن كشفي لحاله وحال مقاله : أحدهما مجمل ، و الآخر مفصل .

# الكشف المجمل

أما الكشف المجمل ، أو الرد المجمل ؛ فإن من **الأمور المتفق عليها بين أهل السنة** في تثبيت العدالة أحد أمرين : إما الشهرة . وإما التزكية . وصاحب هذا المقال ، لم يحظ بأي واحدة منهما – اللهم إن كان نال شيئاً من أستاذته الأشاعرة من أهل الكلام وغيرهم إبان كان في مقاعد الجامعة ! فهذا مما لا علم لي به .

ولعل تأثره بهم بدا شيء منه من خلال ( مقاله ) كما سيأتي – إن شاء الله تعالى– .

وهو بهذا الاعتبار يعد ( مجهولا ) عند أهل العلم سواء ممن يعتد بهم أو ممن لا يعتد بهم .

فهذا هو مقتضى قواعد علماء الحديث وتطبيقاتهم في الجرح و التعديل التي ساروا عليها .

وعلى هذا ؛ فجهالته عند العلماء : إما جهالة عين – وهذا هو الأرجح – ، وإما جهالة حال ، تنزلاً معه وتطيباً لخاطره بسبب ( انتصابه ) في هذا ( الحال ) و بهذا ( المحال ) !

فهو – إذن – ؛ ليس مقبول القول في ( الأداء ) أي الدعوة والتعليم فضلاً عن الرد والنقد والتعديل والتجريح . فيمن هم فوق مرتبته قليلاً ، فضلاً عن أن يتكلم في ( الجبال ) والأئمة الثقات ( الرجال ) الذين – لعله – لن يصل قمتهم – و لو بلغ من العمر حينًا طويلًا – !

ذلكم ؛ أنه من الأمور المتفق عليها بين علماء الحديث : أن المجهول لا يقبل شيء له في ( الجرح والتعديل ) ، فلا يقبل قوله في المحدثين من أهل الصدق فضلاً عن الثقات الأثبات الذين قد بلغت عدالتهم – قلتين – !

ولا إخاله سينكر هذا الأصل من أصول النقد ، و لزوم تحقق الشروط المتوفرة في الناقد – من الثقة و الصدق والورع – وغيرها ؛ وأنه لا يقبل لـ ( مجهول ) قول . و لو أنه ادعى بأن ذلك خاص في زمن الرواية – فحسب – ! فإن هذا بدعة من البدع الملحقة بعلم الجرح والتعديل المعاصرة ! وسيكون – سيدها ورأسها – ! وبهذا يرجع إلى اختيار العلامة الفوزان – حفظه الله – من أن علماء الجرح والتعديل إنما كانوا في زمن الرواية لا في هذا الزمان ! بل ويفتح الباب طراً لأهل البدع المغلظة وغيرهم ؛ فيقولون : ما دام أنكم أسقطتم من علم الجرح والتعديل – إسقاط قول المجهول – فمن باب أولى أن تسقطوا كذلك باب ( الرد على أهل البدع ) ، لأن كلتا القاعدتين من علوم الجرح والتعديل . فما يقال في هذا يقال في ذلك .

وأنت أيها ( المسكين ) . إن ( نحَوتَ ) هذا ( النحوَ ) فقد أسقطت مقالك مرة واحدة ! بل ( أبدلت ) منهجك بـ ( مبدلٍ ) منه ( خبيث ) بمرة !

وإذا رضيت لنفسك بأنك ( مجهول ) وهذا هو الواجب ، لاسيما وأنك صرحت وقلت : ( بأني لست أهلاً للكتابة ) فقد أطحت بمقالك -كذلك - ! لأن الذي قلتُ فيه : جبل من الجبال ، استفاضت أدلته بما لا يخفى عليك - كما سيأتي - ، فاختر لنفسك أحلاهما ؛ و إن كان أحلاهما - عليك - مرٌ ؟!

**أنتَ القتيلُ بأيِّ منْ [ اخترتهُ ] ! ... فاخترْ لنفسكَ في الهوى منْ تصطفي !؟**

وأما دليل ذلك فمن جهتين :

**١** ــ من جهة تزكية **كبار أهل العلم** - من **أئمة أهل السنة** - له ، كشيخه الإمام الألباني - رحمه الله - في أكثر من مجلس وأكثر من موضع ، كما في السلسة الصحيحة - مثلاً - ( ١ / ٩٠٣ - الاستدراكات ) ووصفه : **بالأخ الفاضل** ، وأثنى على **علمه وتحقيقه** فقال:

**وقد استفدتُ هذا كلّه من تحقيقٍ قام به الأَخ الفاضل مشهور حسن في تعليقه على كتاب « الخلافيات » للبيهقي ( ١ / ٣٦٦ - ٣٩٣ ) ، يسَّرَ الله له تمامَ إِخراجِه ، ونفعَ اللهُ به قرّاءه بمنّه وكرمِه .**

وكسماحة المفتي الشيخ الإمام ابن باز - رحمه الله - فقد كان كما في المشهور عنه ؛ دائم السؤال عنه من كان يأتي من قبل الشام . ووصفه العلامة الإمام الشيخ بكر أبو زيد - رحمه الله - بـ " **العلامة المحقق** " عند تقديمه له تحقيق كتاب " الموافقات " . وعده العلامة الوادعي - رحمه الله - من **العلماء** الذين يرجع إليهم " و تزكيات أهل العلم ودعاة أهل السنة ممن يعرفهم هذا ( النكرة ) وممن لا يعرفهم كثيرة . وإنما اقتصرت على أهمها .

بل من كرامته و علو منزلته عند شيخه الإمام الألباني - رحمه الله - أن كان أحد الثلاثة الذين استشارهم الشيخ و ألحَّ عليهم حين استفتاء " الجبهة الإسلامية للإنقاذ " للدخول في " الانتخابات " قال شيخنا في كتابه " العراق في أحاديث و آثار الفتن " ( ١ / ٨٤ ) :

" أرسل القائمون على (الجبهة) المذكورة استفتاءً للشيخ الألباني في أصيل يوم الثلاثاء، الموافق للثامن عشر من شهر جمادى الآخرة، سنة ١٤١٢هـ عبر جهاز (الناسوخ) قبل يومين من الانتخابات العامة بالجزائر، فأرسل الشيخ ليلة اليوم الذي يليه عبر (الهاتف) إلى ثلاثة

ممن يحسن الظن بهم ، وأخبرهم أنّ الله –عز وجل– أمر نبيّه صلى الله عليه وسلم بالمشورة، وهذه الأسئلة –وعددها ستة– تدور حول (الانتخابات) و(البرلمانات) ،ثم ذكرها بتمامها ، و علق في الحاشية معرفا بالثلاثة فقال : هم : أخونا الشيخ حسين بن عودة العوايشة، وأخونا الأستاذ طاهر عصفور، **وكاتب هذه السطور** ، **وقد حاولنا التمنّع من إبداء الرأي، وأننا لا نقدم بين يدي الشيخ** ، وأصرّ الشيخ –رحمه الله تعالى– على ضرورة إبداء رأينا عند قراءته لكل سؤال من الأسئلة الستة ، وكان يدوّن رؤوس ما نقول ، ويناقش ، ويستشكل ؛ ليعلِّم ، حتى صاغ الأجوبة كلها بقلمه ". و هكذا علاقة العالم مع تلميذه .

فهو – إذن – الشيخ الفاضل العالم العلامة المحقق كما وصفه كبار أهل العلم ولما عرفوه منه لا أنها وصف مختلق من تلامذته وطلابه ومحبيه كما يشعره كلام هذا الأخ ( النكرة ) !

**٢** ــ من جهة شهرته بالعلم والدعوة ، والتأليف والتحقيق والذب عن الإسلام والسنة . ومنهج السلف الصالح ، ودحر البدع جميعها ونحرها ، فهو صاحب أحسن تحقيق لأحسن كتاب تكلم في البدع وأصولها و أحكامها وأصحابها . وهو كتاب " الاعتصام " للشاطبي ، وصاحب تحقيق " الباعث عن إنكار البدع الحوادث " لأبي شامة المقدسي . وصاحب تحقيق " الأمر بالمعروف والنهي عن الابتداع " للسيوطي . وصاحب كتاب " قاموس البدع " للعلامة الألباني . وصاحب كتاب " كتب حذر منها العلماء " ، وصاحب كتاب " الإمام الألباني و جماعة التبليغ " ، وصاحب كتاب " الردود و التعقبات على ما وقع للإمام النووي في شرح صحيح مسلم من التأويل في الصفات و غيرها من المسائل المهمات " ، وصاحب كتاب " الإمام القرطبي و التصوف " ، وصاحب تحقيق " سبيل الرشاد في هدي خير العباد" للعلامة تقي الدين الهلالي المغربي و هو من أحسن الكتب في تفسير آيات التوحيد بأنواعه، وغيرها كثير وكثير جداً ، ومن أراد معرفة شيء من ذلك ويعرف له جهوده العلمية و الدعوية فليرجع أقل شيء إلى موقعه الرسمي فيتبين حقيقة ذلك .

ثم أفاد أخونا فهير الأنصاري – وفقه الله – في مقاله " بلوغ الأماني في نقض مقالة " مشهور حسن آل سلمان وعدم الأمانة العلمية "الشريف الترباني" عندما شنشن هذا الأخير على كتاب " قاموس البدع " قال :

" ومما فات التبرباني - سدده الله - ، وهو فيه من المعذورين بخلاف الأول - إن شاء الله - أن أبا عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان يعمل على إخراج التالي :

أولا : الإمام الألباني وجماعة الإخوان المسلمين -وهو ضخم - ، كما حدثني في أثناء كتابته لكتاب " الإمام الألبـــاني وجماعـــة التبليـــغ " .

ثانيا : الإمام الألباني وحزب التحرير -في رسالة - ، كما حدثني في أثناء جمعه لتعليقات وحواشي الإمام الألباني عـــلى كتبـــه ورســـائله.

ثالثا : عقيدة الإمام الألباني -وهو كبير - ، وقد طالعته كله ولا يزال مخطوطا ، وفيه ردود الإمام الألباني على الفرق المعاصرة كالإخوان والتبليغ والتحرير وغيرهم.

فرحم الله تعالى الإنصاف وأهله ، لا تكاد أن تراهم إلا في كتاب أو تحت تراب ، والله الموفق لا رب سواه " . فجزاه الله خيرًا .

و المقصود ؛ أنه مع ثبوت عدالته وثقته وإمامته . يأتي مجهول ( نكرة ) و جهول ( منكر ) وجويهل ( متنكر ) يريد إسقاط جبل ببضاعة الشتم والسب والقدح مما يتنزه عن مثله كل عاقل ؛ فضلاً عن طالب علم ! ويقال له كما قيل قديماً :

**يـا نـاطحاً الجبل العالـي ليـوهنـه أشـفق على الـرأس لا تشـفق على الجبـل**

أو كما قيل :

**كناطـــح صخرة يومـــاً ليـــوهنها فلـــم يضـــرها وأوهـــى قرنه الوعـــل**

ولذا ؛ فسأغض الطرف عن جل سفاهاته التي وصف بها الشيخ إما تصريحاً وإما تلميحاً . ك ( بسبب جهله فهو يرم من كل الشجر ) ( إذ كان جاهلاً ) ( لا يفهم كلام العلماء ) ( اذهب يا جاهل ) ( هذا المتعالم ) ( لا يفهم عقيدة الإسلام ) ( يضحك مع جرائه لكذبة كذبها )( فزعم كاذباً ) ( وهم الحمقى ) ( ولعنت الظالمين والله يلعنهم ) ... إلى غير ذلك.

وسأحاول– إن شاء الله – أن أثبت عليه كذباته وبعض جهالاته فيما يتكلم فيه من نقد تحقيق الشيخ لكتاب الشيخ علي بن سلطان القاري " التجريد في إعراب كلمة التوحيد " المطبوع سنة ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م .

وقبل الابتداء في النقد المفصل . أريد أن أنبه معاشر العقلاء بأن تحقيق شيخنا للكتاب كان قبل نحو خمس وعشرين سنة . وقد ذكر الشيخ في آخر تحقيقه ( ص ١٧٧ ) أنه انتهى منه قبل ظهر يوم الأربعاء١٢ شوال ١٤٠٩ هـ يعني يوم أن كان شيخنا قد بلغ من العمر تسعاً

وعشرين سنة . فهو ساعتها لم يوصف لا بالعالم ولا بالعلامة ولا بالمحقق ولا بالأصولي ولا بالمحدث ، ولا غير ذلك . مما كان متعينًا في أمانة النقد أن لا يهول هذا المجهول بهذه الألقاب التي حازها شيخنا بالآخر – لا بالأول – . فهذا من الغش في النقد الذي كسا به كذباته فكان مقاله كذبات بعضها فوق بعض إذا أخرجت الصدق منها لم تكد تراه !

ومع ذلك ؛ فسوف أعقد وجه مقارنة وجيز من حيث تحقيق شيخنا من جهة ، ومن حيث مقال هذا النكرة من جهة أخرى ، يوم أن كان شيخنا قد بلغ من العمر تسعاً وعشرين ، وفي هذا اليوم الذي بلغ فيه هذا النكرة اثنين وثلاثين .

و سأرفع – بإذن الله تعالى– هذا المجهول من حيز الجهالة ! إلى حيز التعريف ! لكن في مصنف " المجروحين " ، أو مع " الضعفاء و المتروكين " ، و سيزوى مقاله – بعد – في " الموضوعات " فيحذره من لا يعرفه ، و ينقله أهل النقد من مرتبة الاستشهاد ! إلى مرتبة الترك و الطرد و الرد ! فينطرح بذلك كثير من أوهامه و دعاويه و تهويلاته . و ما التوفيق إلا بالله العلي العظيم .

# الكشف المفصل

## أولاً : دعاوى عريضة !

قال : " كثيراً ما يلهج هذا الشيخ بكلمة التأصيل و فلان مؤصل وفلان غير مؤصل ( بفتح الصاد ) ... " .

**أقول أولاً** : لا أدري كيف وقعت منك هذه الإضافة التعريفية بعد أن ذكرته منكراً ! فقلت: ( الشيخ ) ! فلا أدري أهو أسلوب بلاغي جديد ! أم أنه تلون منك لست له بالمريد ! أم أن اللام في ( الشيخ ) تريد بها حقيقة ذهنية مقصودة مقدرة كـ ( شيخ الضلال مثلاً ) ؟!

وهذا الأخير – إن كان هو الصواب – عندك ؛ فخطأ ؛ كما هو ظاهر ، وكما سيأتي .

ذلك أن هذا لا يتمشى مع قاعدتك في منع حمل المجمل على المفصل من كلام الناس ! فإنه على تقدير قولك : ( أقصد بها ) ما ذكرتَ ، يوجب عليك إعمال قاعدة مخالفيك ! فاتضح أنك تلونت في هذه !

**أما ثانياً** : " فلهج شيخنا بكلمة " التأصيل " فهذا مما أعلمه عنه معاينة وسماعاً وقراءة ، وهو مشهور عنه . لكن قولك : « أنه كثيراً ما يلهج .... بـ وفلان مؤصل وفلان غير مؤصل ( بفتح الصاد ) » ، فهذا الذي أحتاج أن تقيم لي عليه البينة ، وتسرد لي أسماء الناس الذين صنفهم الشيخ إلى مؤصلين وغير مؤصلين ؟! و إني أتيح لك ما قدر الله تعالى لك من العمر – إمهالاً – ، حتى تأتيني بذلك !

**والدعاوى ما لم تقيموا عليها بينات أبناؤها أدعياء .**

ولا أدري كيف تقول " كثيراً ما يلهج .... " وأنت لا تسمع لهذا الشيخ ولا تستفيد منه . بل إنك صرحت بأنك لا تملك من كتبه إلا هذا الكتاب الذي بتحقيقه ! ومع ذلك ليس فيه ذكر التأصيل والمؤصل . فلا أدري من أين أخذت هذا ؟!

و مع ذلك ؛ فلو أعملت فيك أصلك ؛ لقلتُ بأنك تكذب – أيضا – ! إذ عدم تملكك من كتبه – حقيقة – إلا هذا الكتاب ؛ لا يعني عدم تملكك من كتبه المصورة ضوئيا منها – شيئا – ! إذ كلاهما يطلق عليه اسم التملك ، إما حقيقة و إما ما هو في حكمها ، إذ لو سألك سائل عن كتاب ما : هل هو عندك ؟ تقول : نعم ؛ هو عندي ، لكنه مصور في ذاكرة الحاسوب !

و اعلم ؛ أنه لا يمكنني أن أعتذر لك في ذلك إلا بإعمالي قاعدتي في ( الحمل ) فأقول : بأنك تقصد كذا أو كذا ، لكنك لا تريد الاعتذار لنفسك بإصرارك على أصلك ! فما حيلتي معك حائلذ ؟!

## ثانياً : جهل أم كذب ؟!

قال ( المجهول ) : " ..... ولا أدري إن كان يفقه معناها ، والظاهر أن نطقه لها يدل على جهله بالمعنى أو جهله بلغة العرب أو كليهما وليس ذلك ببعيد ".

أقول وفي العربية : " أصل الأصول كما يقال بوب الأبواب ورتّب الرتب.

و قال المناوي : أصّلته تأصيلا جعلت له أصلا ثابتا يبني عليه غيره" ( تاج العروس )

فالمؤصَّل بفتح الصاد هو الأصل وليس الشخص الذي ضبط الأصول ، فهو مؤصِّل بكسر الصاد " .

أقول : ولي مع هذا الكلام وقفات – و إن كان لا يحتاج إلا علامةَ تعجب فذة – !

**الأولى** : لا أدري كيف استجاز لنفسه أن يعتمد على المناوي في تعريفه للتأصيل ! وهو ليس على شرطه – في المنهج – ! وهو مشهور بين طلاب العلم بتصوفه ! تاركاً النقل عن أئمة السلف في اللغة كالأزهري صاحب كتاب " تهذيب اللغة " ، وغيره .

والمناوي هو: صاحب كتاب " الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية " ! و" شرح قصيدة النفس " لابن سينا – الطبيب الملحد – !

فلا أدري ؛ هل أنت لا تعرف الصوفية ورجالها ؟! أم أن علم الجرح والتعديل مقصور عندك فقط في المعاصرين – فحسب – ؟! أم أنك تجوز لنفسك ما تحرمه على غيرك ، و تشنع به عليهم ، و تسقطهم به ؟!!

فكان أقل الواجب الذي يمليه ( منهجك ) أن تنبه على صوفية المناوي لئلا يغتر به الشباب الملتف حولك ، لاسيما والمسألة تتعلق بعلوم اللغة ، وكأنك تتجاهل أم تجهل أن من أكبر مداخل أهل الأهواء والبدع ؛ ومن أكثرها وأدقها وأشدها علوم اللغة العربية ( صرفاً كان أم نحواً أم غير ذلك ) !

فإن قلت : بأني نقلت عنه بالواسطة ؟

قلت : منهجك لا يشفع لك بذلك ! و مع ذلك : فالواسطة التي نقلت بها هو كتاب " تاج العروس " للمرتضى الزبيدي أبو الفيض ، وهو كذلك من المصابين بلوثة التصوف ! فهو صاحب شرح كتاب "إحياء علوم الدين " للغزالي الصوفي ، و قد أفتى جماعة من أهل العلم بحرقه ، و الزبيدي هو – كذلك – صاحب كتاب ( تنبيه العارف البصير على أسرار الحزب الكبير – للشاذلي – ! – خ ) ، و قصيدة " المقاعد العندية في المشاهد النقشبندية " ! فكان ماذا ؟!

ولما ترجمه – أعني : الزبيدي – الزركلي في " الأعلام ( ٧ / ٧٠ ) قال : " وزاد اعتقاد الناس فيه حتى كان في **أهل المغرب** كثيرون **يزعمون** : أن من حج ولم يزر الزبيدي ويصله بشيء لم يكن حجه كاملا " !!!؟

**الثانية** : لا أدري ما وجه العلاقة بين الكلام الذي نقلته وبين الكلام الذي فهمته ، ولا أدري أخرج منك هذا الكلام مخرج التدليس والتلبيس أم خرج منك مخرج الجهل و العيّ ؟!

وبيانه : أن ( المؤصَّل ) بالفتح اسم مفعول . وهو بالكسر اسم فاعل . كما – أشرت – وقول العلماء : مؤصَّل ، لا يريدون بذلك ذاته . وإنما يريدون علمه . وإن ألحقوه بالذات لكونها هي القائمة بفعل التأصيل . فهناك مقدر محذوف . تقديره علمياً أو علماً أو غير ذلك ، أي : طالب مؤصَّل علمياً ، فهذا هو المراد من هذا الاستعمال ؛ كما ذكرته أنت على الشيخ – دون أن تشعر – فقلت : " المؤصَّل علميًا " و دون ذلك لا يستقيم لك السياق على فهمك ! فمالك نقضت لفتتك التأصيلية في أول محاولتك التطبيقية ؟! أم أنك أردت أن تقول : لفة فحرفتها إلى لفتة ! و خانتك حبال الكذب القصيرة الخفة !

وعلى هذا ؛ فقولك : " فالمؤصَّل بفتح الصاد هو الأصل وليس الشخص الذي ضبط الأصول ، فهو مؤصِّل بكسر الصاد "

فإن كنت تريد بالنفي : النفي المطلق ، فليس بصواب ، وإن كنت تريد مطلق النفي ، فهذا هو جوابه . و إن كان **يترشح** من كلامك أنك تنفي ذلك كله ، و تحصر ذلك في مفعول واحد و هو الأصل ! و أنه لا يتعداه إلى الأسماء و الأوصاف !

ومع ذلك ؛ أقول : بأن إرادة الأعيان باسم المفعول الذي على وزن ( مُفَعَّل ) أي : – بالفتح – سائغ في لغة العرب ومستعمل ، وقد نبه على ذلك الإمام ابن القيم – رحمه الله – في كتابه "جلاء الأفهام " ( ص ٢٧٧ – ت . الشيخ مشهور ) عند تعرضه لتفسير اسم النبي – صلى الله عليه وسلم – وبيان أصل اشتقاقه ، قال : " هذا الاسم هو أشهر أسمائه – صلى الله عليه وسلم – ، وهو اسم منقول من الحمد، وهو في الأصل اسم مفعول من الحمد، وهو يتضمن الثناء على المحمود ومحبته وإجلاله وتعظيمه. هذا هو حقيقة الحمد وبني

على زنة مُفَعَّل مثل معظم، ومحبب، ومسود ومبجل، ونظائرها، لأن هذا البناء موضوع للتكثير، **فإن اشتق منه اسم فاعل**، فمعناه من كثر صدور الفعل منه مرة بعد مرة، كمعلِّم، ومفهِّم، ومبيِّن، ومخلِّص، ومفرّج، ونحوها، **وإن اشتق منه اسم مفعول** فمعناه من كثر تكرر وقوع الفعل عليه مرة بعد أخرى ، إما استحقاقاً أو وقوعاً. فمحمد هو الذي كثر حمد الحامدين له مرة بعد أخرى ، أو الذي يستحق أن يحمد مرة بعد أخرى.

ويقال: حمد فهو محمد، كما يقال: علَّم فهو معلِّم. وهذا علم وصفة اجتمع فيه الأمران في حقه – صلى الله عليه وسلم – ، – وإن كان علماً مختصاً – في حق كثير ممن تسمى به غيره " اهـ .

" فمُفَعَّل " : **صفة تلزم من كثر منه فعل ذلك الشيء** ،كما في " الاشتقاق " لابن دريد .

فمحمد : علم وصفة . ومعناه من كثر صدور خصال الحمد منه مرة بعد مرة . وتكرر وقوع فعل الحمد عليه مرة بعد أخرى .

وهكذا يقال في أصَّل من حيث حقيقة البناء الذي وضع عليه وزنُه .

فالمؤصَّل : هو الذي كثر وقوع اسم التأصيل عليه لوقوعه منه أو من غيره حتى صار ملكة راسخة في نفسه فهو مؤصَّل ، وتأصل علمياً : إذا ترسخت قواعد العلوم وأصولها في نفسه فهي مؤصَّلة فيه وأصيلة ، وهو بها مؤصَّل.و لا يقال : هي مؤصِّلة فيه ! فهو كمحمد ، حمد لأجل كثرة خصال الحمد فيه .

والمؤصِّل : هو من تكرر فعل التأصيل منه حتى صار وصفاً لازماً يعرف به ، و هذا هو المراد الذي يوحي إليه ما نقلته عن الزبيدي فالمناوي . و إلا ؛ فلا إشارة في كلامهما لا من قريب و لا من بعيد إلى الكلام الذي فهمته أنت ! إن لم أقل دلسته أنت ! و لا أقول كذبته ! و فرق بين الأمرين عند من تعاطى صناعة النقد بإنصاف ، لاسيما صناعة نقد الأسانيد و المتون .

وأنا من المنصفين لك – إن شاء الله – ،وسأحاول أن أعدل فيك بما أوجب الله – تعالى– ، و أن لا أسلك سبيل البغي الذي سلكت !

وفي هذا المعنى يقول العلامة فضيلة الشيخ صالح آل الشيخ – حفظه الله – في " شرح الأربعين " للإمام النووي ( ش ١ ـــ ج ١ ) :

" وهذا هو الفرق ما بين طالب العلم المؤَصَّل وطالب العلم الذي يقرأ فقط؛ فطالب العلم المؤصّل **يكون عنده بناء المحكمات شيئا فشيئا في العقيدة والحديث والفقه، فلا تجد أنه يضطرب عند إيراد المشكلات، أو أنه يغير رأيه تارة هنا وتارة هناك، كما قال الإمام مالك رحمه الله "من جعل دينه عرضة للخصومات أكثر التنقل"؛ لأنه لا يكون عند كل أحد من العلم بالشريعة وفهم أصولها وفروعها والمحكمات ما يمكنه أن يرد الشبه، أو يرد الإشكالات إلى ما أُحْكِمَ من أدلة هذه الشريعة العظيمة** " .

وعلى هذا فمقتضى كلام المعترِض إن كان على وزن مُفَعَّل فإنه لا يضاف إلى الأشخاص إلا إن كان على وزن ( مُفعِّل ) – بالكسر – ! وهذا باطل ! كما سبق . لأن ما كان على وزن ( مُفَعَّل ) بالفتح . وهو وإن كان اسم مفعول – في الأصل – إلا أنه يستعمل كذلك في اسم الفاعل ..

ومن – هاهنا – يقال : كلب مُعلَّم ، مضافاً إلى الكلب لوقوع فعل التعلم منه ، ورجل مُقنَّع : لوقوع فعل التقنع عليه ، و رجل مُبدَّع . لوقوع مسمى البدعة منه و عليه . وطريق مُعبَّد : لوقوع فعل التعبيد فيه ، ولا يقولون في كل ذلك — إن أرادوا اسم المفعول معه كمحمد –: كلب مُعلِّم ، ورجل مُقنِّع أو مُبدِّع لتباين المعنى المراد ، وهي الذات الواقع عليها الفعل . فيقولون :كلب متعلم ورجل متقنع . وهذا إذا أرادوا نسبة الفعل إلى نفسه ، و إذا أرادوا نسبة الفعل عليه من غيره يقولون : مُعلَّم و مُقنَّع .

وهكذا ؛ يقولون : لاعب مُدرَّب . ولا يقولون : لاعب مُدرِّب . ورجل مُرجِّم : وهو الذي يظن ظناً و رجل مرجَّم : وهو الذي ظُن به ظنًا. ورجل مُدلِّس : إذا كان الفاعل له . ورجل مُدلَّس : إذا كان المفعول به . وبيت مُؤسَّس : إذا كان ثابت الأساس والقواعد . ولا يقولون بيت مؤسِّس ، وهم في ذلك كله يريدون الفاعل أو المفعول ولا يريدون الفعل . وهكذا التأصيل : فالمؤصِّل لغيره . والمؤصَّل في نفسه سواء وقع فعل التأصيل من نفسه أو من غيره ، فهو بحسب ما يعود إليه قصد المتكلم .

فالمفعول به : قد يكون هو الفاعل بنفسه ، و قد يكون بفعل غيره عليه . و يدل على ذلك قوله – صلى الله عليه وسلم – : " من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل و المفعول " [1] فاستحقاق المفعول به القتل إنما كان لرضاه به و طلبه له .

وكل ذلك من بدهيات العربية ! و لا يستحق هذا كله ! و قد قيل : توضيح الواضحات من أعسر المشكلات !!

وبالجملة : فوزن ( مُفَعَّل ) بالفتح ليس مختصاً باسم المفعول . كما هو ظاهر نص ( النحوي الناقد ) ! وإنما يستعمل كذلك في اسم الفاعل . و يراد به تارة وصفه و تارة علميته ، و تارة يجتمعان كما في اسم النبي – صلى الله عليه وسلم – ، ولا أدري هل هو يعلم بهذا كله لكنه دلس وكتم ! أم أنه جاهل بذلك لا يعي ولا يفهم ؟! و أحلاهما مرٌّ !

**إن كنت لا تدري فتلك مصيبة أو إن كنت تدري فالمصيبة أعظم !**

و حتى يكون الحُكم عدلاً فيه ؛ يعلمه كل منصف ، فهو جاهل ما إذا أعملت فيه قاعدة حمل المجمل على المفصل ، وإلا فلو أعملت قاعدته فلا مناص إذن إلا أن أحكم عليه بالتدليس والتلبيس والتلفيق ! وهذا هو الراجح كما سيأتي . و لو أعملت فيه قاعدته على وفق تطبيقه لها – مثلا – في هذا المقال لحكمت عليه بالكذب ! وهذا ما لا يرتضيه !

## جهل عريض !!؟

قال : " ثم نعود للشيخ المؤصل الذي يصنف العلماء إلى مؤصلين وغير مؤصلين " !

أقول : مع أني لم أسمع لحد الساعة كلام شيخنا هذا الذي تذكره ، ولا بالذي نقده – من حيث التأصيل – على الشيخ ربيع بن هادي – سدده الله – ، لكني أقول بأن تصنيف العلماء جادة مطروقة عند علماء أهل الحديث لا أريد أن أوسع الكلام – هاهنا – ببيانها . ولكن أقول لك قولاً مجملاً : لعلك تستفيد ، ثم تفيد ، وذلك لما هو معلوم بداهة . أنه ليس كل العلماء على أخذ واحد . وعلى مستوى متكامل متواحد . فليسوا كلهم مفتنِّين في سائر العلوم . وإنما علومهم متفاوتة . و مداركهم متباينة ، ولذلك يظهر تميز بعضهم على بعض في علم دون علم ، فواحد منهم بالحديث وآخر بالفقه وآخر بالتفسير ؛ إلى غير ذلك بل بعضهم لا يكاد يفهم بعض العلوم لاستعصائها عليه ، فهو ليس بمؤصَّل فيها .

---

[1] رواه الخمسة إلا النسائي عن ابن عباس – رضي الله عنهما – و هو صحيح كما في " الإرواء " ( ٨ / ١٧ ) .

فالسيوطي مثلاً استعصى عليه علم الحساب . وأبو مسلم النحوي استعصى عليه علم التصريف . والأصمعي في علم العروض ، وأبو زكريا يحي بن زياد الفراء وأبو حامد الغزالي و غيرهم لم يفتح لهم بالنحو " كما في " حلية طالب العلم " ( ص ٣٠٨ - ش . ابن عثيمين - رحمه الله - ) فهؤلاء مع أنهم علماء ، وعلى غض النظر لما قيل في بعضهم ؛ إلا أنهم ليسوا مؤصلين في هذه العلوم . وهذا لا يضرهم ولا يقلل من شأنهم . لكن لا يقبل في ذلك قولهم عند النزاع . لأنه ليس من فنهم ولم تتأصل هذه العلوم فيهم ، بل إن هناك كثيراً من الدكاترة اليوم ممن هم متخصصون في بعض العلوم كالحديث أو غيره وهم غير مؤصلين فيه . فإعطاؤهم الشهادة شيء ، وتمكنهم من ذلك الاختصاص شيء آخر ، وهكذا ..

ومع ذلك ؛ فقول القائل : ( فلان مؤصل أو غير مؤصل ) هو قول مجمل . يتضح المراد منه من سياق المتكلم به ومنزلته ومكانته . و ( المؤصل ) قد يراد به ضبط الأصول الكلية والواجبة ، وقد يراد به الأصول الكلية التي تجب في حق المتخصصين . وقد يراد به المؤصل رواية ، وقد يراد به المؤصل دراية . وقد يراد به حتى رعاية . وهكذا ...

ثم لا أدري كيف ستوجه قول صاحبك ( ص ) الذي قال لي في آخر مجلس جمعنا- ناصحته فيه - في حق الشيخ ربيع - وفقه الله - و غيره ؛ بأنه " ليس بفقيه " !! كل ذلك حمية منه له لكي لا يقال : " الشيخ ربيع أخطأ " ! مما لم يفه بها لساني ، ولا علم لي بها !

## مثل التعصب إن رأيت بأهله ... أن يَسقط المتبوع فيهم بيده !؟

ومع ذلك ؛ فلا يزال رأساً ( ! ) ولا هو معدود في قائمة الذين يسبون العلماء ! ممن قالوا ( إن الشيخ ربيعا أخطأ في حق إخوانه من أهل السنة ) ! وهكذا انتكاس الموازين !؟ يصدق الكاذب ويكذب الصادق ! و يضحي المعروف منكرًا . والمنكر معروفًا !؟

قال : ( المجهول ) : " ونريد أن نضعه تحت المجهر لنرى مدى تأصيله " !

أقول : هذا -كذلك - من انتكاس الموازين ! المجاهيل - سيئة الخلق - تضع العلماء المشهود لهم بحسن الخلق فضلاً عن العلم تحت المجهر !!! و الأعجب من ذلك أنه مجهول و يقول : ( نريد ) !؟

قال : " وقد أبان في هذا التحقيق عن جهل عريض وعن جرأة عظيمة على التصدي للتحقيق قبل طلب العلم " !

أقول : سوف نرى هذه الإبانة هل هي مبنية على الكذب أم على الصدق . أما وهم الشيخ في بعض مسائل النحو من حيث التطبيق فهو مما لا يسلم منه أحد ، أو على تقدير جهله لها – في ذلك الوقت – مع حسن خلقه ودينه خير منك يا من تتبختر بها و تكذب فيها ! فلو عقدنا وجه مقارنة خفيف – هاهنا – ؛ لقلنا : أيهما أفضل و أكرم : نحوي قد بلغ من العمر اثنين و ثلاثين يكذب ، أم جاهل بالنحو بلغ من العمر تسعة و عشرين صادق أمين مهذب ؟!

## كذب صريح وجهل فصيح !

عنون عنواناً عريضاً قال فيه : " مشهور يفسر كلمة التوحيد تفسيراً كفرياً " !

ثم قال تحته : " حيث قال ( ص ٥ ) في مقدمته : "ومعناها نفي الآلهة كلها من كل الوجوه وإثبات الإله الحق الواحد... "

ونفي الآلهة من كل الوجوه معناه نفيها من جهة وجودها في الخارج ومن جهة بطلان عبادتها وهذا معناه أن ما وجد منها وما عبد منها إنما هو المستثنى بعد إلا وهو الإله الحق وهذا كلام كفريّ لا شكّ ، لكن بسبب جهله فهو يرمّ من كل الشجر " !

ولي مع هذا النقل وتفسيره وقفات :

**الأولى** : كذبه الصريح على الشيخ مشهور من جهتين اثنتين :

١ ــ من جهة تمام تفسيرها إذ حذف لحاق التفسير الذي يبين المراد من معناها التام . وأقول التام ؛ لأن : المقطع الذي نقله هذا ( الكذاب ) ليس فيه المعنى الذي أراد أن يلحقه بفهم شيخنا – كما سيأتي – . ومع ذلك فإن هذا الكذاب أوقعه في كذبة أخرى التي هي :

٢ ــ من الجهة الثانية : وهي أن هذا الكلام الذي نقله عن شيخنا – وفقه الله – وما بعده إلى قوله في الصفحة التي تليها : " وبعض ما خالفها ومعاداته " ليست من أصيل كلام

شيخنا . وإنما هي كلام للعلامة محمد سلطان المعصومي الخجندي – رحمه الله – في كتابه " مفتاح الجنة لا إله إلا الله " بتحقيق شيخنا أبي الحارث الحلبي – وفقه الله – .

وقد أحال شيخنا إليها بعد نقله منها شيئاً من المقاطع فأبرأ عهدته منها . ومن بركة العلم عزوه لقائله . كما قال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام ، ومن أحالك فقد أسندك .

وهذه هي الوثيقة الأولى على ذلك :

# مقدمة التحقيق

إنّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

أما بعد:

فإنّ كلمة التّوحيد: «لا إله إلّا الله» كلمةٌ جامعة كاملة لا يزاد فيها ولا يُنقص، ومضمونها إنما هو ما جاء به رسولُ الله ﷺ من دين الاسلام.

ومعناها: نفي الآلهة كلها من كل الوجوه، وإثبات الإله الحق الواحد الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد.

ومقتضاها: الكفر بالطّواغيت وكلّ الآلهة دون الله ـ كما لا يخفى ـ فمن يقول: لا إله إلا الله، ثم يقول:

إنّ الأرواحَ تتصرف وتُمِدُّ، أو يدعو غير الله، أو ينذر لغير الله، أو يخافُ غير الله، أو يرجو غير الله غيباً، فقد أبطل قوله: لا إله إلا الله. بل أشرك بالله شركاً جلياً.

وهذه الكلمة هي الفارقة بين الكفر والاسلام، وهي كلمة التّقوى والعروة الوثقى، وهي التي جعلها ابراهيم عليه الصلاة والسلام كلمة باقية في عقبه، وليس المراد قولها باللسان فقط مع الجهل بمعناها، فإنّ المنافقين يقولونها، وهم تحت الكفار في الدَّرك الأسفل من النار، مع كونهم يصلّون ويحجّون ويطوفون ويقرؤون القرآن ويتصدّقون، ولكن المراد قولها مع معرفتها بالقلب والاذعان بها، ومحبّتها ومحبّة أهلها، وبغض ما خالفها ومعاداته.[1].

ورسالتنا هذه «التجريد في إعراب كلمة التوحيد وما يتعلّق بمعناها من التمجيد» هي الرسالة التاسعة من رسائل العلامة علي بن سلطان محمد القاري رحمه الله تعالى التي عملنا على تحقيقها ونشرها. وهذه الرسالة من لون آخر، إذ غلب على الرسائل السّابقة الطابع الحديثيّ، والفقهي، والعقديّ، وما يخصّ التّزكية والتّربية، أما هذه فهي في إعراب كلمة التوحيد: «لا إله إلا الله»، جمع المصنف فيها الأقوال التي قيلت في إعرابها، وأعقبها بالمعاني واللطائف التي تتعلّق بمعناها.

وقد نسبها له جلُّ مَنْ ترجم له، فذكرها اللكنوي في «التعليقات السنية على الفوائد البهية»: (ص٨) ضمن مؤلّفاته

---

(١) انظر رسالة الشيخ محمد سلطان المعصومي الخُجندي: «مفتاح الجنة لا إله إلاّ الله» بتحقيق الأخ الفاضل علي حسن عبد الحميد.

وكلام العلامة المعصومي فهو في رسالته المشار إليها ( ص ٢٨ و ٣٥ - ٣٦ و ٣٨ من الطبعة الجديدة بدار الإمام أحمد - بمصر ) .

و هذه وثيقة ثانية من محل الشاهد :



والظنُّ الغالبُ أن هؤلاء رجالٌ صالِحون من هذه الأمة، فغَلَوا في مَحبَّتهم حَتَّى عبدوهم، وهم غيرُ راضين بذلك ألبتة؛ لأنَّهم رجالٌ مسلمون وصالحونَ -رحِمهم الله تعالَى-، فصارت كلُّ هذه القبور كالتي ذكرها الله تعالى في كتابه.

فلا يكون إيمانُ العبد صحيحًا حتى يكفرَ بهذه كلها، ويؤمنَ بالله وحده، وهذا هو معنَى قوله تعالى: ﴿ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ﴾ [البقرة:٢٥٦].

وهذا هو معَنى لا إله إلا الله، فتنفي الآلهة كلَّها من كلِّ الوجوه، وتُثبت الإله الحقَّ الواحد الأحد الصمد الذي لم يلد ولو يولد ولم يكن له كفوًا أحد، فهذا التوحيدُ الخالصُ إنَّما هو مفتاحُ الجنة بلا ريب ولا شُبهة، فتفكر وتدبر قصة اللات والعزى ويغوث ويعوق وغيرها، وراجع التفاسير المعتبرة وكتب الأحاديث الصحاح[1]، وأعمل عقلَكَ تظهر لك الحقيقةُ وينكشف الغطاءُ، فتعرف معنَى لا إله إلا الله كما هو، وبفضل الله تعالى وهدايته وتوفيقه.

=

به، مما جعلهم ينسجون له القصص والحكايات الخرافية، وهم -عند الشدائد- يتركون الله العلي الأعلى، ويتوجهون -جهلاً وغباءً- طالبين العون والمدد من هذا «الولي العقباوي» فلا حول ولا قوة إلا بالله.

قلت: ثم تبين أنَّ هذا القبر (!) لا يحوي في حفرته إلا كنوزًا وجواهر؛ وذلك في قصةٍ طريفةٍ تَمَّ فيها احتيالٌ عجيبٌ مِن قِبَل بعض الغُرَباء!!

ثم هُدم المسجد كاملاً، ولم يَبقَ منه إلا مئذنتُه!!

(١) تقدم بيان شيء من ذلك تعليقًا.

وهي من أنفس ما كتب في تفسير كلمة التوحيد . وعلق عليها شيخنا أبو الحارث تعليقات علمية سلفية أثرية ثمينة . ولا أدري لعل هذا المجهول الجهول لما غاضه ذلك . أنف واستكبر عامداً إلى الكذب ظاناً أن من معه لا يقرؤون ولا يتتبعون . وسيأخذون قوله هكذا جملة و تفصيلا ، ويسلموا له تسليماً ! لكن كما قيل ( حبال الكذب قصيرة ) . وعلى صاحبها وخيمة !

وعلى هذا ؛ فقد رجع اعتراض هذا النحوي الذي بني على الكذب والجهل نقله لأنه ( مجهول ) إلى تفسير العلامة المعصومي – رحمه الله – وهو من أئمة أهل السنة والدعاة إلى توحيد الله – عز وجل – وهو الذي عاش بالطائف من مكة بقية حياته معلماً وداعياً – تصنيفاً ولساناً – .

ولا أدري كيف غاب عن هذا العلامة الموحد هذا الاعتراض الباطل الكفري فألحقه في كتابه هذا ؟! ولا أدري كيف سكت علماء الحرمين – لاسيما المعاصرينه منهم – إلى هذه الساعة عن هذا التفسير المنكر ! وهذه الرسالة مطبوعة متداولة في أرض الحرمين وغيرها في حياة المصنف إلى يومنا هذا !

ولا أدري كيف سكت عن هذا التفسير إمام أهل السنة ومقدم أصحاب الحديث الإمام محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله – وهو الذي لا يداهن ولا يداري في مسائل التوحيد والاعتقاد فضلا عن غيرها. ولو كان فاعلاً لفعل مع أبيه وقومه . كما هو مشهور عنه .

لاسيما ؛ وأن المؤلف ( المعصومي ) نفسه قد أهدى نسخة من كتابه هذا للشيخ الألباني . فقد اطلع عليها وعرف ما فيها كما ذكر شيخنا في " مقدمة التحقيق " وأنه استعارها من شيخه ليعيد طبعها وتعم فائدتها . كما في ( ص ٦ ) .

وقد أثبت مصور هذه الهدية الشيخ جمال عزون – حفظه الله – في كتابه " حصول التهاني بالكتب المهداة إلى محدث الشام محمد ناصر الدين الألباني ( ٢ / ٥٧٢ ) وهذه هي وثيقتها – تماماً – كما نقلها شيخنا أبو الحارث ، و هي الوثيقة الثالثة :

٥٧٢

## ٦٣٨ ــ مفتاح الجنّة

## لا إله إلاّ الله أو مفتاح دار السّلام

تأليف: العبد الغريب المهاجر وفي حرم الله المجاور أبـي عبـد الكـريم وأبـي عبد الرّحمن محمّد سلطان بن أبي عبد الله محمّـد أورون المعصـومي الخجنـدي ثـمّ المكّي المدرّس في المسجد الحرام ومدرسة دار الحديث المكّيّة ت ١٣٧٩هـ مطبعة دار إحياء الكتب العربيّة .

هدية من المؤلف تذكارا الى حضرة
الاخ في الله تعالى الشيخ
ناصر الدين الالباني الموقر
٢٢/١٢/١٣٧٤
الطائف

« هديّة من المؤلّف تذكارا إلى حضرة الأخ في الله تعالى الشّيخ ناصر الـدّين الألباني الموقّر ـ ٢٢ / ١٢ / ١٣٧٤ ـ الطّائف ».

بل من الذين استحسنوا هذا الكتاب من علماء الدعوة السلفية ووافقوا عليه وقرظوه رئيس القضاة الشيخ عبد الله بن الحسن آل الشيخ محمد ابن عبد الوهاب ، والشيخ المفتي محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، وإمام وخطيب المسجد الحرام الشيخ أبو السمح محمد عبد الظاهر .

وغيرهم كثير . وهم أئمة التوحيد والدعاة إليه في تلك الأيام ولم يعترض أحد منهم على مؤلفه هذا الاعتراض البارد ! الذي يعلم كل من ذاق رائحة التوحيد أن صاحبه متحامل وحاقد بل وجاهل ! وسيأتي عند تفسير هذا الاعتراض أن صاحبه يستفيد من اعتراضات أهل الأهواء و البدع المغلظة ليعترض بها على أهل السنة . وللأسف !

والمقصود – هنا – ؛ أن كبار أهل العلم الذين ذكرتهم اطلعوا على ذلك وأقروه . فإما أنهم جميعهم لم ينتبهوا إلى هذا الباطل وعلمه هذا الكذوب الجاهل . فهم على وفق أصل هذا الناقد ! من قاعدتي ( الحمل ) و ( اللازم ) إما ضلال وإما جهال . وأحلاهما مر –كما يقال – !

ولهذا ( المجهول ) أن يعرض هذا الكلام على فضيلة الشيخ ربيع – سدده الله – ليوافقه أو ينقضه !

و الشاهد ؛ أن هذا الكلام ليس لشيخنا كما كتم وكذب هذا ( المجهول ) ! وإنما هو لإمام كبير من أئمة أهل السنة . قد أقره كبار أهل السنة .

وهو مع هذا الجحد لهذه الحقيقة وعلمه أن الكلام ليس لشيخنا ، ثم تجرؤه على أنه تفسير كفري . وهو يعلم القائل الحقيقي ! فهو يقتضى أن هؤلاء الأئمة يفسرون كلمة التوحيد تفسيراً كفرياً ، ويجهلون تفسيرها !؟

وهم على هذا كما قال هذا ( المجهول ) " لا يفهمون عقيدة الإسلام " ! – يعني حقيقة واقتضاء لا تصريحاً – !

وأي كذب أعظم من هذا يا معاشر العقلاء – وأي افتراء أكبر من هذا – يا معاشر النبهاء – ؟ !

وإن كان هذا الإمام – أعني المعصومي – ومن قرظ له كتابه يفسرون كلمة التوحيد تفسيراً كفرياً مما تفسيرها عند أبناء دعوة التوحيد السلفية معلوم بالضرورة . فلا أدري – بعد – هل هم معذورون في ذلك أم لا ؟! وهم العلماء وأئمة التوحيد في بلاد التوحيد !؟

ولا أعلم بعد ذلك ما لو كتبت عنواناً عريضاً ! أقول فيه :

" أحمد رغدي يتهم العلامة المعصومي ومن قال بقوله ومن رضيه بأنه يفسر كلمة التوحيد تفسيراً كفرياً – عياذاً بالله – " ! وإن كانت هذه هي الحقيقة المرة . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ثم تعالى أيها المنصف لتعرف حقيقة هذه التهمة ومدى برودها ومن أين استقاها ثم لمز بها .

قال : " ونفي الآلهة من كل الوجوه معناه نفيها من جهة وجودها في الخارج ومن جهة بطلان عبادتها وهذا معناه أن ما وجد منها وما عبد منها إنما هو المستثنى بعد إلا وهو الإله الحق وهذا كلام كفريّ لا شكّ " !

أقول : هذا المعنى المنكر الباطل قد استفاده من الرسالة المحققة . سواء من صلبها أم من تعليق شيخنا عليها بكلام الإمام القرافي ( ص ١٦ _ ١٧ ) عليها . وتأكيده ( ص ١٩ ) على كلامه وتحقيقه .

وهذا الاعتراض الفاسد ؛ قد وجه لكلمة التوحيد ( لا إله إلا الله ) نفسها – قديما – ! وأبطله كثير من الطوائف المنتسبة إلى الإسلام كالخوارج والمرجئة و الأشاعرة ، وغيرهم . فضلاً عن أهل الحديث والسنة . كما سيأتي – فاستغله مريض القلب هذا – **فوظفه للكذبة التي ألحقها بالشيخ ليلصق – أعني المعنى الباطل – به !** وهيهات أن يكون له ذلك ! وهكذا صنائع أهل الأهواء . وهكذا هو يركب على الشيخ كذبة فوق كذبة يريد إسقاط الشيخ بها والانتصار بها للشيخ ربيع – غفر الله له – وهو غني عن مثل هذا الكذاب الأشر الذي ينتصر له بالكذب و يتعبد الله تعالى به ، و هكذا هو تحقيق التوحيد عنده !؟

وهو بهذا التركيب يعقد الكذبات حتى تتوعر على من لا يعرف حقائق العلم ! وطرائق البحث والفحص ! – لاسيما المغترون به – ؛ يستخفهم بمثل هذه الكذبات المهولة حتى يكون فيهم مطاعاً . فنعما تحقيق التوحيد الذي تدعو إليه – أيها الكاذب – !؟

وأعود لبيان الاعتراض الفاسد مبيناً وجه فساده ، ثم أكر عليه بنقضه ونقض كلام الكذاب الفاسد ! لتزول الشبهة أول ما تزول عن أتباعه !

أما فساده فمن حيث توجيهه – إن كان يعقل ما يقول – أن الآلهة المنفية هي وجودها المطلق . كما قال " نفيها من جهة وجودها في الخارج " ، فهو عام مطلق يشمل واجب الوجود وممكن الوجود " وأما قوله : " ومن جهة بطلان عبادتها " فهذا تحصيل حاصل !

وهذا القول الباطل هو حقيقة قول الفلاسفة وأهل الاتحاد من أهل الإلحاد !
قال العلامة عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ – رحمه الله – كما في " الدرر السنية " ( ٢ / ٢٦٠ ) : " وأما الفلاسفة وأهل الاتحاد فإنهم لا يقولون بهذا المعنى – يعني الحق – ولا يسلمونه . بل يقولون : إن النفي بلا إله إلا الله **كلي لا يوجد عنه في الخارج إلا فرد** ، **وهو الله . فهو المنفي وهو المثبت ، بناء على مذهبهم الذي صاروا به أشد الناس كفراً** ، وهو قولهم : إن الله هو الوجود المطلق ؛ فلم يخرجوا من ذلك صنماً ولا وثناً !
وشبيه قولهم هذا : قول أهل وحدة الوجود . القائلين بأن الله تعالى ، هو الوجود بعينه ، فيقولون : **إن المنفي كلي** ، والمثبت بقوله : " إلا الله " هو الوجود بعينه . ولا فرق عند الطائفتين بين الخالق والمخلوق ولا بين العابد والمعبود ؛ كل شيء عندهم هو الله . حتى الأصنام والأوثان ، وهو حقيقة قول هذا الرجل سواء " .
وقال أيضاً ( ٢ / ٢٣٣ ) : " كثر الغلط في المتأخرين من هذه الأمة، في معنى هذه الكلمة، وسببه: **تقليد المتكلمين الخائضين،** فظن بعضهم أن معنى: لا إله إلا الله، إثبات وجود الله تعالى، ولهذا قدروا الخبر المحذوف في: لا إله إلا الله، وقالوا؛ لا إله: موجود، إلا الله؛ ووجوده تعالى: قد أقر به المشركون، الجاحدون لمعنى هذه الكلمة " .
فاتضح من هذا أن هذا ( الكذاب الأشر ) قد اتهم العلامة المعصومي وغيره من أئمة الدعوة فضلاً عن شيخنا . بأنهم لا يعرفون هذا المعنى الفاسد الباطل الذي لم تقل به إلا الفلاسفة الملحدون ! وأذنابهم من الجهمية الاتحادية والصوفية الذين يقولون بوحدة الوجود والحلول الاتحاد ، وهم أئمة العلم و العقيدة ، ونجوم اللغة العربية ؛ بحيث صار أبو جهل ومشركوا مكة أفهم منهم وأعلم . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم !
فمشركوا مكة لم يفهموا من كلمة التوحيد التي أمروا بها– المنوع خطابها ؛ تارة مختصرة وتارة موسعة – إلا نفي بطلان العبادة التي كانوا عليها يشركون بها الإله الواحد الحق الفرد الصمد، وإلا ف كما هو معلوم أنهم كانوا يقرون بتوحيد الربوبية ويؤمنون به ، فكيف ينسب لأئمة الدعوة السلفية أنهم يجهلون المعنى الذي كان يقر به المشركون الأوائل ؟! سبحانك ربي هذا بهتان عظيم !

ذلكم ؛ أنهم لو عرضنا هذه المقالة المنقودة على مشركي مكة ، بل على كل مشرك على وجه الأرض ، لما فهموا منها – و الله – إلا نفي بطلان عبادة آلهتهم ، و لم يفهموا منها هذا الفهم الباطل الذي فهمه الفلاسفة اليونانيون و أذنابهم !

ولا أدري ؛ إن كان هذا منه ( يعني الجهول ) تكفير مبطن أم لا ؟ ولعله فيما يأتي تبين لنا حقيقة هذا . وهكذا فقد نحا به نحوه – هذا – إلى هذا المنحى المنحني انحناء – خطيرا – !

وفي نقض هذه الفرية الفلسفية يقول العلامة عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ – كذلك – كما في " الدرر السنية " ( ٢ / ٢٦٠ ) : " فلقد عرفت بحمد الله، ما أرادوه من قولهم: إن المنفي كلي، لا يوجد منه في الخارج إلا فرد؛ ويدعي هذا مثل ما ادعته هذه الطائفة، أن تقدير خبر " لا " **وهذه الكلمة لم توضع لتقرير الوجود؛ وإنما وضعت لنفي الشرك والبراءة منه وتجريد التوحيد كما دلت عليه الآيات المحكمات البينات، ودعوة الرسل من أولهم إلى آخرهم**. وتقدير خبر " لا " موجود؛ لا يجري إلا على مذهب الطائفتين، لعنهم الله، على قولهم: إن الله هو الموجود، فلا وجود إلا الله، فهذا معنى قوله: إنه كلي، لا يوجد منه في الخارج، إلا فرد؛ فغير المعنى، الذي دلت عليه لا إله إلا الله، من نفى جميع المعبودات التي تعبد من دون الله؛ **والمنفي إنما هو حقيقتها**، كما قال المسيح – عليه السلام –: (ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق) .

ولا ريب : أن كل معبود سوى الله، فهو باطل؛ والمنفي بلا إله إلا الله، هو المعبودات الباطلة، والمستثنى بإلا هو سبحانه ، ويدل على هذا؛ قوله تعالى في سورة الحج : (ذلك بأن الله هو الحق وأنه يحيي الموتى) الآية ، وقال في آخر السورة: (ذلك بأن الله هو الحق وأن ما يدعون من دونه هو الباطل) ، وقال في سورة لقمان: (ذلك بأن الله هو الحق وأن ما يدعون من دونه الباطل) ، فقوله : ( ذلك بأن الله هو الحق وأن ما يدعون من دونه الباطل) فقوله: (ذلك بأن الله هو الحق) هو المستثنى: إلا " الله " وهو الحق، وقوله: (وأن ما يدعون من دونه هو الباطل) هو المنفي بلا إله ، **وما بعد هذا إلا التلبيس على الجهال، وإدخال الشك عليهم، في معنى كلمة الإخلاص، فكابر المعقول والمنقول، بدفعه ما جاء به كل رسول.**

**نسأل الله لنا ولكم علماً نستضيء به من جهل الجاهلين، وضلال المضلين، وزيغ الزائغين " اهـ.**

وإبطال أئمة الدعوة لهذا المعنى كثير ولو ذكرته لطال المقام وهو لا يحتمل — وقد طال – ! وأنا أحيل القارئ إلى الرسالة المنتقدة – نفسها – ، ونقد العلامة القارئ لها ( ص ١٧ إلى ٢١ ) ، و تعليق شيخنا عليها بكلام القرافي ( ص ١٧ — ١٨ و ١٩ و ٢١ ) .

أقول : أن ظاهر كلام هذا ( المغرور ) أن صدر اعتراضه يخالف آخره ! لاسيما و أنه لم يفسر ماهية هذا الكفر من مدلول هذا الاعتراض ! و ظاهره يوحي أنه خلط بين استثناءين؛ بين الاستثناء في الاسم ، والاستثناء في الحكم ، فلا هو ظاهر اعتراضه في الاسم ، و لا هو جلي في الحكم ! ومع ذلك فإن الذي يفهم من مقتضاه ؛ إما : اتحاد الآلهة الباطلة مع الله – عز وجل – وهو قول أهل الوحدة و الإتحاد – وهو باطل – . وإما أن يفهم منه انتفاء وجود الإله أصلاً ، وهو قول الفلاسفة الملاحدة الماديين ؛ وهو باطل قطعاً ، وسيأتي نقضه في ثنايا الكلام – الآتي– للعلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ – رحمه الله – حيث قال في رده على بعض الأغبياء الجهلة كما في " الدرر السنية " ( ٢ / ٣٢٩ ) – مما (كأنه ) يرد على نحوينا هذا – :

« وقد غلط بعض الأغبياء ، وقدر الخبر : " موجود " وبعضهم قدره : " ممكن" ومعناه: أنه لا يوجد ولا يمكن وجود إله آخر؛ وهذا جهل بمعنى : الإله ؛ ولو أريد بهذا الاسم: الإله الحق وحده، لما صح النفي من أول وهلة، والصواب: أن يقدر الخبر: " حق" لأن النزاع بين الرسل وقومهم ، في كون آلهتهم حقاً، أو باطلاً ؛ قال تعالى: (وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين) وأما إلهية الله: فلا نزاع فيها، ولم ينفها أحد ممن يعترف بالربوبية ».

إلى أن قال : « و" لا " هذه ، هي : النافية للجنس، واسمها يبنى معها على الفتح، على المشهور، والخبر ما مر تقريره، و " إلا " أداة استثناء، وما بعدها هو المستثنى، وهو مرفوع، والعامل فيه هو العامل في الخبر؛ لأنه بدل منه عند البصريين، وعند الكوفيين: هو عطف نسق؛ قال ثعلب: كيف يكون بدلاً، وهو موجب ومتبوعه منفي، يريد أن التابع والمتبوع لابد أن يتوافقا نفياً وإثباتاً، وأجيب عنه، بأنه بدل منه في عمل العامل، وتخالفهما في النفي

والإيجاب، لا يمنع البدلية؛ وأجاب: خالد الأزهري، بأن محل اشتراط ذلك، في غير بدل البعض.

قلت: وبما قالوه، يعلم: أن المستثنى مغاير للمستثنى منه، معنى، ولفظاً؛ فمن أجهل خلق الله، وأضلهم من فهم: دخول المثبت في المنفي، والمستثنى في المستثنى منه؛ فكيف يتوهم من يعقل ما يقول دخول: الإله الحق في اسم: " لا " المنفي ؟! وهل بعد هذا التوهم من الضلال، أمد ينتهي إليه ؟

وقد ترد " إلا " بمعنى : غير كما في قوله تعالى: (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) وذلك: إن كان الموصوف جمعاً، أو شبهه؛ ويؤيده، حديث الاستفتاح: " سبحانك اللهم وبحمدك....... ولا إله غيرك " ، وعاقبت "غير "؛ " إلا " في هذا المحل، وهى: تفيد مغايرة ما قبلها لما بعدها بالذات، كما إذا قلت: جاءني رجل غير زيد؛ وفى الصفات، كقولك : خرجت بوجه غير الذي دخلت به » .

إلى أن قال : ( ٢ / ٣٣٢ ) « وقال في رسالته – يعني الفارسي الأحمق – :

" إن الإله وضع في اللغة للمعبود فقط، لا بقيد الحقيقة، أو البطلان "؛ وهذه العبارة كذب على اللغة، فإن كتب اللغة بأجمعها دلت وقررت: أن الإله موضوع لكل معبود، وأدلة ذلك تعرف في مواضعها، فلا نطيل بذكرها.

وأيضاً: هذه العبارة فاسدة، من جهة المعنى فإنه لا يتصور ولا يوجد إله غير مقيد، ولا موصوف بحق أو باطل، هذا كلام لا يعقل، فكيف ينسب إلى اللغة، أو ينقل؛ فإن القسمة في مسمى الإله، ثنائية، إما حق أو باطل؛ وتجويز الثالث، مستحيل عقلا وشرعا، **ولا يقول هذه العبارة إلا مخبول في عقله، جاهل في حكايته، ونقله** » .

إلى أن قال في الرد على الفارسي (٢ / ٣٣٢ ) : « وقال في رسالته: ( إن الاستثناء، وقع من الإخراج المنوي) ، **يريد به الجواب عن الاعتراض، الذي مر، وهو: أن كلمة التوحيد، على تقريره، لا تفيد النفي والإبطال لآلهة المشركين، ولكل ما عبد من دون الله، وأن المثبت، عين هذا المنفي، والمستثنى، نفس المستثنى منه** .

وحاصل جوابه- يعني الفارسي -: أن الإخراج، والإبطال، وقع بالنية، فاستثنى من المنوي؛ وهذا: تصريح منه، بأن لا إله إلا الله، ما نفت، ولا أخرجت، ولا أبطلت شيئاً، إلا بالنية؛ وأنها لم تدل على التوحيد باللفظ، وهذا الجهل العريض الأكبر، لم يسبقه إليه سابق، ولم يقل به من يعرف معنى الكلام، حتى المشركون، يعرفون، ويفهمون من هذه الكلمة إبطال آلهتهم، ونفي استحقاقها للعبادة؛ ولذلك قالوا: (أجعل الآلهة إلهاً واحداً) **فعرفوا النفي، أنه من اللفظ، وعرفوا معنى المقصود من الإله، وعرفوا المراد من الاستثناء، وكل هذا عرفوه بمجرد اللغة، وكونهم عربا ؛** فجاء هذا الفارسي ، الذي لا يعرف لغتهم، ولا يحسن شيئاً منها، فخبط خبط عشواء ، وهرول ولكنه في ظلماء !

ما كُلّ داعٍ بأهلٍ أن يُصاخَ لهُ ... كم قد أصَمّ بنَعيٍ بعضُ منْ ناجى

وهذا القول: لم يسبقه إليه عاقل، يفهم ما يقول؛ والنحاة مجمعون: على أن الاستثناء من المذكور، لفظه وحكمه، إلا أن السهيلي، قال لم يدخل المستثنى في المستثنى منه، بل الاستثناء أثبت حكما مستقلا مغايرا لما قبله، وقال بعضهم: الاستثناء أخرج من الحكم المذكور، لا من اللفظ، ومذهب الجمهور: أن الاستثناء من اللفظ والحكم معا، الاسم من الاسم، والحكم من الحكم، ومن الممتنع: إخراج الاسم المستثنى منه، مع دخوله تحته في الحكم، فإنه لا يعقل الإخراج حينئذ البتة، فإنه لو شاركه في حكمه، لدخل معه في الحكم والاسم جميعا، فكان استثناؤه غير معقول ورد أهل هذا القول: زعم من زعم، أن المستثنى مسكوت عن حكمه قبل الاستثناء، نفيا وإثباتا، وأبطلوا ذلك من وجوه:

منها : أنك إذا قلت، ما قام إلا زيد، وما ضربت إلا عمرا، ونحو ذلك من الاستثناءات المفرغة، لم يشك السامع: أن الأحكام المذكورة، أثبتت لما بعد "إلا" كما سلبت عن غيره؛ ولو قيل إنه مسكوت عنه، لما أفهم إثبات هذه الأفعال لما بعد "إلا" .

ومنها: أنه لو كان مسكوتا عنه، لم يدخل الرجل في الإسلام، بقول: لا إله إلا الله، لأنه على هذا التقدير الباطل، لم يثبت الإلهية لله؛ **فهذه أعظم كلمة تضمنت بالوضع، نفي**

**الإلهية عما سوى الله، وإثباتها لله بوصف الاختصاص؛ فدلالتها على إثبات الإلهية، أعظم من دلالة قولنا: الله إله؛ ولا يستريب أحد في هذا البتة** » انتهى ملخصاً.

وأصل هذا التعليل الإعرابي للإمام ابن القيم – رحمه الله– في كتابه " بدائع الفوائد " ( ٣ / ٥٠ ) .

وملخص بطلان هذه الفرية سواء على الشيخ نفسه أم على أئمة الدعوة ؛ في أمور :

**أولاً** : أن يقال : بأن أكثر الطوائف المنتسبة للإسلام تثبت ( لا إله إلا الله ) على تقدير نفي العبادة الباطلة وإن اختلفوا في ماهية العبادة التي تجب لله – عز وجل – كما قال العلامة عبد الرحمن بن الحسن آل الشيخ في " الدرر السنية " ( ٢ / ٢٦٠ ) : " فتبين بهذا: أن لا إله إلا الله، نفت كل ما كان يعبد من دون الله، من صنم، ومن وثن، من حين حدوث الشرك في قوم نوح، إلى أن تقوم الساعة **وهذا المعنى: أكثر أهل العلم يسلمونه ويعرفونه ، حتى الخوارج ، والرافضة ، والمعتزلة ، والمتكلمون ، من كل أشعري ، وكرامي ، وماتريدي ؛ وإنما اختلفوا في العمل ، بلا إله إلا الله ؛** فبعضهم يظن أن هذا في حق أناس كانوا فبانوا ؛ فخفي عليهم حقيقة الشرك " .

**ثانياً** : وما ذاك إلا لأن ( لا ) كما قال : " لم توضع لتقرير الوجود ؛ وإنما وضعت لنفي الشرك والبراءة منه وتجريد التوحيد كما دلت عليه الآيات المحكمات البينات، ودعوة الرسل من أولهم إلى آخرهم. وتقدير خبر " لا " موجود ؛ لا يجري إلا على مذهب الطائفتين، لعنهم الله " .

**ثالثاً** : أن مدلول معنى ( الإله ) في اللغة هو المعبود . قال العلامة عبد الرحمن بن الحسن آل الشيخ في " الدرر السنية " ( ١ / ١٠٣ ) :" واعلم: أن معنى الإله، هو: المعبود؛ هذا هو تفسير هذه اللفظة، بإجماع أهل العلم، فمن عبد شيئاً، فقد اتخذه إلهاً من دون الله، وجميع ذلك باطل، إلا إله واحد، وهو: الله وحده، تبارك وتعالى علوا كبيراً ".

فمدلول اللفظ ( الآلهة والإله ) من حيث الوضع العربي يخرج كونها في السياق مرادةً بالوجود أو عدمه .

فصار المعنى : نفي جميع المعبودات الباطلة من دون الله وإثبات إله واحد فرد صمد معبود بحق .

**رابعاً** : وعلى تقدير أن الكلام ظاهره الفساد ! ومع فرض إقصاء قاعدة تخصيص العام بالنية ، أو تخصيص العام بالعرف لأنهما قد يباينان ( أصله ) ! فيقال : بأن الألف واللام في الإله " أو في " الوجوه " إنما هي للعهد الذهني إذ كانت هي الأصل ، ولذلك يفهم المقصود من إطلاق صاحبها من سياق كلامه ، ومن سباقه ولحاقه وعلى هذا أقول :

**خامساً** : أن أخانا – غفر الله له – قد حذف سباق الكلام ولحاقه الذي يتبين به المقصود من هذا السياق المقتطع ، كما كتم نسبة الشيخ هذا الكلام لغيره . وأراد أن يلصق هذا المعنى الباطل الذي هو قول كثير من النحاة واللغويين – كذلك – بالشيخ . وهو يعلم أن هذا الكلام ليس له ! وأنه ليس بفاسد ! – لا لفظًا و لا معنىً – فوقع في نسبة هذا الاعتراض الفاسد لنجوم أئمة الدعوة السلفية . وهكذا من حفر حفرة لأخيه وقع فيها ، والجزاء من جنس العمل !

و هذا تمام الكلام و فيه سباقه ولحاقه ونسبة شيخنا إياه للعلامة المعصومي ، قال شيخنا :

" فإن كلمة التوحيد : " لا اله إلا الله " كلمة جامعة كاملة لا يزاد فيها و لا ينقص ، و مضمونها إنما هو ما جاء به الرسول من دين الإسلام .

ومعناها : نفي الآلهة كلها من كل الوجوه ، وإثبات الإله الحق الواحد الأحد الصمد ، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد .

و مقتضاها : الكفر بالطواغيت و كل الآلهة دون الله – كما لا يخفى – فمن يقول : لا اله إلا الله ، ثم يقول : إن الأرواح تتصرف و تُمدُّ ، أو يدعو غير الله ، أو ينذر لغير الله ، أو يخاف غير الله ، أو يرجو غير الله غيبًا ،فقد أبطل قوله : لا اله إلا الله ، بل أشرك بالله شركا جليا ... " و تتمة الكلام في الصفحة التي تليها ، و قد أحاله – شيخنا – عند نهاية نقله في الحاشية ، فقال : " انظر رسالة الشيخ محمد سلطان المعصومي الخجندي : " مفتاح الجنة لا اله إلا الله " بتحقيق الأخ الفاضل علي حسن عبد الحميد " . فبرئت عهدته من ذلك . والتصقت بالنحوي الناقد !

و مما يؤيد هذه الكذبة – كما نوهت سابقا – ، و أن هذه الإجابة كانت تنزلا للخصم – أولا – ، و دريا للشبهة لاسيما عند من هو مغتر به – ثانيا – :

**سادسًا** : أنه لم يرد في كلام شيخنا أو في كلام الأئمة الأعلام – أبدًا – ذكر الاستثناء بـ ( إلا ) ! و إنما ورد ( نفي الآلهة ... و إثبات الإله الحق ... ) و هذا إطلاق و تقييد أو تعميم و تخصيص لم يرد فيه تقييد أو تخصيص بـ ( إلا ) في كلامهم ، و من المقرر في علم أصول الفقه أن التقييد أو التخصيص يحصل بعدة أشياء ، منها ما كان بـ ( إلا ) ، فهي جزء من كل ، و على هذا فقول المعترِض بعدئذٍ : " وهذا معناه أن ما وجد منها وما عبد منها **إنما هو المستثنى بعد إلا** وهو الإله الحق .. " فلا أدري من أين أدخل الاستثناء بـ ( إلا ) و لم ترد في كلام المعترَض عليهم ؟! و لا معنى – إذن – لقوله هذا إلا أنه استقى المعنى الباطل من تفاسير أهل البدع لكلمة التوحيد و أراد أن يلصقه بأئمة الدعوة و لا أقول الشيخ مشهورًا – فحسب – !؟

و بدليل : أن الاستثناء الذي أراده المعترض الاستثناء الاصطلاحي لا الشرعي ! و ذلك لإقحامه ( إلا ) في الاعتراض ، و انتقاله من الاعتراض على الكلام إلى ذكر ما اعترِض به على كلمة التوحيد – أصلا – ! و لو كان أراد الاستثناء الشرعي لما أقحم ( إلا ) في درج حديثه و لقال : وهذا معناه – يعني : نفي الآلهة – أن ما وجد منها وما عبد منها **إنما هو المنفي عنه** ؛ وهو الإله الحق .." هذا هو الصواب لو كان صادقا في نقده !؟ لكنه الكذب ...!!

وهناك أجوبة أخرى أعرضت عنها صفحاً . لأن نقض هذا الافتراء طال بما كنت أحاول أن يكون أخصر وأقصر من هذا ، و فيما ذكرت غنية و كفاية لمن بصر الله تعالى قلبه بالحق ، و الله المستعان .

و أقول في حق أخينا هذا كما قال العلامة عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ في كتابه " بيان كلمة التوحيد والرد على الكشميري عبد المحمود " ( ص ٣٢٩ ) :

" ولكنه خلا بأناس عظموه في نفسه فأراد أن يأخذ العلوم بمجرد الدعوى .ومن نظر في كلامه عرف أنه لا شيء هناك فتجده يأتي بعبارات متضمنة لجهالات لم يسبقه إليها سابق

كما قد عرفتم وتعرفونه فيما يأتي من كلامه وما فيه من التناقص، فما أقبح جهل من يدعي العلم، وما أفحش خطأ من يدعي الفهم ".

والخلاصة : أن هذا ( النحوي ) قد نحّى نفسه بما بان من كذبه في لغة العرب فضلاً عن المسائل المتفق عليها بين كثير من الفرق – جملة لا تفصيلاً – كما سبق .

أما قوله : " لكن بسبب جهله فهو يرمّ من كل الشجر " .

أقول : قد مدحت الشيخ وإن لم تكن مادحه – قصداً – ! وقد ذكر هذا المدح النبي – صلى الله عليه وسلم – في البقر فقال : " إن الله عز وجل لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء إلا الهرم ، فعليكم بألبان البقر ، فإنها ترم من كل الشجر " [1] .

فأخذها من كل الشجر سببٌ في كون ألبانها شفاء للناس ، وهذه بديهة لا تخفى على – أمثالك – ، وهكذا الشيخ المحقق ؛ فإن له باعًا طويلاً يعرفه القاصي والداني من حيث نظره في الكتب وجرده للمطولات وتحقيقه للجزئيات فكانت كتبه و تحقيقاته يحتاجها العلماء قبل طلاب العلم . وما استفاده شيخه الألباني منه إلا أكبر شاهد ودليل ، فعض الأنامل من الغيظ على الغيظ ! **هذا أولاً** .

**أما ثانيا** : فهذا منك تصريح ظاهر على أنك تعلم يقينا أن الشيخ أخذ هذا الكلام عن غيره و أنه ليس له ، و أنك تعلم يقينا أنه للعلامة المعصومي ، فجوابك لبعض الإخوة الأفاضل : بأنك لم تكن تعلم أن الكلام للعلامة المعصومي كذبة أخرى ظاهرة قرناء ! و إلا ؛ فما الذي تريده بقولك : يرم من كل الشجر ؛ بعد هذا الكلام مباشرة ؟! فلو كنت لا تعلم أن الكلام له لما كانت منك هذه الفرية ! إذ يكون كلامك الأخير إذ ذاك فضلة لا فائدة منه ! و كيف إذا اجتمع إليها ما سبق ؟! و هكذا فالكذب صار سجية لك مؤصلة في نفسك مالك بها من قوة ! ارتفعت بسببها حصيلة كذباتك ! و إذا كانت كذباتك على هذا الشيخ سهلة فأنا أعتقد بأن كذباتك على الإخوة الذين يحسنون بك الظن و لا يعلمون مدارك الأدلة و فهمها أيسر ما يكون عليك !؟ من باب دلالة الأَولى ! و هذا واضح .

---

[1] ـ أخرجه الطيالسي ( ٣٦٨ ) و غيره ، و صححه لغيره العلامة الألباني في " السلسلة الصحيحة " ( ٥١٨ ) .

و على تحققي من معرفتك بأن هذا الكلام للعلامة المعصومي ثم وصفك للشيخ مشهور بأنه يرم من كل الشجر و أنت تقصد الإساءة له ، و هذا ظاهر كلامك على إعمال قاعدتك في عدم حمل المجمل على المفصل ! و معناه أن الشيخ حاطب ليل ! يأخذ من الموقوذة و النطيحة و المتردية و ما أكل السبع ! فظاهره أن العلامة المعصومي كذلك ! و هذا جرح مفسر آخر للعلامة المعصومي من جهة و لكتابه الذي أثنى عليه أئمة التوحيد من جهة ثانية ! أوليس يا أخي أحمد إعمالي لقاعدتي في حمل المجمل على المفصل خير لك و أطهر بأن أحمل كلامك على أحسن محامله كما – سبق – ؟! لأنك أخ سني سلفي .

**الكذبة الثالثة !**[1]

عنون فقال : " جهل مشهور بمعنى نصيه العموم !

وهو الأصولي المؤصل إلى غير ذلك من مشتقات هذه المادة:

قال صاحب الرسالة "ولهذا كانت نصا في العموم" (ص ١٦ ) ، وقال معلقا [ يعني بذلك : شيخنا ]على هذه الجملة :« معناه : أنها لاستغراق حكم النفي لجنس اسمها كله نصًّا من غير ترك، تمييزا لها عن "لا" التي لنفي الوحدة نحو لا كتاب في الحقيبة بل كتابان....» (ص ١٦ ) .

و الحقيقة أن الشيخ لا يفرق بين العموم الظاهر الذي يحتمل التخصيص وبين المفرد الخاص لأن الذي أفادته كلمة "نصًّا" هو تمييز ما كان نصا في العموم عما كان ظاهرا فيه .وليس تمييز العموم عن المفرد " !

أقول : و في هذا الكلام كعادته جمع بين الكذب و التدليس ! فقد حذف تتمة الكلام لاسيما إحالة الشيخ إلى كتاب " النحو الوافي " ( ١ / ٦٨٧ ) . الذي يكشف عن كذبته ! فكلام شيخنا كما هو ظاهر منصب حول تفسير عموم ( لا ) التي لنفي الجنس والفرق بينهما و بين ( لا ) التي لنفي الوحدة ، وهي مسألة نحوية بحتة لا علاقة لبحثهم لها بعلم الأصول بخلاف ما زعم في " العموم الظاهر " الذي هو من مسائله ، ومسائل أصول النحو

---

[1] . و الكذبة الثانية هي ما حدثني به أحد الإخوة الأفاضل – كما سبق – من نفيه أن يكون له علم بأن الكلام للعلامة المعصومي ! هذا فيما هو ظاهر في التحقق ، و إلا ؛ فهي على وفق أصله فتطبيقه أكثر !

و إن كان لها حظًا وفيرًا من الاشتراك بمسائل أصول الفقه ؛ إلا أن من شم أنفه رائحة العلم لا يقول بأن أصول ( النحو ) هي أصول ( الفقه ) !

وفي كتاب " النحو الوافي " ( ١ / ٦٨٧ ) فيه التنصيص على أن هذه المسألة من مسائل علم النحو ؛ و ما المراد بقولهم ( نصًا ) حيث قال : « وهذا **مراد النحاة** بقولهم في معناها: " إنها تدل على نفي الحكم عن جنس اسمها **نصاً** " أو " إنها لاستغراق حكم النفي لجنس اسمها كله **نصاً** " » ا هـ .

فهذا هو الذي عمّاه من الإحالة ! و حذفه و بتره ! و كان لازم تجهيله للشيخ على هذا تجهيل عامة النحاة ! ولا أدري كيف اختلق القول بـ ( العموم الظاهر ) وكلام المصنف – القاري – وشيخنا لا يدلان عليه ، ولم يدندنا حوله ! فكلامهما حول مطلق العموم لا العموم المطلق ، و فرق بين الأمرين !

فهل دافع اختلاقه و افترائه كان بسبب جهله بفنه ، أم أنه الكذب بحذافيره ؟!

ومع ذلك أقول – تجوزاً – وأزيد هذا توضيحاً ؛ بأن : كلام المصنف و الشيخ إنما هو منصب على أصل عملها لا إلى عملها المطلق ، وفرق بين الأمرين ، تماما كما يقال بأن : ( إنّ ) حرف وضع للنصب ، فهذا مطلق عملها ، ثم نتكلم على عملها المطلق فنقول : بأنها تنصب الاسم ويسمى اسمها ، وترفع الخبر ويسمى خبرها ، ثم إذا أردنا أن نفرق بينها وبين ( أنّ ) ؛ يقال : هي حرف نصب ؛ غالبه للتحقيق ، و (أنّ ) للتأكيد ، مع فروق أخرى ذكرها السيوطي في " الإتقان " ( ٢ / ١٧٣ – ١٧٤ ) ، و إن كان الإمام ابن القيم لا يرى كبير فرق بينهما كما في " البدائع " ( ٢ / ٦١ – ٦٢ – ط . دار النفائس ) .

ثم هل هما ( إنّ و أنّ ) للتعليل أم لا ؟ محل خلاف بين النحاة و الأصوليين ؛ ونقل كل من الشوكاني في " إرشاد الفحول " ( ٢ / ١٢٠ ) ، و الزركشي في " البحر المحيط " ( ٤ / ١٧٢ ) عن صاحب " التنقيح " أنها للتحقيق لا للتعليل ، و أن الكمال بن الأنباري – وهو من النحاة المتأخرين – ، نقل إجماع النحاة على أنها لا ترد للتعليل ، و تبعه على ذلك جماعة من الأصوليين ، و الصحيح أنها للتعليل ، و هو الذي عليه أكثر الأصوليين ، و منهم الإمام ابن القيم كما نص على ذلك في " مفتاح دار السعادة " ( ٢ / ٣١٥ – ط . دار

ابن خزيمة ) ، ثم إجماع النحاة منتقض بما جاء عن أبي الفتح بن جني تصريحه بمجيئها للتعليل .

و المقصود ؛ أن مسألة التعليل تعلقها بمباحث الأصوليين أظهر منها عند النحاة ، حتى نقل عنهم الإجماع على أنها ليست للتعليل ، فالحاجة إليها في تعليل الأحكام الشرعية و غيرها أظهر منها في الأحكام الإعرابية ؛ و هي ألصق بعلم أصول الفقه منه بأصول النحو ، و هذا ظاهر .

وبالجملة ؛ فالشيخ لا يتكلم على العموم والخصوص ، أو أنواع الخصوص التي تطرأ على العموم التي هي من مباحث أصول الفقه ، وإنما تكلم على أصل عمل ( لا ) النافية للجنس ، تفريقًا بينها و بين أصل عمل ( لا ) التي لنفي الوحدة . و فرق بين تعريف الفاعل و تعريف عمله .

**الكذبة الرابعة !**

عنون فقال : [ " مشهور لا يفرق بين كلام أهل وحدة الوجود وغيره "

وقال : قال المصنف « المشهود في كل المشاهد» (ص ١٨ )

فقال معلقا « يقول المصنف بكفر أهل الحلول والاتحاد . فليكن ذلك في بالك »(ص ١٨)

و قد وقع بين نارين أن يتركها بدون تعليق فربما تكون من كلام أهل الوحدة ! أو يبطلها ويبين خطأها فربما لا تكون من كلامهم !

فعمد إلى هذا التعليق الذي لا ينكر منكرا ولا يثبت حقا، بل يسوغ الباطل من باب واسع، وهي قاعدتهم في حمل المجمل على المفصل.

و لم يعلق على بيت ذكره المصنف في نفس الصفحة وهو من أبيات الصوفية كما هذه الكلمة وكلاهما محتمل للباطل الذي علية الصوفية " ].

أقول : كلام الشيخ ظاهر في إنكار هذه العقيدة ، وتكفير القائل بها وهي اعتقاد المصنف – كما صرح الشيخ – ، وهذه الشطحة الصوفية محتملة أن تكون كذلك ، ومحتملة أن لا تكون كذلك ، ولو لم تكن كذلك لما علق عليها الشيخ .

أما مقصود الشيخ : هل المؤلف يقول بقول أهل الوحدة من خلال هذا اللفظ الموهم أم لا ؟ والذي اعتمده الشيخ صريح اعتقاده في تكفير من اعتقد عقيدة وحدة الوجود ، وأن هذا اللفظ محتمل مجمل لا يفصح عن عقيدته فيها ، فاعتمد اليقين ، وسلك مسلك أهل الورع في الأعراض و الدين ، ونبه على نكارة هذه العبارة بألطف إشارة وألخص عبارة .

و هذا هو منهج أئمة السلف و علماء الحديث و السنة في التعامل مع مثل هذه الألفاظ المجملة من الاستفسار و الاستفصال عن مجملها من جهة ، و الاعتذار لصاحبها إن كان يجوز له الاعتذار من جهة أخرى ، و تقرير هذا الأصل السلفي – الذي صار نبزًا لأهل السنة اليوم – ، و ما نبز به الأخ الناقد ؛ يطول جدًا ...

و ما ذاك إلا لأن " أخذ مذاهب الفقهاء من الإطلاقات من غير مراجعة لما فسروا به كلامهم و ما تقتضيه أصولهم يجر إلى مذاهب قبيحة " كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في " الصارم المسلول " ( ٢ / ٥١٢ ) .

وقال في " الرد على البكري " ( ص ٢٢٤ ): " و معلوم أن مفسر كلام المتكلم يقضي على مجمله ، و صريحه يقدم على كنايته " .

و قال في " الجواب الصحيح " ( ٤ / ٤٤ ) :" فإنه يجب أن يفسر كلام المتكلم بعضه ببعض ويؤخذ كلامه هاهنا وهاهنا ، وتعرف ما عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتعرف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر ، فإذا عرف عرفه وعادته في معانيه وألفاظه كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده .

وأما إذا استعمل لفظه في معنى لم تجر عادته باستعماله فيه وترك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه ، وحمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عرف أنه يريده بذلك اللفظ ؛ بجعل كلامه متناقضا وترك حمله على ما يناسب سائر كلامه ؛ كان ذلك تحريفا لكلامه عن موضعه وتبديلا لمقاصده وكذبا عليه " .

ذلكم ؛ أن " الكلمة الواحدة يقولها اثنان يريد بها أحدهما أعظم الباطل ويريد بها الآخر محض الحق ، والاعتبار بطريقة القائل وسيرته ومذهبه وما يدعو إليه ويناظر عليه " كما قال الإمام ابن القيم في " مدارج السالكين " (٣ / ٥١٤) .

"وأما نفع هذا الاستفسار في العقل : فمن تكلم بلفظ يحتمل معاني لم يقبل قوله ولم يرد حتى نستفسره ونستفصله ؛ حتى يتبين المعنى المراد ويبقى الكلام في المعاني العقلية لا في المنازعات اللفظية "كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – في " درء التعارض " ( ١ / ١٧٣ ) .

و من أراد أن ينظر تطبيقا مفصلا لهذه القاعدة فلينظر كتاب " مدارج السالكين " فيما تعقب فيه الإمام ابن القيم شيخ الإسلام إسماعيل الهروي في كتابه " منازل السائرين " ، و كيف أنكر عليه ما لم يجر عليه عادته و عرفه ، و تحمل له ما يحتمله إطلاقه من عادته و عرفه ، و لم يخرجه من السنة و لم يبدعه لأجل ما وقع فيه من الهفوات التي تعظم عن مثله ، بسبب ما له من المواقف العظيمة في محاربة الجهمية و ذم الكلام و أهله .

و هاهو ذا يقول قبل الكلام السابق مدافعا عن الهروي حاملا كلامه على أحسن محامله :
" وهذا المعنى حق وهو أولى بهذا الإمام العظيم القدر مما يظنه به طائفة الاتحادية والحلولية وإن كانت كلماته المجملة شبهة لهم ؛ فسنته المفصلة مبطلة لظنهم " .

و هذا هو منهج الفاروق – رضي الله عنه – كما قال : " « **لا تظنن بكلمة خرجت من فيّ امرئ مسلم سوءا وأنت تجد لها في الخير محملا** » و هو على شدته و صلابته في الدين – رضي الله عنه – إلا أنها لم تكن يوما ما سبيلا في اتهامه للآخرين أو كانت حجة له في ذلك – و ما ينبغي له – ، و هو الرجل الملهم ، و لو كان نبي بعد النبي – صلى الله عليه و سلم – لكان عمر ، و هذا هو مقتضى العدل و الرحمة ، و هذه هي الشدة المحمودة في الدين ، و هي الشدة في أمر الله و رسوله ، لا في رأي عمرو أو عمران ! فمن خرج عنها فقد أصيبت مقاتله !

و لذلك ؛ فمن رام أن ينبزنا و يسقطنا لتشبثنا بهذه القاعدة العظيمة فنحن عمريون فاروقيون ! فليقِلَّ من شاء أو ليستكثر ؟!

نقول هذا ؛ لأنه ليس من البعيد أن ننبز بذلك ، و لما حجَّ شيخنا أبو الحارث أحد كبارهم بما نقله من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية قال له : و هل ليس عندك إلا ابن تيمية ؟!!

و لما حججت أحدهم ممن يشار إليه في هذه البلدة بما نقله الشيخ العباد عن شيخ الإسلام في هذا الأصل خاطبني قائلا : أنتم ما عندكم إلا الشيخ العباد ؟!! و لما أكدت له كلام

شيخ الإسلام سكت و أفحم و لم ينطق ببنت شفه –كما يقال – !! و هكذا هي منزلة الكبار عندهم !؟

و أزيد فأقول : بأن باب الرد على أهل البدع لا يستقيم كثير منه إلا بتقرير هذه القاعدة و إعمالها ، ذلكم أنه إذا علمنا أحدا من أهل البدع يعتقد بدعة ما يدافع عنها و يناظر عليها ثم وجدنا له عبارة مجملة توهم نقض بدعته – بما يوافق فيها أهل السنة – ! فإنه لا يمكننا أن ندفع ذلك إلا بحمل مجمله على مفصله حتى نرد عليه بدعته ، و هذا شيء مشهور عند أهل السنة ، و من تأمل ردهم على أهل الكلام و البدع وجده كذلك ، و لعله فيما يخص الأشاعرة أبدى و أظهر، و من هذا القبيل رد أهل السنة ألفاظ أهل الكلام التي اصطلحوا عليها كالجوهر الفرد و الجسم و ووو غير ذلك إلى مفصلها و مفسرها ، و منها الألقاب التي نبزوهم بها من جهة ، و الألقاب التي أطلقوها على أنفسهم من جهة أخرى .

و حتى لا أخلي التأصيل من التمثيل ؛ أقول : كثير من العلماء لما يقرر مسألة يقول : هذا قول أهل السنة ! و هذا لفظ صريح ، لكن إذا ما نظرنا إلى مفصله و إلى ما يناظر عليه فإذا هو أشعري ! فتبين لنا من خلال إعمال هذه القاعدة السلفية أن أهل السنة الذين يريدهم إنما هم الأشاعرة لا أهل الحديث و الأثر ! لأن الأشاعرة يطلقون على أنفسهم بأنهم أهل السنة ! و دون إعمال هذه القاعدة فلن يستطيع أحد أن يفرق بين الأشعري و السلفي السني . و لولا الإطالة لذكرت نماذج كثيرة لاقيتها في بحوثي أنا طويلب العلم !!؟

و مع ذلك ؛ فإني أحذر أشد التحذير من إعمال هذه القاعدة في حق أخينا هذا ! ممن لا يعتقدها و لا يقول بها من جهة ، و من عدم انطباقها عليه في كذباته الصريحة من جهة أخرى ، فلا تنطبق عليه إلا قاعدتكم ؛ فاحفظوا و لا تراوغوا ؟!

و أعود لكلامه مخاطبا له فأقول : بأنه لما كانت العبارة مجملة فإنك أنت كذلك قلت : " لا يفرق بين كلام أهل وحدة الوجود وغيره " ولا أدري ما معنى ( يفرق ) و ( غيره ) – إذن – ؟! وما هي ماهية هذا ( الغير ) ( ! ) إن كنت عارفًا باصطلاحات الصوفية ، والظاهر أنك لا تعرفها بل – لعلك – تروج لها –كما سيأتي – ، وكان الأولى بعنوانك أن يكون : " مشهور لا يفهم عبارات أهل وحدة الوجود " لا أنه ( لا يعرف ) ... و ( غيره) !

فمفهوم كلامك أنك تفرق بين كلام أهل الوحدة وغيره . ومع عدم إدلائك بالبينة على ماهية هذا ( الغير ) فيقتضي أن كلام ( أهل وحدة الوجود ) واحد لا متعدد كما هو الظاهر من مفهوم كلامك ، وأنت بهذا العنوان نقضت ما بنيت تحته من البهتان ! لأنك لا تدري ما يخرج من عقلك ، لشدة غيظك وغضبك ! و لخروج قلبك من صدرك !

أما التعليق على البيت الصوفي فهذا نتركه لك لتعلق عليه ؛ وأنت النحوي الشاعر !

**الكذبة الخامسة و السادسة !!**

وعنونها بقوله : " مشهور ينكر الإخبار عن الله بكلمة موجود " !

وقال : " «.... والموجود : هو ما وقع عليه فعل الإيجاد والإحداث لأنه على وزن مفعول والمفعول يستلزم فاعل [هكذا كتب مشهور والصواب فاعلا ]...» (ص ١٩ )

وعلى جهله هذا المؤصل في هذه القاعدة التأصيلية : "لأنه على وزن مفعول" فلا نطلق على الله لفظ معبود ومحبوب وموددو....

يا ليته إذْ كان جاهلا لم يخض في باب ما يجوز وما لا يجوز على الله سبحانه، أما "موجود" ففعله كما يعلمه الصغار في الكتاتيب هو وجد وليس أوجد فمفعول هذا الأخير موجَد . و في القرآن « وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ » (٣٩) وجد الله فهو موجود ، وفي الحديث القدسي : « ... أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلم تعده أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده » أي فهو موجود عنده " .

أقول :

**أما الكذبة الخامسة :**

فكذبه على الشيخ مشهور أنه ينكر الإخبار عن الله بكلمة موجود ! ودليل ذلك :

**أولاً** : أنه لم يأت على لسان الشيخ كلمة ( الإخبار ) أصلاً ! وليس في كلامه هذا ( المقتطع ) الطرفين ما يوحي إلى أنه يتكلم على الإخبار عن الله – عز وجل – ، ولا حتى على الوصف ! فمن أين هذه الدعوى الكاذبة ؟! بل إني أتحدى أي أحد ينظر في هذا

( المقتطع ) المبتور أن يفهم من منطوقه كلامًا في الاعتقاد ، و إن كان مفهومه لمن أنصف أنه ظاهر في دوران كلامه على ذلك إما في الصفات أو في الإخبار .

ويؤيده :

**ثانياً** : أن كلام الشيخ إنما هو في الصفات لا في الإخبار ! وحتى يتسنى لهذا الكذاب فَبْرَكَةَ هذه الكذبة في ( الإخبار ) ؛ **فإنه بتر أول الكلام وآخره الذي فيه تصريح الشيخ بأن كلامه حول الصفات لا الإخبار عن الله – عز وجل –** ! وفيه كذلك ما اعتمده الشيخ من كلام القرافي في إنكاره المعنى الباطل في تفسير كلمة التوحيد الذي أراد هذا الكاذب أن يلصقه بالشيخ ؛ فألصقه بكبار الأئمة !!؟ وهذه وثيقة منقولة على ذلك :

علق شيخنا ( ص ٩ ح ) – و الكلام الغامق باللون الأسود هو المحذوف – قال :

" الوجود : **ضد العدم و الفناء ، و هو صفة لله تعالى و لكل ما أوجده ، إلا أن الله – سبحانه – واجب الوجود ، و كل ما دونه محتمل الوجود ،فهو أزلي ، و كل ما سواه محدَث قابل للزوال** ، والموجود : هو ما وقع عليه فعل الإيجاد والإحداث لأنه على وزن مفعول والمفعول يستلزم فاعل [!] ، **فهو صفة لكل ما دون الله تبارك وتعالى ، فالوجود شيء ، و الموجود شيء آخر ، و التقدير الذي قدمناه عن القرافي هو الصواب المعتمد ، فتنبه** ! "

وهذه وثيقة ذلك :

(١) الوجود: ضد العدم والفناء، وهو صفةٌ لله تعالى ولكل ما أوجده، إلاّ أنّ الله ـ سبحانه ـ واجب الوجود، وكلّ ما دونه محتمل الوجود، فهو أزَليّ، وكلّ ما سواه محدث قابل للزّوال، والموجود: هو ما وقع عليه فعل الإيجاد والاحداث، لأنه على وزن (مفعول) والمفعول يستلزم فاعل، فهو صفةٌ لكلّ ما دون الله تبارك وتعالى، فالوجود شيء، والموجود شيء آخر، والتقدير الذي قدّمناه عن القرافي هو الصواب المعتمد، فتنبه!

- ١٩ -

ومن المسائل المقررة في باب الأسماء والصفات . أن باب الأسماء أضيق من باب الصفات ، وباب الصفات أضيق من باب الإخبار عن الله – عز وجل – ، فكما أنه ليس كل صفة لله –جل وعلا – يشتق له منها اسم ؛ فكذلك ليس كل ما يخبر به عن الله –عز وجل– يطلق عليه صفة ، هذا هو معتقد أهل السنة والجماعة على ما بينه الإمام ابن القيم – رحمه الله — في " بدائع الفوائد " ( ١ / ١٤٤ — ١٥٤ ) ، ونشره بعد ذلك الشيخ عبد الرزاق البدر – حفظه الله – في رسالة مستقلة .

و لذلك ؛ فإثبات شيخنا لصفة الوجود لله تعالى يستلزم منه تجويزه الإخبار عنه بها بـ ( الموجود ) من باب أولى – بداهةً – ؛ فلا أطيل .

ولما نقلت صورة من كلام الشيخ في هذا ؛ يتبين لنا بوضوح :

**الكذبة السادسة** : اختلاقه لتهمة و محاولته إلصاقها بالشيخ أنه قال : بأن فعل " موجود " أوجد ؛ وأن فعله على الصحيح ( وجد ) ، وأن مفعول ( أوجد ) موجد " . فالتهمة المختلقة هي نفيه أن يكون ( أوجد ) فعلا لـ ( موجود ) ، و أن فعله على الصحيح موجد !

و لازم المفعول عنده أن يكون : وَجَدَه لا أوجده !؟ هذا ما انتهى إليه نحوه أو نقده !

أقول :وليس في كلام الشيخ كما سبق ما يدل على هذا صراحة أو منطوقا ، و إنما يأخذ ذلك مفهوما لمن كان يفهم لغة العرب ، و الظاهر أن هذا النحوي ليس منهم ! وإن كان أحد من القراء يستطيع أن يقرأ الكلام السابق للشيخ ؛ بدل ( أوجده ) ( وَجَدَه ) فليقرأه على لغة هذا النحوي ( المتعدي – بنفسه – ) تارة ! و( المتعدي – بغيره – ) تارة أخرى !

و زعمه أن مفعول ( أوجد ) ( موجد ) جهل بلغة العرب على أقل احتمال حسن – كما سيأتي – !

قال الإمام ابن القيم – رحمه الله – في " شفاء العليل " ( ص ٤٤٣ – ط . دار ابن حزم ):

" وأما لفظ الموجِد فلم يقع في أسمائه –سبحانه– وإن كان هو الموجد على الحقيقة ، ووقع في أسمائه الواجد ![1] وهو بمعنى الغنى الذي له الوجد ، وأما الموجِد فهو مُفعِل من أوجد ، وله معنيان ؛ أحدهما: أن يجعل الشيء موجودا ؛ وهو تعدية وجده وأوجده .

قال الجوهري [ في " الصحاح " ( ٢ / ٥٤٧ ) ] : "وجد الشيء عن عدم فهو موجود[2] مثل حُمَّ فهو محموم" **وأوجده الله ولا يقال وَجَدَهُ .**

والمعنى الثاني: أوجده جعل له جدة وغنى ، وهذا يتعدى إلى مفعولين ، قال في الصحاح: " أوجده الله مطلوبه ؛ أي : أظفره به ، وأوجده ؛ أي : أغناه " اهـ.

وقال صاحب " تاج العروس " ( ! ) في مادة ( وجد ) « ووُجِدَ الشيْءُ مِن العَدَمِ وفي بعضِ الأُمّهات : عن عَدَمٍ ومثلُه في الصَّحاح كعُنِيَ فهو مَوجودٌ : حُمَّ فهو مَحْمُومٌ ولا يُقَال : وَجَدَه اللّهُ تعالى كما لا يُقَال : حَمَّه اللّهُ وإِنما يقال : أَوْجَدَه اللّهُ تَعَالى وأَحَمَّه .

قال الفَيّومِيّ : الموجود خِلافُ المَعْدُومِ وأَوْجَدَ اللّهُ الشيْءَ من العَدَمِ فوُجِدَ فهو مَوْجُود من النَّوادِر مثْل أَجَنَّه اللّهُ فجُنَّ فهو مَجْنُونٌ .

قال شيخُنا : وهذا البابُ من النوادرِ يُسَمِّيه أئمّةُ الصَّرْفِ والعَرَبيَّةِ بابَ أَفْعَلْتُه فهو مَفْعُولٌ وقد عَقَدَ له أَبو عُبَيْدٍ بَاباً مُستقِلاًّ في كتابِه الغَرِيب المصَنَّف ، وذكر فيه أَلفاظاً منها : أَحَبَّه فهو مَحْبُوبٌ .

قلت – أي الزبيدي – : وقد سبق البَحْثُ فيه في مواضِعَ مُتَعَدِّدةٍ في : ( ح ب ب ) ، و ( س ع د ) ، و ( ن ب ت ) ، فراجِعْه »[3] .

يعني أنه لا يقال : حَبَّه الله وسَعَدَه ونَبَتَه ، وإنما يقال أحبه وأسعده وأنبته نباتاً حسنا ، وهذا الباب خارج عن أصل القياس ، وهو مسموع – كما هو ظاهر – .

---

[1] . يعني في حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – في عد الأسماء الحسنى ، و هو ضعيف كما هو معلوم ! و قد نبه على ذلك الإمام ابن القيم – نفسه – في " المدارج " .

[2] . و قع عند الإمام ابن القيم في هذه الطبعة و في طبعة دار الكتب العلمية و دار الفكر ( موجد ) ! و هو تحريف ! و التصحيح من الأصل و ما نقله الزبيدي – بعد – عنه .

[3] . و للإمام ابن القيم – رحمه الله – في " شفاء العليل " ( ص ٤٥٠ فما بعد ) باب في فعل و أفعل في القضاء و القدر و الكسب .

ثم لما رجعت إلى " الغريب المصنف " لأبي عبيد ( ٥ / ٣٠١ – ٣٠٢ ) وجدته قد صرح أن هذا على غير القياس ، وأن القياس كان ينبغي أن يكون على وزن ( مُفعَل ) ، لكن هكذا نطقت به العرب ، إلا أنه لم يرد ذكر المثال المذكور عنه – آنفا – !

ولأبي الفتح ابن جني في كتابه " الخصائص " ( ٢ / ٢١٦ – و ما بعد ) كلمة في تعليل ذلك ، وأسمى الباب ( باب في نقض العادة ) .

فانكشف بهذا فرية هذا الكاذب وتلبيسه – حتى – على قرائه الذين يحسنون به الظن ! فلا هو صدقهم في النقد ! ولا حتى صدقهم في العلم والفائدة ! ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

ولا أدري ؛ هل هذا يجهل هذه الحقيقة ، فتعمد التدليس والكذب ؟! أم أنه يجهل لغة العرب ؟! أم كلاهما ؟! وليس ذلك ببعيد !! بدليل أن الأمثلة التي ضربها خارجة عن نطاق البحث ! لأنها في الإخبار عن الله تعالى بأنه على هذه الصفة ، أما ( أوجده ) فإنما يعني أن الله تعالى جعله على تلك الصفة ، فالأولى إخبار عن الذات ، والثانية إخبار عن الفعل ، وفرق بين وصف الذات و بين صفة الفعل التي هي من الصفات الاختيارية يا شيخ العقيدة! ف (موجود ) الذي وقع في الآية والحديث إنما هو إخبار عن ذات الله تعالى المقدسة ، و ( الموجود ) الذي فعله ( أوجد ) إنما يقع على غيره من المخلوقات ،كأن يقال : أوجد الله الجبال ؛ فهي موجودة ، والجبل موجود بإيجاد الله تعالى له ، لا ( موجد ) لأنه غير مسموع ، وفرق بين وقوع الفعل على ذاته – سبحانه – ووقوعه على غيره ، كسَخِطَ الله عليه ؛ وأسخط الله عليه عباده .

و الكلام الذي اقتطعه من كلام الشيخ ظاهر على أنه يتكلم على ( الموجود ) الذي وقع عليه فعل الإيجاد والإحداث ، فهو خاص بالمخلوق و وجوده ، ثم إن تعرض الناقد النحوي لنقده – أي الكلام – ؛ هو لمن رآه و أنصف منصب حول وجود الله تعالى ، و فرق بين وجود الله تعالى و وجود المخلوق ، فلا أدري أهو لا يفرق بينهما أم تعمد ذلك ؟!!

أوليس يا ( أحمد ) عدم التفرقة بينهما هو عين قول أهل وحدة الوجود ؟! و أن الوجود عندهم واحد ، واجب الوجود و ممكن الوجود ؟! فإذا كنت لا تستطيع أن تفرق بينهما فهو دليل – على أقل تقدير – على عدم فهمك حقيقة هذا القول المنكر ! فهل كان يسوغ لك

– بعد – أن تنكره على غيرك ؟! بل – لعلي– بدأت أفهم الآن ماهية الغير الذي أهملت تعريفه من قبل !!؟ و من سيقال فيه – بعد– بأنه لا يعرف تفسير كلمة التوحيد إذن ، و يجهل حقيقة كلام السلف ؟

و لكن ؛ على ظاهر عدم تفرقتك بين الوجودين ؛ فهل يا ترى أي القاعدتين ترضى أن أعمل فيك ؟ فعلى قاعدتك فإني أقول بأنك تقول بوحدة الوجود لأنه لا يخفى مثلها عليك و كلامك حال نقدك يوهم بها و يدلل عليها ! و على وفق قاعدتي ؛ أقول : بأنك جاهل بها و بحقيقتها لعدم تفرقتك بين الوجودين فالشيخ يتكلم على وجود المخلوق – فيما نقلت عنه – و أنت تنتقده على وجود الخالق – جل و علا – ، فهل هذه هي حقيقة الفهم و التأصيل عندك يا أخانا ؟!

و أقول – هنا – موضحا للمسألة أكثر : بأن الوجود صفة ، وصفة وجود الخالق غير صفة وجود المخلوق ، و كلاهما من صفات الذات ، فالخالق –جل وعلا– وجوده أزلي ؛ واجب الوجود كما عبر بذلك المتكلمون ، و المخلوق وجوده حادث له بداية ليس بأزلي ، فهو ممكن الوجود ، و كما أنه يخبر عن الخالق و المخلوق بأنهم ( موجودان ) إلا أن المعنى يجري على حسب المضاف إليه ، فاشتراكهما في الاسم و معناه لا يلزم منه الاشتراك في الحقيقة و الماهية ، و الخالق –جل وعلا– و إن أخبر عنه بأنه ( موجود ) إلا أنه لا يوصف به بخلاف المخلوق ؛ فإنه يطلق عليه بأنه ( موجود ) – إخبارًا و وصفًا – ، كما نبه عليه شيخنا في كلامه السابق ، و هذا هو مراده من تعليله – المحذوفِ السباق و اللحاق – ، و أصل هذا – التنبيه – من الإمام ابن القيم – رحمه الله – في " البدائع " ( ١ / ١٤٦ ) حيث قال :

" ويجب أن تعلم – هنا – أمور :

أحدها : أن ما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته كالشيء والموجود والقائم بنفسه ، فإنه يخبر به عنه ؛ ولا يدخل في أسمائه الحسنى وصفاته العليا " . فالموجود لا يدخل في الصفات و إنما يدخل في الإخبار ، وهذا ظاهر .

و لذلك لا يدعى الله – عز وجل – بها ؛ فلا يقال : يا موجود و يا شيء و يا قائم ! قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – في " درء التعارض " ( ١ / ١٧٣ ) : " فالفرق بين مقام المخاطبة ومقام الإخبار فرق ثابت بالشرع والعقل و به يظهر الفرق بين ما يدعى الله به

من الأسماء الحسنى وبين ما يخبر به عنه عز وجل مما هو حق ثابت لإثبات ما يستحقه سبحانه من صفات الكمال ونفي ما تنزه عنه عز وجل من العيوب والنقائص فإنه الملك القدوس السلام سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا .

وقال تعالى :" ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه " [ الأعراف : ١٨٠ ] مع قوله :" قل أي شيء أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم " [ الأنعام : ١٩]

ولا يقال في الدعاء : يا شيء " اهـ

و الحق ؛ أن المسألة تحتاج إلى كلام أكثر ، و تعليل شيخنا يحتاج إلى توجيه ، و المقام لا يحتمل أكثر من هذا ، و لعلي أنشط لها في المقال اللاحق ، و إنما المقصود – هنا – بيان خطأ المنتقد أو كذبه في فنه و في العقيدة ومحاولته إلصاق ذلك بالشيخ من جهة ، و خيانته في النقل عنه و الكذب عليه من جهة أخرى .

وبالجملة ؛ فكما قال أئمة اللغة ومنهم الإمام ابن القيم : أن مفعول ( أوجد ) سماعًا هو ( موجود ) لا موجَد . ولا يقال : وجده الله بل أوجده الله تعالى ، وهذا ظاهر – كما يعلمه الصغار في الكتاتيب – لكن هذا المتعالم والجاهل – خاض – في باب ما يجوز وما لا يجوز على الله سبحانه بجهل وبغي لينصُر هواه وما أملاه عليه شيطانه ! وهكذا هو صنيع أهل الأهواء ؛ تقفاهم و تشبه بهم أخونا – غفر الله له – شبرًا بشبر !

مع التنبيه ؛ بأنه يقال ( وجده الله ) على غير معنى ( أوجده الله ) على ما نبه عليه الإمام ابن القيم – رحمه الله – في " مدارج السالكين " ( ٣ / ٤٠٣ – ط . دار ابن خزيمة ) قال: " وُجِد الشيء فهو موجود ، وأوجده الله . ويقال : وجد الله الشيء كذا وكذا على غير معنى أوجده كما قال تعالى : " وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ " [ الأعراف : ١٠٢ ] ، فالله سبحانه **أوجده** على علمه بأن يكون على صفة ، **ثم وجده بعد إيجاده** على تلك الصفة التي علم أن سيكون عليها " .

فاسم المفعول ( موجود ) له فعلان – سماعا – : وجد و أوجد ، إلا أن أوجد خرج مفعوله عن القياس سماعًا و قياسه ( موجد ) و هذا لم يجر على ألسنة العرب – كما زعم هذا ( النحوي ) – ، بل و ( تعداه ) إلى نفيه أن يكون فعل ( موجودٍ ) ( أوجد ) ! و أن هذا – كما شنع – شيء يعلمه الصغار في الكتاتيب ! و هكذا رد تشنيعه عليه !

وأخشى – كما سيأتي – أن ترد لعنته عليه !و لا أريد أن أقول – هاهنا– : من باب أولى ! سواء عليه أو من رضي لعنته بدفاعه عنه !؟

فهو أخطأ من جهتين : من جهة النفي و من جهة الإثبات ! فإن كان على علم بذلك فقد كذب من أربعة جهات : كذب عن العرب من جهة الإثبات ، و كذب عنهم من جهة النفي ، و كذب على الشيخ مشهور ، و كذب على أتباعه من باب أولى ، و أزيد خامسة فأقول : بأنه كذب عن الشيخ ربيع – سدده الله – ، لآن الرد – أو قل الكذب – خرج مخرج الدفاع عنه ! و لا بأس أن أزيد سادسة فأقول : بأنه كذب على ( المنهج ) السلفي الذي يزعم أنه يدافع عنه !

**مازلت تُتبِع(كذبة )في(كذبة )في(كذبة ) ... في أثر كل (قب)يحةٍ و(قب)يحِ**

**وتظن ذاك دواء ( غيظ)ك وهو في الـ ... تـحقيقِ تجـريحٌ على تجريحِ**

**فذبحت( عرضك ) بالكذاب وبـ(السِّبا) ... فالقلب منك ذبيحٌ أي ذبيـحِ** [1]

أما كذبه على أتباعه : فلا أدري ما الذي حمله عليه ! و هو يعلم أن كذبته مكشوفة عند أتباع الشيخ مشهور فضلا عن الشيخ نفسه ! فلم يبق إلا أنه يتقصد الكذب على أتباعه لأنهم هم قراؤه أولا ، و هم الذين لا يعرفون مناقشة مثل هذه الشبه و دفعها ثانيا و آخرًا ، فهم الأسارى حقيقة في حبال هذا الكذب القصيرة ! لأنهم لا يزالون يحسنون به الظن حتى هذه الساعة ! فلا أدري أهو يكذب لهم أم عليهم ؟! و أقول لهم – هاهنا – : إن كان يكذب لكم و أنتم راضون بذلك فأنتم شركاء له في ذلك ، و عليه ما حمل و عليكم ما حمل و حملتم ، و إن كان يكذب عليكم في دينكم أفما آن لكم بعد أن تستفيقوا من رقدتكم ، و تتحروا لدينكم ، و تُعمِلوا قواعد الجرح و التعديل بعدل و صدق و إنصاف ليَصفوَ لكم إيمانكم ، و يصح حقا لكم لهذا المنهج انتماؤكم ، فهل مثله يصح أن يأخذ عنه الدين و العلم و الأخلاق ؟ و هل بقى مع الكذب يوما ما عهد أو ميثاق ؟

فبالله عليكم ! هلا أخبرتموني ما هو حال أئمة السلف ، و أئمة الجرح و التعديل مع الكذابين و الأفاكين في الدين أم في غير الدين ؟ هل كانوا لذلك مميعين ؟!!

---

[1] ـ أصل هذه الأبيات للإمام ابن القيم – رحمه الله – تصرفت فيها لمقتضى الحاجة فاقتضى التنبيه .

أما كذبه عن الشيخ ربيع – غفر الله له – فهي دعواه أنه ينتصر له ! نعم هكذا يكون الانتصار بالكذب ، بل وبتحريه ؛ و بالسب ! فهنيئًا لك مثل هذا الانتصار ! و لا أدري هل أنت محسود عليه أم لا ؟! و هل يا ترى يجوز في مقررات منهجك أن تكذب للعلماء أم لا ؟ نعم إنك تكذب له و هو بريء من ذلك ، و في حقيقة أمرك أنك عنه لا له !؟ مما يذكرني بقصة ذلك الرجل الذي وجد الناس قد انصرفت رغبتهم عن القرآن فوضع أحاديث في فضل القرآن ! فلما كلم في ذلك و أنه هذا كذب عن النبي – صلى الله عليه و سلم – ؛ قال – و لبئس ما قال – : إني لا أكذب عليه بل أكذب له !!!؟ و هكذا فالكذب للشخص كذب عليه !

فيا قومنا ! إن هذا الرجل يكذب عليكم لا علينا ! إذ كنا نحن – بداهة – نعلم حقارة هذه الكذبات و تفاهتها فلا حاجة لنا في أن يوردها علينا ! فلم يبق بعد تنقيح المناط أنكم أنتم العلة لأجلها كانت هذه الكذبات السابقة و اللاحقة فهل أنتم تعقلون ؟ " إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ [ الأعراف : ٢٠١ ] ، و إياكم أن تكونوا من الجاهلين من الذين قال الله فيهم بعد الآية السابقة " وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ " [ الأعراف : ٢٠٢ ] .

ثم أعود إلى أخينا و قاعدة ( الحمل ) ؛ فأقول : بأني لا أدري – هاهنا – بأيهما ترضى لنفسك : أقاعدتي على أنك أخطأت و أقل مراتبها بأنك جاهل ! لأنك أخطأت في – فنك – ؛ بله في شيء يعلمه الصغار في الكتاتيب ! أم قاعدتك في حمل الكلام على أسوء محامله بأنك كاذب في دعواك ، لأن شيئًا يعلمه الصغار في الكتاتيب ! و أنت النحوي البارع في فنك كيف يخفى عليك مفعول أوجد أنه موجود ؟!

ثم لمن تأمل ما عنونه مع ما بناه تحته يجد نوعًا من المباينة ! و كأن كاتب العنوان شخص ، و كاتب المضمون شخص آخر ! ولكن ليس لدي ما يثبت ذلك ، و لا يهمني ؛ فكل على حسابه و اسمه !

أما وجه المقارنة بينه – وهو النحوي – و بين من تصدى للتحقيق ! في التاسعة و العشرين فهذا أتركه لمن بقيت فيه بقية إنصاف و عقل و دين ممن يحسن به – لحد الآن – الظنَّ !! ناصحا لهم بقول رب العالمين :

" **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ** "[ المائدة : ٨ ].

و إلا ؛ فـ " **مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ** "

ثم ذكر هذا الحاقد بعض التشغيبات على الشيخ مما وقعت منه اجتهاداً أو سهواً أو ذهولاً أو وهمًا ، أو وقع طبعاً – مما وقع هو نفسه في مثلها– مما لا يكاد يخلو منها كتاب ، و لا يسلم منها كاتب .

وكأنه بنقده هذا يريد أن يصيّر كتب وكلام المخلوقين معصومة و أن يرفعها إلى درجة الكمال يضاهي بها كتاب الله تعالى ، متجاهلاً أن الكمال له – سبحانه – وحده و لكلامه .

وكأنه ؛ – كذلك – يريد أن يحجر على المؤلفين والمطابع أن لا تكون إلا طبعة واحدة لكل كتاب ! فلا يوجد مثلاً : طبعة كتاب منقحة ومزيدة ومصححة ! فيريد بذلك أن يغلق باب ( التحقيق ) مرة واحدة ، و أن يخرج الكتاب – عنده – من أول مرة كتاباً معصوماً من الخطأ من كل جهاته ، مما لم يسبقه إلى ذلك عاقل فضلاً عن طالب علم ! فلا يوجد الاستدراك ولا التعقب ولا حتى مجال للنقد ! ولا غير ذلك ... ، مما يدل حقيقة على جهله بالكتب وبالتأليف وبفن تحقيق النصوص ومداواتها و إصلاحها ، ولو كان قرأ شيئاً من علم المصطلح ؛ لكان قرأ باب إصلاح الغلط ، والتخريج للسقط وكيفية استصلاح الأخطاء التي تقع في كتب السلف ، وغير ذلك ...

وأنا أتحداه أن يكون هناك ثمة كتاب على وجه الأرض خلا كتاب الله تعالى – ليس فيه مثل هذا النوع من الأغلاط ، و أمهله عمر نوح – عليه السلام – إن كان قد كتب الله تعالى له ذلك ؛ إن حصل شيئاً من ذلك ! ولكنه الجهل يعمي و يصم !

ويرحم الله تعالى العلامة عبد الرحيم البيساني ( ت ٥٩٦ ) لما قال : " إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابًا في يوم إلا قال في غده : لو غير هذا لكان أحسن ! و لو زيد كذا لكان يستحسن ! و لو قدم هذا لكان أفضل ! و لو ترك هذا لكان أجمل ! و هذا من أعظم العبر ، و هو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر " كما في " الإعلام في أعلام البلد الحرام " ( ص ٤٥٦ ) للنهرواني .

" فإغلاق كلمة من كاتب ، أو إغماض فهم على قارئ ؛ أمرٌ طبيعي جدًا ؛ يعرفه كل من يعايش العلم و القراءة – بله من يتعانى التصنيف و الكتابة – ، فهو دليل قوي حازم على بشرية الناس ، و أن الغلط مرافقهم ، و الكمال مفارقهم " كما قال شيخنا في " صيحة نذير بخطر التكفير " ( ص ٧ ) .

وسبحان الله ! لما عنون هذا الحاقد بقوله " مشهور يصحح الصواب بالخطأ ويترك الخطأ دون تصحيح ، و قال : " أعطى أمثلة لتصحيحه الصواب بخطئه هو " وقع هو في الخطأ قبل أن يذكر خطأ – مشهور – كما يقول ، فقال :

١ – ( أعطى أمثلة ) ! أراد أن يقول : " أعطي أمثلةً " . فلم يكد يعبر عن مراده السيئ حتى وقع في جنس ما نواه ! ثم لما شرع يعدد في أمثلته قال :

٢ – قال ( الصنف ) ! أراد أن يقول : " قال المصنف " .

ولا ندري من أي أنواع الخطأ هو عنده ؟! ومع ذلك فقد أعاد نفس الخطأ بعد أسطر !!

٣ – و كتب : ( هكذا ) بدون ألف ( هكذ ) ! و هذا كله في بضعة أسطر !

وقال قبل ذلك :

٤ – " و كلاهما محتمل للباطل الذي علية الصوفية " أراد أن يقول : ( عليه ) ؛ فقال : ( علية ) !

٥ – و كتب الهمزة المكسورة من كلمة ( خطأ ) فوق الألف كـ (للخطأ ... بالخطأ ) أما في آخر مقاله فكانت تحت الألف كما قال : (وما كان من خطإ فمن نفسي ) ! و لا أدري أيهما أصوب عنده ؟! و هل ينبغي لي بعد هذا أن أهول عليه بهذا النوع من الأخطاء التي وقع فيها أم لا – وهو قد نيف على الثلاثين ، و هو النحوي الناقد – ؟!

لكني – هاهنا – أجيبه من تهويلاته – التي كما ذكرت أصاب في بعضها – على أربعة منها مع إغضائي الطرف عن اضطرابه في علامات التشكيل ! وجهله بعلامات الترقيم ! وتركه للقدر المتفق عليه بين أئمة اللغة العربية – والتي لا يكع عنها طالب علم مبتدئ – ! ولا أدري ما سبب ذلك ؛ هل بسبب جهله بها ؟ أم بسبب خوفه من رعدة الشيخ الدكتور رسلان – سدده الله – لها ؟! فخشي من نقدات ساحته أن يلمز بها ؟! ويخلع منه لقب

(شيخ البلدة ) إلى ( شيخ علامات الترقيم ) ! فيسقط ! وهذا الأمر بادٍ جداً في ( صفحاته الخمسة ) لمن كان له أدنى علم بـ ( علامات الترقيم ) ؛ كتركه للفاصلة ، والفاصلة المنقوطة ، وعلامات التعجب والاستفهام ومطات الكلمات الاعتراضية ، وغيرها كثير إلا النادر من ذلك !

**أما الحالة الأولى :**

فقال : " ٢ _ قال المصنف : " ... إلا عمرا " ...."( ص ٣١ ) .

قال : فصححها الشيخ العلامة المحقق المدقق الأصولي المؤصل علمياً فجعلها " .... عمروا ....." !!

وهذه تحتاج أن تكتب عنواناً هكذا مشهور يجهل كيف تكتب كلمة عمرو في حالة النصب!

ثم قال في أواخر مقاله :

والله ما رأيت عالماً ولا طالب علم لا يحسن أن يكتب كلمة عمرو في حالة النصب إلا هذا المتعا لم !!....."

أقول : وإطلاق هذا الكلام باطل ! وفيه كذب ظاهر !

أما بطلان إطلاق هذا الكلام : فمن جهة أن عمراً تكتب منصوبة من غير واو على الإطلاق ؛ وهذا باطل ! وذلك لأن لها في النصب حالتان تكتب بها ؛ مرة بدون الواو وأخرى بالواو .

أما حالة كتابتها مجردة عن الواو ؛ فهي في حالة النصب **المنون** العاري من الإضافة إلى ( ابن ) كما أشار هذا ( المتعا لم ) ، فكان لازماً عليه **حال النقد** أن يقيدها بالنصب **المنون** كما قيدها صاحب كتاب " المطالع النصرية " ( ص ١٥٦ ) فقال :

" وأما زيادة الواو في الطرف ؛ ففي اسم عمرو ، فرقاً بينه وبين عمر ، وذلك بشروط : أن يكون علماً لم يضف لضمير ، ولم يقع في قافية ، ولم يصغر ، ولم يكن محلى بـ ( آل ) ، ولا منصوباً منونًا .... " .

أقول : وخرج بقوله " منصوباً منونًا " المنصوب غير المنونِ ، وهذا يكون إذا ما وصفت بـ ( ابن ) ، ولذلك قال ( ص ١٥٧ ) :

" فإن كان منصوباً غير منونٍ ؛ بأن وصف بـ ( ابن ) متصل به ؛ كما إذا قيل : إن عمرو بن العاص هو الذي بنى مصر الفسطاط ، أو قيل : إن عمرو بن هند هو الذي أمر بقتل طرفة بن العبد ؛ وجب إثبات الواو وحذف ألف ( ابن ) لا العكس . هذا ما ظهر لي وإن لم أره مصرحاً به في شيء من كتب الفن " .

أقول : ولا أعلم في هذا خلافاً يذكر ، وإن كان ثمة ؛ فليتحفنا به ( نحوينا ) ، بل و أقول : بأن في كلامه هذا إشارة على الإجماع في ذلك .

وأما علة حذف الألف من ( ابن ) – هاهنا – فلوقوعها بين علمين ، فبان بهذا أن إطلاق هذا ( المجهول ) الذي ( رفع ) على غير ( قياس ) و ( انتصب ) على غير ( بناء ) ؛ بأن كلمة ( عمرو ) تكتب – نصباً – من غير واو إطلاق باطل !

ثم أزيده صكة أخرى ! وأعرِّف معاشر العقلاء ؛ الصادقين مع الله تعالى – تحريا للحق و طلبه – فأكشف عن جهله وكذبه فأقول :

بأنه – كذلك – كتابة ( عمرو ) في حالة النصب المنون بدون ( واو ) ليست من الأمور المتفق عليها ، وإنما هي على المشهور و الأغلب ، وأن كتابتها ( بالواو ) منثور في الكتب القديمة والمعاصرة ، بما يتضح كذب هذا ( المغرور ) –كما سيأتي– .

قال صاحب " المطالع النصرية " ( ص ١٥٧ ) حال كلامه عنها في ( الشعر ) :

" حتى إن كثيراً من جهلة الكتاب يزيدها في عمرو المنصوب المنون مع أنها لا تزاد في المنون المنصوب لوجود الفارق بينهما ؛ وهو الألف التي تكتب بعد ( عمرو ) المنصوب بدلاً عن التنوين ، فإن عمر ممنوع من الصرف والتنوين .

**نعم ؛ إذا جرى الكاتب على لغة ربيعة الذين لا يكتبون ألفاً بعد المنون يحتاج إلى زيادة الواو في المنصوب ، لأنه لا فارق حينئذ بينه وبين ( عمر ) إلا بالواو** " إ هـ .

وهذا الذي ذكره يشير إلى الخلاف في ذلك ، وترجيحه قول الجمهور وإلا فهي من فصيح كلام العرب ، ولأجل هذه الفصاحة فإنها جاءت مملوءة بها كتب الأقدمين في شتى الفنون . بل وحتى المعاصرين ، لا كما ادعى هذا ( المتحامل ) .

ولذا ؛ فإن من كتبها بالواو جارياً فيها على لغة ربيعة خارج من دائرة الجهل – كما هو ظاهر كلام صاحب " المطالع النصرية " – وإن كان الراجح عدم كتابتها – كذلك – .

هذا ؛ مع التنبيه بأنه لا تزاد فيها الألف إذا زيدت الواو فيها حالة النصب المنون من لغة ربيعة كما نبه على ذلك صاحب " المطالع النصرية " ، فرسم شيخنا لها بتلك الصورة و غيره خطأ ظاهر ! لكني – هاهنا – ناقشت المعترض حول ذات اعتراضه من حيث عدم ضبطه لماهية النصب من جهة ، و إنكاره أن تكتب الواو فيها في حالة النصب المنون مطلقا من جهة ثانية !

ولا أريد – هاهنا – أن أطول بذكر المصادر الحديثية و التاريخية واللغوية وغيرها مما وقعت فيها كلمة ( عمرو ) منصوبة نصباً منونًا بالواو ، سواء كان ذلك الوقوع خطأ أم سهواً ، عمداً أم جهلاً ؛ إذ لا طائل من تحته ، وقد علمنا أنه يسوغ في أحد اللغات كتابتها كذلك.

وهناك وجه آخر لمن كتبها – كذلك – ؛ وهو : أنه بسبب الغالب عليها في أحوالها الإعرابية أنها تكتب –كذلك – رفعاً وخفضاً وحالة في النصب وشعراً ، فغلب على الكتاب والمحققين لاسيما الذين ينظرون في النسخ الخطية كتابتها كذلك ، فصارت ( الواو ) فيها كأنها علم عليها في كل حالاتها ؛ كما غلب على ذلك في الشعر ؛ كما قال صاحب " المطالع " ( ص ١٥٧ ) : " ولكنهم نظروا إلى أنه ليس كل أحد يقرأ الكتاب يعرف وزن الشعر و خلله ، ولا كل أحد يعرف القرينة فزادوها باطراد " و إن كنت لم أر من نبه على هذا ، و الله أعلم .

وحتى لا أخلي هذه النقطة من التمثيل ؛ أذكر كتاباً واحداً أبين فيه كذب هذا الجاهل ، وهو كتاب " تاريخ دمشق " لابن عساكر – رحمه الله – ، فقد وقعت فيه كلمة ( عمرواً ) في عدة مواضع لم يصححها المحقق لكونها كذلك في الأصول الخطية التي أجمعت على كثير منها ( ٥٥ / ٢٦ ) و ( ٥٧ /٩٦ و ٤٠١ ) و ( ٥٨ / ٢١٣ ) و ( ٦٠ / ٤٦ ) و ( ٦٢ / ٤٣٢ ) و ( ٦٣ / ٣٤١ ) و ( ٦٤ / ٧٦ و ٣٢٧ ) و ( ٦٦ / ٢١ ) ، وفي المواضع ( ٢٥ / ١٧٨ و ١٧٩ ) و ( ٤٦ / ٨ و ١١٢ ) و ( ٦٤ / ٣٢٧٦ ) . ذكر المحقق أنها كذلك هي في الأصل المخطوط ، وغيره كثير وكثير .

فهل لنا أن نشنع على هؤلاء بهذا الخطأ ؛ أم أن الواجب علينا الاعتذار لهم – مع تخطئتنا لهم – ؟! أم التنبيه على خطئهم بألطف إشارة ، و أحسن عبارة كما جرى عليه عامة المحققين ؟!

وهل لنا أن نقول بعد هذا : ( أحمد رغدي النحوي ) لا يعرف كيف تكتب كلمة عمرو حالة النصب – غير المنون – ؟! ولا يعرف عالَم تحقيق النصوص و كذا و كذا ؟!

أليس يا أخي ( أحمد ) إعمالي لقاعدتي في الحمل من الاعتذار لك و حمل نقدك على مرادك و قصدك خير لي و لك من أن أشنع عليك أو تشنع علي ، أو على غيرنا خير لنا جميعا ؟

ألم تر أنه لا يمكن لأحد أن يسلم من الخطأ و الزلل و الوهم و غير ذلك مما تستلزمه دواعي البشرية ..

من الذي ما ساء قط ... و من له الحسنى فقط ؟!

**أما الهالة الثانية :**

عنون فقال : " مشهور لا يفرق بين مفهوم الموافقة و مفهوم المخالفة:

فقد ذكر المصنف مفهوم المخالفة في المتن وشرحه مشهور بتعريف مفهوم الموافقة ! ولعل هذا الجهل بمفهوم المخالفة هو ما جره إلى إنكار إثبات صفة العينين من مفهوم حديث "إن ربكم ليس بأعور" أنظر ( ص ٢٧ تعليق رقم ٢ ) " .

أقول : الحمد لله أنك لم تنتقد تعريفه لمفهوم الموافقة ، إنما انتقدت تعريفه قلب التعريفين ، فبدل أن يذكر تعريف المخالفة ذكر تعريف الموافقة ! وهذا ذهول منه ظاهر ! والظاهر أن الشيخ علقه من حافظته ، فكان ماذا ؟!

ومن ذا لا يذهل ولا يخطئ ولا يسهو ؟ فإن كنت أنت كذلك فأنبئنا عن حالك ؟! وكأنك تريد أن تثبت العصمة للشيخ وهو ينكرها ويبطلها ، ولم يقل بها ، ومع ذلك فسهو من الشيخ بلغ من العمر تسعاً وعشرين سنة ، خير بكثير من متعالم يكذب علانية بلغ من العمر ثنتين وثلاثين سنة ! ولا وجه للمقارنة !

**نعم ؛ أخطأ الشيخ و ذهل و وهم و لم يخالفه الصواب في كذا و كذا ، و نخالفه في كذا و كذا** ، فكان ماذا ؟! و هل لك أو لغيرك أن تقولوا **مثله** في حق الشيخ ربيع – ختم الله لنا و له بالحسنى – ؟ أم هي إذا حكرٌ فيما بينكم البين فقط ؟! فإذا ما قالها مخالفكم كانت منه وزرًا و جرمًا كبيرًا ؟! فيا قوم :

إن كان ذا خطأ الربيع جريمةً ... فعلى العقول عفاؤها و سلام !؟

أوَ عِرضه حل لكم و هنيئةٌ ... و لغيركم تبًا لهم وحرام ؟!

وسبب ذهول الشيخ أن المصنف ذكر ( المفهوم) مطلقاً ولم يقيده بشيء ،والمفهوم مفهومان: مفهوم موافقة ، ومفهوم مخالفة، وإن كان **سياق** المصنف يدل – مفهوما – على أن مراده بذلك مفهوم المخالفة لا الموافقة .

ولا أدري كيف أنت ناقضت قاعدتك في " حمل المجمل " فمن أين لك أن تقول بأن مراد المصنف بالمفهوم – مفهوم المخالفة – وكلامه مطلق لا يدلل – منطوقه – على هذا ولا على هذا ! لكنك أعملت القاعدة أي تنكرها على مخالفيك ،لأنه لا مناص لك منها ؛ ولا لأحد غيرك !

وحاصله : أن الشيخ ذهل فبدل أن يذكر تعريف مفهوم المخالفة ذكر تعريف مفهوم الموافقة، ولم يخطئ في أصل التعريف ؛ وهذا هو المطلوب .

أما الذهول فلا يسلم منه بشر ، وهذه مسألة مشهورة عند علماء الحديث ، و يسمون هذا الذهول بالمقلوب ، وهو انقلاب اسم الراوي أو متن الحديث على راويه ، وهم بذلك يرون هذا الخطأ من الرواة ، وألفوا فيه المصنفات ؛ إلا أنهم لا يطعنون فيمن انقلب عليه وأخطأ فيه ما دام الراوي ثقة ، ولا يهولون عليه كما يهول هذا الناقد ! اللهم إلا إذا كان الراوي ضعيفًا ! مع أن القلب والذهول في أصل حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لا في كلام الناس ! فيا ليت شعري ما حال أهل الحديث لو كان مثل هذا الناقد بين ظهرانيهم ؟!

و أخطاء أئمة الحديث في باب الرواية و المروي أمر مشهور جدًا ، و لو فتحنا الكلام فيه – هاهنا – لخرج المقصود من هذا الرد ، و لكن الذي يهم أنهم كانوا يفرقون بين نقد الراوي و نقد المروي ، و لا يخلطون بينهما ، فالراوي الثقة العدل إذا أخطأ في حديث ما ؛ لم يكن ذلك في يوم من الأيام سبيلا للطعن به و إسقاطه بمرة ، اللهم إلا إذا كثر ذلك و فحش منه ؛ فيسقط – حينئذ – من جهة ضبطه ، و لا يعممون ذلك – كما هو صنيع كثير من إخواننا – إلى عدالته – في نفسه – من حيث دينه و صدقه و خلقه ، و هذا من أكبر الدلائل على صدقهم و عدلهم و إنصافهم في باب الجرح و التعديل ، و لو أخذ كل راو ثقة أو صدوق فأسقط بسبب خطأ وقع فيه ، واتهم لأجل ذلك في دينه و عرضه لما سلم لنا أحد – على الإطلاق – من علماء الحديث ، كما قال الإمام الذهبي في " السير " ( ١٤ /

٣٧٦ ) : " ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده مع صحة إيمانه، وتوخيه لاتباع الحق أهدرناه، وبدعناه، لقل من يسلم من الأئمة معنا ".

فنقد الراوي شيء ، و نقد المروي شيء آخر ، كما أن نقد الضبط و الحفظ شيء ، و نقد الديانة و الصدق شيء آخر ، على تفاصيل أخرى دقيقة مشهورة في هذا العلم ؛ منشورة في كتب المصطلح و الرجال أو الجرح و التعديل ...

و لذلك ؛ فليتق الله تعالى كثير من إخواننا ممن لا أعرف **و بعض من أعرف** ؛ من تعميمهم نقد الحفظ و الضبط إلى نقد الدين و المروءة ! كما سمعت من بعضهم في حق أخينا أبي الحارث مهدي و طعنهم في صدقه وأنه يكذب لأجل خطئه في نسبة بعض الأحاديث إلى مصادرها **من حفظه** ! و أنه جريء على الله تعالى ! لأجل هذا النوع من الأخطاء التي لا يسلم منها كبار حفاظ الحديث ! فضلا عن غيرهم أو ممن لن يصل إلى كعبهم !

**أما كذبتك** فهي قولك بأن الشيخ – سدده الله – ينفي صفة العينين عن الله – عز وجل – وهذا كذب منك ظاهر ! وأنت تعرف حقيقة ما عليه الشيخ ! ولعلك تذكر ولا تنكر ! أني لما رجعت من الأردنّ ذكرتَ لي هذه الشبهة ! ففندت لك هذه الفرية ، وأعيد لك مجملها كما ذكرتها لك – غابراً – فأقول : بأنها فرية من متعالم حاقد – مثلك– ، وأن الشيخ كما سمعت منه – إنما ضعف الأحاديث الواردة في التصريح – يعني منطوقاً – بصفة العينين .

وأنه إنما استبعد استفاضة هذه العقيدة السلفية – ثبوتها عن طريق المفهوم – فقط – ، و هذا أعلى ما يكون في إثبات هذه الصفة ، و لذلك ؛ لما أخبرت بعض الإخوة المنصفين بهذا فعاجلني – مقاطعا – فقال : هذا يثبت هذه الصفة .

فجاء هذا التلميذ الحاقد العاق فادعى– كذباً – ككذبتك هذه أن الشيخ ينفي صفة العينين لله عز وجل – ! وكذبها على الشيخ النجمي – رحمه الله – ! فتكلم الشيخ النجمي على هذا الأساس محسناً الظن بهذا الناقل !

ثم أني أخبرتك أن الشيخ من بعدها ألقى كلمة مطولة قد سمعتها في إثبات هذه الصفة بالكتاب والسنة – يعني حديث الدجال – ناقلاً عيون كلام أئمة السلف في ذلك ، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – وتبرأ من هذه الفرية التي نسبت إليه ، وقلت لي خلاص – على أساس أن الحق قد اتضح لك ، و لكنه قد اتضح لي – الآن – أنك كنت

كاذباً ! وتيقنت أكثر لما رأيت منك كل هذه الكذبات الظاهرة على الشيخ وعلى قرائك – المخدوعين بك – فأنت يا هذا ! كذاب وتتحرى الكذب !

ولقد اتهمت – من قبل – الإمام الألباني – رحمه الله – بالإرجاء ، وقلت بأن عنده إرجاء ثم لما أشعت ذلك عنك ! قلت بأن الأخ محمد جمعي لم يفهم كلامك ! ثم لما قلت لعل الأمر كذلك ، إذا نحن نفاجئ مرة أخرى بأحد المقربين إليك يعاود نفس هذه المقولة الخبيثة التي ما لها في وجه الحق من قرار !

وكذبات أخرى مشهورة عنك ! وهكذا ؛ فالكذب صار سجية مؤصلة فيك ، ما لنا بدفعها عنك بحول ولا قوة !

وحتى أؤكد لك بأنك تكذب ، وأنك كذبت على الشيخ مشهور في " صفة العينين " أعجل لك شيئاً كنت أريد إرجاءه آخر الرد ، فأقول لك بكل صراحة واطمئنان وقوة : إن كنت حقاً تعتقد ذلك في الشيخ ولا تكذب عليه ، وأن الشيخ حقاً ينفي صفة العينين لله – عز وجل – فحيا هلا في أي مقام معظم شئت أباهلك على ذلك ، ونجعل لعنة الله تعالى على الكاذبين ، وانتظر أكبر من هذا آخر المقال إن كنت من الصادقين .

و أذكرك بأن الكردي الكذاب الذي أشاع هذه الفرية قد ثبت كذبه على الشيخ ربيع – سدده الله – كما صرح بذلك بعض طلاب الشيخ ربيع نفسه ! فسند هذه الفرية موضوع على وفق قواعد الصناعة الحديثية ! و صاحبها وضاع !! كيف لا و هو الذي طعن في سلفية العلامة محمد البشير الإبراهيمي – رحمه الله – في كتابه الذي أثار به الفرية ! و الذي هو اعتمادك ! فهل يعني هذا أنك توافقه على ذلك أيضا ، و تطعن في سلفية الإمام الإبراهيمي – كذلك – أم لا ؟ و سحبك لهذا اللازم المنكر يوجب عليك أن تسحب اللازم الباطل في حق شيخنا سواء بسواء !

ومثل هذا الذي أقوله في حق شيخنا – أبي عبيدة – ؛ أقوله – كذلك – وبكل قوة وصراحة واطمئنان ومن غير أدنى شك أو ارتياب – في حق شيخنا – أبي الحارث الحلبي – سدده الله – وفرية وحدة الأديان التي لاكتها ألسنتكم ، فإن كنت أو غيرك – **ممن يظن نفسه أنه طالب علم أو شِبهُه**– **تعتقدون** أن شيخنا أبا الحارث يقول بوحدة الأديان ويعتقدها ويذب

عنها وغير ذلك فهلموا إلى المباهلة جماعات أو فرادى فنجعل لعنة الله على الكاذبين الظالمين .

وكما ذكرت ؛ سأزيد المطالبة – وضوحا وتأكيداً – آخر المقالات .

**أما الهالة الثالثة :**

حيث عنون فقال :

" مشهور يرد على ما ذكره المصنف من عقيدة أشعرية بعلامة تعجب فذة: أنظر( ص ٣٦ ) وفي هذه الصفحة ما يقتضي نفي الحكمة في أفعاله ونفي أفعاله سبحانه الحادثة بمشيئته ".

أقول : علق شيخنا – وفقه الله – فقال :

" هذه العبارة وما سيأتي في تفصيلها من متن عقيدة السنوسي " ( ص ١١ وما بعدها ) الأشعرية !

وما بين المعكوفتين استدركته منها ، وسقط من الأصل " إ هـ .

هذا هو كلام شيخنا – بحذافيره – وهو رد مجمل على الأشاعرة ، ويكفي في ذلك إشارته أن كلام المصنف منقول من " عقيدة السنوسي " الأشعرية ! على أنه كلام باطل ، والمقام لا يحتمل التفصيل في الرد على ما ذكره المصنف ، لاسيما وأنه ذكر مسائل كثيرة في توحيد العبادة ، وتوحيد المعرفة والإثبات ، والخوض في قواعد القوم الكلامية التي عطلوا بها الأسماء والصفات ؛ كمسألة تسلسل الحوادث والأبعاض والأعراض و الجسم و الجوهر ؛ مما محل تفصيلها وردها مطولات كتب العقائد و التوحيد لا الحواشي !

فمن كان له أدنى نظر بكتب العقائد ؛ لاسيما كتب شيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم – رحمهما الله تعالى – لعلم بأنها مسائل تحتاج إلى شد نفس لنقضها ، كيف لا ؛ و قد ألفت فيها المؤلفات و صنفت فيها المصنفات ، ولو راح شيخنا يقرر في ذلك ورده لأخرج الرسالة عن مقصودها !

ذلكم ؛ أن الرسالة وإن كان لها اتصال بالتوحيد والعقائد ؛ إلا أنها موضوعة – أساسًا – ، للتكلم على مسألة نحوية إعرابية ، كما يشير إليه عنوان الرسالة : " إعراب كلمة التوحيد وما يتعلق بمعناها المجيد " ، وفن التحقيق الذي لا يعلمه هذا العادي هو : إخراج الكتاب

كما يريده مصنفه – تقريباً – ، فإطالة الرسالة بالرد والنقد والتفصيل يخرجها عن مقصود مؤلفها ؛ وهو خروج عن منهج التحقيق المتعارف عليه عند أربابه والمعتنين به .

هذا ؛ و الذي يوحي إليه كلام ( المتحامل ) ، بل الذي يؤخذ من ظاهر اعتراضه أن الشيخ لم يعلق على هذه العقيدة الباطلة إلا بعلامة تعجب فذة – كما يقول – فحسب ، و لم يزد على ذلك ! و الواقع خلاف ذلك كما نقلت عن الشيخ ! فهل هذا من التدليس و التلبيس أم هو لون من ألوان الكذب ؟! و أظن أن مثله – عنده و من سار سيره – يعد من الثاني لا من الأول ! لأنه يخشى أن يكون **تمييعًا** لقاعدة عدم الحمل !

ومع ذلك ؛ أورد عليك اعتراضك فأقول : لقد اعترضت على الشيخ وأحلت إلى صفحة الكتاب ، والقارئ إذا ذهب لينظر في ذلك ليتأكد – لاسيما – النشأ الحادث – منهم والذي لا يهتم بصلب العلم وأصوله ؛ فإنه إذا قرأ هذا الكلام سيحتار ! فكان الأولى بك أنت –كذلك – أن ترد هذه العقيدة الأشعرية وتفصل فيها لئلا يغتر بها قراؤك !

والحاصل أنك لم تفعل شيئاً ! فأردت أن تنتقص فوقعت في عين النقص ! بل إن تعليق شيخنا — الذي هو أقل منك سنًا – ! فاتك بأمرين :

الأول : بعلامة التعجب ( الفذة ) ، وهي علامة استنكار ، جارية في الاستعمال .

والثاني : أن شيخنا – وفقه الله – نبه أنها من عقيدة السنوسي الأشعري ، وعقيدة السنوسي عَلَم على العقيدة الأشعرية ؛ فكل من سمعها من أبناء أهل السنة – أصحاب الحديث – علم أنها عقيدة مخالفة لعقيدة الإسلام ، مباينة لعقيدة أصحاب الحديث .

والشاهد : أنك كتمت – كذلك – ما ذكره الشيخ أنها من عقيدة السنوسي ! وكان الأولى بك أن تذكر سائر ما علقه الشيخ في الحاشية ، إذ أن من يقرأ كلامك يظن أن الشيخ ما وضع إلا علامة التعجب ( ! ) ( الفذة ) – كما ذكرت – ، وهذه خيانة في النقل ! وكذب على العقل !!

## أما الهالة الرابعة :

قولك : مشهور يغفل عشرات المواضع المحتاجة إلى توضيح و يبين معنى كلمة السوى .

أقول : لقد أتيت من جهلك – يا هذا – ! فكل طالب علم له – أدنى – نظر في كتب شيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم – رحمهما الله – يعلم أن هذا من اصطلاحات الصوفية

الخاصة بهم ، وهي من اصطلاحات الفناء – عندهم – ، **وهو مصطلح محدث مبتدع** دخل منه أصحاب الحلول و الاتحاد .

وهو عندهم منقسم إلى ثلاثة أقسام :

**الأول** : الفناء عن وجود السِّوى ؛ وهو فناء الملاحدة القائلين بوحدة الوجود .

**والثاني** : الفناء عن شهود السِّوى ؛ وهو الذي يشير إليه أكثر الصوفية المتأخرين ،وحقيقته : غيبية أحدهم عن سوى مشهوده ، بل غيبيته عن شهوده نفسه ! وقد يسمى حال مثل هذا سكراً واصطلاماً ومحوًا وجمعاً – عندهم – ، وأصل هذا الفناء الاستغراق في توحيد الربوبية حتى يفنى في شهود الربوبية والقيومية ! وهو توحيد مشركي مكة الذين لم يدخلوا به إلى الإسلام .

**والثالث** : الفناء عن إرادة السِّوى ، وحقيقته : الفناء بعبادة الله عن عبادة ما سواه ، أو فناؤه عن هوى نفسه وحظوظها بمراضي ربه وحقوقه ، ففني عن تأله ما سواه علماً وإقراراً وتعبداً ، وبقي بتألهه وحده ، وهذا هو حقيقة التوحيد الذي اتفقت عليه الرسل وأنزلت به الكتب ، كما قال الإمام ابن القيم – رحمه الله – ، وينظر لهذا المبحث كتابه " مدارج السالكين" ( ١ / ٢١٦ – ٢٣٥ ) و " مجموع الفتاوى " ( ٢ / ١٩٠ – ١٩١ و ٢٢٤ ).

وهذا الأخير من الأقسام ؛ هو الذي أراده الملا على القارئ وقصده ، وهو الذي نسبه إليه شيخنا ، ووجه كلامه عليه ، لما قال ( ص ١٣ / ح ) :

" و مقصود عبارة المصنف أن الله أرسل رسوله – صلى الله عليه و سلم – لينفي استحقاق العبادة لغيره جل شأنه " .

" وهذا التوجيه إنما على حسب ما يعتقده المصنف ، ويدافع عنه ويناظر عليه ،كما قال ابن القيم – رحمه الله – ؛ –كما سبق – في " المدارج " ( ٣ / ٥١٤ ) :

" والكلمة الواحدة يقولها اثنان : يريد بها أحدهما أعظم الباطل ، ويريد بها الآخر محض الحق ، والاعتبار بطريقة القائل و سيرته ومذهبه وما يدعو إليه ويناظر عليه " ا هـ .

هذا ؛ و كلام العلامة القاري صريح – كذلك – بأنه يريد هذا المعنى الحق من خلال سياق كلامه ، إذ قال : " ... و الصلاة و السلام على من أرسله لينفي السِّوى ، و يثبت أنه لا يعبد إلا المولى ، و على آله و أصحابه و أتباعه المهتدين بطريقة الهدى .." .

و هذا أحد الأدلة بأن العلامة القاري لا يقول بقول أهل الوحدة و إن استعمل عباراتهم و اصطلاحاتهم لكونه مصابًا بلوثةٍ صوفية ! – غفر الله لنا و له – .

وهكذا ؛ فإني في هذا الرد إنما أحاسبك على حسب أصولك وقواعدك وما تدعوا إليه ، مبيناً لك فسادها وبطلانها ، كما حاولت – أنت – أن تسلك هذا المنهج بقواعدك و أصولك مع الشيخ فلم تفلح ولم تنجح ! بل و لن !

نعم ؛ كان الأولى بالشيخ أن ينبه على خطأ هذا الاصطلاح الحادث ، لكن لعله ترك ذلك لشيوعه وذيوعه ، أو لعدم إرادة إشاعته بالتفصيل فيه لكونه ورد مجملا ، واكتفى ببيان مراده صاحبه منه ، أو لغير ذلك من الاعتذارات .

ورحم الله من قال : المؤمنون عذّارون . والمنافقون عثّارون .

وها أنا ذا أعاملك بقاعدتي ، وأقل ما اعتذر به لك أن أقول بأنك جاهل لا تعرف القليل عن الصوفية – و أنت في هذا المستوى بين أتباعك – ! ولو كان لك أدنى نظر في كتب شيخي الإسلام – لاسيما المخصوصة بالتوحيد والرد على أهل البدع – لكنت عرفت هذا ! وإلا ؛ فإني على ما بلوتهُ من منهجك في هذا المقال ؛ أنك تهول وتكذب بهذا على الشيخ .

و لو حاسبتك بقاعدتك – بعد ما تبين كذبك – لقلت بأنك تلمع في الصوفية وتنظر لهم من طرف خفي ! – لاسيما – وأنك صدرت مقالك بالنقل عن أحد كبارهم ولم تبين حاله على خلاف قاعدتك في " الموازنات " وهذا عجيب !!!

هذا ؛ مع اضطراب كلامك الذي قد بدا في عقيدة وحدة الوجود ! و يؤيده – وهو مما فات – ! و لم أكن أريد أن أهول به عليك ! و لكن !!

قولك في تفسير الحديث القدسي : « ... أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلم تعده أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده » حيث قلت : " أي : فهو موجود عنده " .

أليس هذا الإطلاق منك يحتمل الباطل من باب واسع أو كما قلت : يسوغ الباطل من باب واسع ؟! أليس كان الواجب عليك أن تقيد ذلك و تبين ماهية هذا الوجود لتنفي المعنى الباطل المتبادر كما كان يفعل علماء أهل السنة ، وكما قال الإمام ابن القيم – مثلا – في شرحه في " المدارج " ( ٣ / ٣٩٩ ) : « وقوله : في العيادة " لوجدتني عنده " ولم يقل : لوجدت ذلك عندي ، إيذانا بقربه من المريض ؛ وأنه عنده لذله وخضوعه وانكسار قلبه

وافتقاره إلى ربه، فأوجب ذلك وجود الله عنده ، هذا ؛ وهو فوق سماواته مستو على عرشه بائن من خلقه وهو عند عبده .

فوجود العبد ربه ظفره بالوصول إليه » .

أو كما قال شيخ الإسلام في "الجواب الصحيح " ( ٢ / ١٩٩ ) : " فقال: " لوجدتني عنده" ولم يقل : لوجدتني إياه ، وهو عنده ؛ أي : في قلبه ؛ والذي في قلبه المثال العلمي ".

ووضحه في " مجموع الفتاوى " ( ٢٠ / ٤٣٣ ) : « وَقَوْلُهُ : " عَبْدِي مَرِضْت فَلَمْ تَعُدْنِي فَيَقُولُ : رَبِّي كَيْفَ أَعُودُك وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟ فَيَقُولُ : أَمَا عَلِمْت أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَوْ عُدْته لَوَجَدْتنِي عِنْدَهُ " فَالَّذِي فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ هُوَ : الْإِيمَانُ بِاَللَّهِ وَمَعْرِفَتُهُ وَمَحَبَّتُهُ وَقَدْ يُعَبَّرُ عَنْهُ بِالْمَثَلِ الْأَعْلَى ؛ وَالْمِثَالُ الْعِلْمِيُّ ، وَيُقَالُ : أَنْتَ فِي قَلْبِي كَمَا قِيلَ :

مِثَالُك فِي عَيْنِي ؛ وَذِكْرُك فِي فَمِي ... وَمَثْوَاك فِي قَلْبِي ؛ فَأَيْنَ تَغِيبُ ؟

وَيُقَالُ :

سَاكِنٌ فِي الْقَلْبِ يَعْمُرُهُ ... لَسْت أَنْسَاهُ فَأَذْكُرُهُ » .

و بالجملة ؛ فما قع فيه العلامة القاري وقعت فيه ! و ما لك في ذلك من عذر إلا أن أعمل فيك قاعدتنا ! و لو أعملت قاعدتك لأسقطتك ! و أرجو من أتباعك ألا يعملوها فيك ، و أن تتنبه و يتنبهوا لفسادها – مما سأبينه لكم في مقام آخر – ، فيا إخواننا ! الصدق معه النجاة ، و الإخلاص معه الحياة ...

## الحالة الخامسة :

عنون فقال : " مشهور لا يفهم كلام العلماء " !!!!

ثم قال : " قال المصنف « فقد علل ذلك بأنّ شَبَهَهَا بأنّ ضعيفٌ » (ص ٢٥ )

استشكل هذا الكلام و لم يفهمه و فيه خطأ لم يصححه فإنّ شبه "لا" بـ"إنّ" المكسورة لأنها هي الأصل في الحروف المشبهة بالفعل " .

أقول : و لي مع قولك : " مشهور لا يفهم كلام العلماء " وقفتان :

**الأولى** : أنك تريد بالعلماء : الشيخ علي القاري – رحمه الله – ، و الشيخ علي القاري من كبار علماء الحنفية ، و فيه تصوف ، و هو أشعري العقيدة – كما هو مشهور عنه – ، و هو على ما أعلمه من أصولك أنه ليس من أهل السنة و الجماعة ، مثله مثل الحافظ ابن حجر و النووي و القرطبي المفسر كما هو مشهور عنك ، مع التنبيه على أن هذا النوع من الإخراج هو مذهب الحدادية ؛ فيما هو مشهور عنهم –كي لا تنسى – ؛ و ليس هذا مقصودي ، و إنما مقصودي أنك خالفت قاعدتك في الموازنات ! و لمعت الشيخ القاري – و هو أشعري صوفي – بل و أطلقت عليه اسم عالم ، بل ( و بصيغة الجمع ) ! و لم نرك نوهت بعقيدته و منهجه و لو على قاعدة مخالفيك في ( الموازنة ) في التقييم ، بل و الأدهى أنك في مقام التحذير ! و لا أستطيع أن أعاملك – هاهنا – بقاعدتي في " حمل المجمل على المفصل " بل بقاعدتك، لأن سياق مقالك كان في التحذير لا في التقييم ! فأنت به ناقضت أو نقضت قاعدتين من قواعدك بفرية واحدة ! قاعدة الحمل و قاعدة الموازنات ! فصدق فيك المثل السائر : اصطدت عصفورين بحجر واحد !

و العجب أن هذا الشيخ السلفي المشهور نال من التحذير منك ما لم ينله هذا العالم الأشعري الصوفي ! و هذا في غاية العجب منك ! إذ كان على وفق قواعدك ، فهل نفهم أن من قواعدك الأصولية أن الفرع يزيد على الأصل ؟!

**الثانية** : أما قولك : " استشكل هذا الكلام و لم يفهمه و فيه خطأ لم يصححه ... "

فأقول : و هذا عجب منك – كذلك – ! فكأنك تحرم الاستشكال على العلماء ، أو قل على طلاب العلم ، لأنا لا ننسى بأن الشيخ لم يبلغ الثلاثين حين محاكمتك إياه ! و كأنك تريد أن تخرجهم من بشريتهم ! و هذا أصل منك مأثور عن أصول الصوفية و الخوارج و الرافضة ! لإخراجهم المسلمين بالذنب الواحد أو الكبيرة الواحدة ، و لا أدري هل مثل هذا

الخطأ تجب منه التوبة – عندك – أم هي مستحبة ؟! أم أنه من الخطأ المغفور بل المأجور عليه ؟ فسبحان الله !

و مع ذلك أقول : عجب منك مرة أخرى ! تقدح في الشيخ لما كان بلغ من العمر تسعا و عشرين سنة ، ثم أنت البالغ من العمر ثنتين و ثلاثين سنة تقول : " إذا قرأت الرسالة فأنت تستشكل كثيرا من الأمور منها عقدية ومنها إعرابية لم يعلق على شيء منها " !! أتحرم شيئًا على من هو أقل منك ثم تسارع إلى التناقض فتقول – و أنت أكبر منه – بأنك استشكلت كثيرًا من الأمور في هذه الرسالة ! بل ومنها عقدية ؛ و أنت تفهم العقيدة ! و إعرابية و أنت شيخ النحو ! إن هذا لشيء عجاب !؟

هذا ؛ و إن كان خرج كلامك مخرج الخطاب لغيرك لكنك لو لم تستشكل أنت لما قلت لغيرك " فإنك تستشكل " ! و لكن كما ذكرت : حبال الكذب قصيرة ! و لا أستطيع أن أزيد فوق هذا ، فالعاقل تكفيه إشارة !!

أقدم اعتذاري – ابتداء – عن تأخر مقالاتي هذه ، و ذلك بعد أن هيئت ست مقالات لأرفعها فإذا أفاجأ بفساد أولها ! مما اضطرني أن أعيد هذا المقال — الذي هو في تسع صفحات من ذاكرتي ، محاولا استحضار مضامينه لكونه لا مسودة له ! فأقول مستعينا بالله – وحده – :

و مما فاتني أن أذكر به أخي أحمد حول ما أراد إلصاقه بشيخنا حول نفيه صفة العينين ما قاله الشيخ ربيع – نفسه – في وصفه للحدادية الخوارج – مما نوافقه عليه – قوله :

**"الحدادية لهم أصل خبيث، وهو أنهم إذا ألصقوا بإنسان قولاً [ هو بريء منه ويعلن براءته منه ]، فإنهم يصرون على الاستمرار على رمي ذلك المظلوم بما ألصقوه به، فهم بهذا الأصل الخبيث يفوقون الخوارج !! "** .

فهل لي أن أطبق عليك هذا الأصل ، رغم إعلامي لك منذ سنوات بأن – شيخنا – قد تبرأ من هذه الفرية ، و أنه يثبت – و لا أقول أثبت – هذه الصفة – بالكتاب و السنة و الإجماع – ، فلماذا محاولة إلصاق الفرية به بعد البينة و البراءة منها ؟! فهل لي أن أعمل فيك هذه القاعدة التي نوافق الشيخ عليها ! و أقول بأنك حدادي خارجي ! لاسيما و قد قلت لك من قبل هذا بأنه يشم من قولك رائحة التكفير ، و سأزيد بيانا وتوضيحا لموقفك آخر المقالات ...

**أما قولك** : " فأقول له اذهب يا جاهل واعثر للربيع على أخطاء من نحو أخطائك ثم انعته بما تشاء".

أقول : أما قولك : " اذهب يا جاهل " فقد وعدتك أني لن أجيبك عليه ! و لعل فيما ذكرته لك من قبل –من تزكيات العلماء السالفات السلفيات له – ما يشفي غيظك ، لاسيما – و أن قلبك خرج من صدرك أو كاد ! و لعلها تفتح ما انغلق عليك من ( الأكواد ) ! عافاني الله و إياك .

أما قولك : " واعثر للربيع على أخطاء .."

أقول : أخطاء الشيخ ربيع أكثر من أن تحصى أو تحصر ! و لقد عثر عليها مخالفوه من أهل السنة و من أهل البدعة ، فأما أهل البدعة فلا عبرة بهم و لا انشغال بكلامهم ، و أما أهل السنة فما بين منصف و متشدد ، فمنها المقبول و منها المردود ، و هذا أمر بديهي جدا ؛ أن يخطأ الشيخ و أن يرد عليه ، و يقبل من الرد ما وافق الحق وتبين فيه غلطه ، و يرد ما لم يوافق الحق و لم يتبين أنه غلط فيه ، و هذا أصل من أصول أهل السنة متفق عليه ، فما من أحد إلا راد أو مردود عليه ، و أنا في هذا لن أتيك – إن شاء الله – إلا ما عثر عليه المنصفون من أهل السنة ، حريصا في الغالب أن لا يكون المعثور عليه إلا من جنس ما أخطأ فيه شيخنا و ثبت عليه لا ما كذب عليه فيه ، متجاوبا مع مطالبتك ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، تاركا ما عثر عليها المنصفون من أخطاء منهجية و أخرى حديثية ، و أخرى في

الأحكام على الرجال – و إن كانت لا تخرج من جنس الأخطاء التي أردت إلصاقها بشيخنا — حفظه الله – . مما هي منثورة و منشورة على صفحات هذا المنتدى المبارك – إن شاء الله – لولا أنكم تنفرون عنه تنفير أهل البدع ! زاعمين أن ما فيه إلا شبها يجب الحذر منها و التحذير منها ! و إن كان في حقيقة الأمر أن ما تلقونه من آراء فاسدة و أكاذيب حول هذا المنتدى و غيره ظاهرة هي حقيقة الشبه التي حذر منها السلف و صاحوا بأصحابها خشية الافتتان بها ، و بدليل أنها لو كانت أدلة لكان لها من القوة ما يبعث فيكم الصدع بكلمة الحق و عدم الهيبة و الخوف من أدلة مخالفيكم من أهل السنة ، ومقاومة مقارعة أدلتهم حجة بحجة و دليلا بدليل ، **هذا أولا** ؛ و لبعثت فيكم اليقين و الاطمئنان ، و لدفعت عنكم الشك و الاضطراب و الحيرة ، و التلون في المواقف و الاختلاف فيما بينكم – و إن حاولتم إخفاءه و ستره –، فإن الدليل الحق لا يوجب إلا القوة و لا يبعث إلا اليقين و الاطمئنان في القلب ، و لا يمكن أن يخذل أصحابه في مواطن المناظرة ، فضلا على أن يوجب لهم خوفا من المباهلة . و هكذا هو حال كل من اعتصم بأدلة الكتاب و السنة ، واستعصم بظواهرهما تاركا لآراء الرجال – و إن علت مراتبهم وارتفعت أقدارهم – وراءه ظهريا ، **هذا ثانيا** .

**أما ثالثا** : فإن الأدلة و البراهين التي يوردها عليكم خصومكم ما هي بعد الكتاب و السنة إلا أقوال علمائكم و أئمتكم الذين ظلتم بهم تتمسحون ، و في يوم من الأيام عليهم توالون و تعادون ، و لهم تنتصرون و تحامون ، و منهم تستفيدون و تفيدون ، و لا يزالون لحد الآن جمْعهم لم يتفرق ، و بينهُم لم يتمزق ، و صفهم لم يتخرق ، فأنى لأدلتهم التي اجتمعوا عليها من قبل و من بعد ، و أحكامهم التي تعاضدوا عليها أن تضحي شبها باطلة يجب الحذر منها و التحذير منها – و هم المجتمعون عليها – ؟ فمن الذي ثبت و من الذي انتكس ؟ و من الذي ساس و من الذي انسوس ؟ فما هو الدليل الذي صير أدلتم شبها كما أين هي الأدلة التي أضحوا بها بدعا ؟ فمالكم يا إخواننا إثاقلتم إلى الدرك الأسفل من

التقليد و التعصب ، و هويتم منزلا لا ظليل و لا يغني من الوصب ؟! فمن يا إخواننا أحق و أجدر بأن نصفه بالضياع و الضلال أأنتم أم العلماء و الدعاة الذين ائتمنهم الله – عز وجل – على دينه ؛ فقلتم آمنا ربنا – لما رضيتموهم – ، و الذين ارتضاهم أن يكونوا شهداء له على خلقه ، فقلتم : شهدنا و صدقنا – لما ناصرتموهم – ، و هديتم بهم إلى الإسلام المصفى و الدين المزكى ، و عرفتم بهم أصول الإسلام و السنة و مناهج أئمة السلف و شبه بدع الخلف ، و أنقذوكم أول استقامتكم من التيارات الفاسدة و الحزبيات الكاسدة ، أفجوزتم عليهم الضلال – أغلبهم – ؛ – و هم الشهداء عليكم – و لم تجوزوه على أنفسكم – و لا تستطيعون أن تنكروا جهلكم و ما فيكم –؟! فمن أحق بنكث موثق الشهادة أنتم المشهود عليكم أم هم الذين ارتضاهم الله تعالى أن يكونوا شهداء عليكم ؟! فإذا أسقطتموهم ؛ فبالله عليكم من هم الشهداء عليكم ؟! و من الذين أحق بذلك ؟ آلذين دلوكم الطريق – توحيدا و سنة و منهاجا– ، أم الخلف الذين خلفوا من بعدهم ممن اتخذتموهم رؤوسا تهدمون بهم يوما وتكسرونهم يوما آخر ، و هم الذين نعاهم – صلى الله عليه و سلم – بقوله : " إن الله لا ينتزع العلم من صدور العلماء ، و إنما يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤوسا جهالا ، فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا و أضلوا " و علامة العلماء أن تجتمع عليهم الأمة ، و علامة الرؤوس أن تتفرق بسببهم – و إن كان لهم حظ من العلم النظري – !

أفلا يقبح بكم أن تنسبوا هذا لرحمة الله تعالى و حكمته أن يدلكم جميعكم و يقيم حجته عليكم بأناس ضالين مضلين ؟! و يؤخر عليكم قيام حجته بأناس – معدودين ؛ أربعا أم خمسا – خلفهم من بعدهم ما صاحبوا كبار العلماء و لا عرف كثيرهُم العلماء ! فمن أحق الدعاة أن يكون شهيدا لله على الناس : من صاحب العلماء و صحبوه و رضوا عنه ، أمن هو منقطع عنهم لا منهم و لا لهم ؟ أو من ورث منهم بالفرض أمن ورث عنهم بالتعصيب ؟ أليس العلم و الدين إرث يورث و إسناد متصل لا منقطع ؟ أفيليق بحكمة الله

تعالى و عدله و رحمته أن يقدم للأمة إضلالهم ثم يؤخر عنهم من يقوم بهدايتهم ، أوليست الأمة حاجتها إلى الهداية أكبر و أعظم من حاجتها إلى الماء ؟ أيليق برحمة الله أن يؤخر هداية الأمة و هي أحوج ما تكون إليها ؟ و هو – سبحانه – الذي سبقت رحمته غضبه ، و هدايته إضلاله ، و إنعامه عقوبته ، و كرمه منعه ، و جنته ناره ، و تبشيره إنذاره، و إعذاره انتقامه ، إلى غير ذلك ما لو راح الواحد يستدل لذلك لطال به المقام ، و إن كان هو حقيقة مغروسة في فطر الذين آمنوا ؛ المطمئنة قلوبهم بالإيمان و العمل الصالح يجدونها في أنفسهم – و إن لم يقفوا على دليل عليها . " وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ " ..

و أقول زيادة على ما سبق : آعلماء و دعاة اجتباهم الله تعالى أن يكونوا حملة دينه ، وحماة شرعه ، و شهداء على خلقه ، و اصطفاهم بصحبة الكبار و بمقربتهم ، و تزكيات الأئمة الأخيار و بنصرتهم ، و عميق فهم في السنن و الآثار ، فلا أحد حاز موردهم ، فهم أحفظ الناس بها ، و أعرفهم بفقهها ، و أدناهم للعمل بها ، و أكثرهم استعمالا لها ، و زادهم نسيئة في الأثر ، و قبولا في البشر ، و سمتا من وقر ، فلا تجد في مجالسهم إلا قال الله قال رسوله ، قال أصحابه قال إخوانه و أزواجه ، لا سبابين و لا شتامين ، و لا همازين و لا طعانين ، أقام بهم حججه على رؤوس جماعات التكفير ، و على المبتدعة و الحزبيين ، و على أهل البدع أجمعين ، فما بين عشية و ضحاها صاروا ضالين مضلين! أهل فتن ساقطين! محجوجين بأناس اتخذوا رؤوسا خلفوا من بعدهم ، لا يعرف لهم أشياخ من أهل السنة ، و لا أثر لهم في العلم و الدعوة ، و لا يعرفهم الأئمة الكبار ممن ورثوا ميراث الكبار – علما و عملا و خلقا و منهجا – واضحا صفيا – في الدعوة و الهداية و الإرشاد و الإصلاح ، فلئن كان ذلك فلقد أبطلتم حجج الله على خلقه ، و نفيتم شهداءه من جنده ، و طعنتم أولياءه و رفضتم ، و أنتم تعلمون أن حجة الله تعالى قامت عليكم بالإمام ابن باز و مدرسته ، و الإمام الألباني و مدرسته ، و الإمام ابن عثيمين و مدرسته ، و الإمام الوادعي و مدرسته ، فلم نكصتم على أعقابكم و قلتم " إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ " !

أفيجوز أن ينسب هذا إلى حكمة الله و عدله ؟ و يضاف إلى مشيئته و فعله ؟ فبعد أن كانوا أئمة هادين مهديين صَيَّرهم أهل بدع و ضلال مضلين ؟! و بعد أن كانوا شهودا على العالمين أزال عنهم ذلك و خونهم و طعن بهم ، حتى صار من بعد ذاك للخلق حجة على الله أن يقولوا : ربنا ! هؤلاء شهودك قد ضلوا سواء السبيل ! فما لهم علينا من شهادة و هم الخائنون الكاذبون ! فمن هم – بعد ذلك – الذين شهد عليهم العلماء و بعثهم إليهم ؟ فأين الشاهد و أين المشهود له و أين الشهادة يا من آمنوا ؟

أليس هذا سبا لله – عز ؛و جل شأنه – ؟ و تعطيلا – عمليا – لأسمائه و صفاته ؟ و نفيا لحكمته و أفعاله ؟ و إهانة لعظمته وجلاله ؟ هذا الموقف منكم – عينه و نفسه – الذي وقع فيه الخوارج و الرافضة في أصحاب النبي – صلى الله عليه و سلم – وانتقصوهم ، و رموهم بكل بائقة رذيلة و شتيمة ، و أسقطوهم جملة و تفصيلا ، و قالوا بلسان حالهم ما أقام الله تعالى علينا من حجة و لا نصب لنا شهيدا من أنفسنا !

فأرونا بالله عليكم – من هذه الناحية – ما هي أوجه المفارقة بينكم و بينهم ؟!

فأين مقام التوحيد ، و أين عظمته في نفوسكم و تطبيقاتكم ؟ و أين منزلته في أفعالكم و أنفاسكم ؟ و أين أدلتكم في مشاغباتكم على أنكم ترجون الله و الدار الآخرة ؟

فيا إخواننا ! لقد اتخذتم بصنائعكم هذه أفعال الله تعالى لعبا و لهوا ، و صيرتم حكمته عبثا و لغوا ، و حكمتم على رحمته سفها و ظلما ! فمالكم كيف تحكمون ؟! أفلا تعقلون ؟

ثم سؤال أخير أطرحه عليكم قائلا : بماذا تقام حجة الله على خلقه : هل بالوسائل أم بالمقاصد و الغايات ؟ و قد تعلمون – و قد لا تعلمون – بأن علم الجرح و التعديل لا يعدو أن يكون وسيلة من الوسائل لا غاية من الغايات ، فلم صيرتموه – بأفعالكم و تطبيقاتكم – غاية من الغايات ؟! أهو بمنزلة التوحيد و العقائد و الأحكام ؟! التي بإبلاغها للناس تقوم حجج الله تعالى عليهم أم هل تقوم بمعرفة فلان و علان ؟! و هجر زيد و عمران ؟! أم هل

تقوم عليهم بثلاثة أو أربعة من العلماء ؟ فهذا ما لم ندعه نحن في الأئمة الألباني و ابن باز و ابن عثيمين و الوادعي و الهلالي و هم أئمة التجديد - بلا مخالف - !

ثم لئن سلمنا مما حصرتم - من العلماء أو الرؤوس - أنهم يقيمون حجة الله في بيان بعض المناهج المنحرفة فهل يا ترى ستقام الحجة بهجر النصيحة ! فهجر الأشخاص ! فهجر الأصول و المقاصد و الغايات ؟! فهجر العلماء فهجر العلم و العمل ؟! معذرة ! فليس بمثل هذا تقام حجة الله على الناس ! و إنما تقام عليهم بالتوحيد و العقيدة و الأحكام ، ولذلك لا يوجد في قواعد أهل الإسلام : هل يعذر المرء لجهله بالجرح و التعديل و رأيه في فلان و علان و هجرهما ، و إنما الذي يوجد هل يعذر المرء لجهله بالتوحيد أو بعض مسائله و أفراده و بعض الأحكام ، و إلا ؛ فقد نص علماء أهل الحديث بأن علم الجرح و التعديل يختص به أفراد من العلماء وفق شرط دقيقة و ثقيلة ، لا أنه لسائر العلماء ، فضلا لسائر الدهماء ، فضلا على أن يصيح به الرويبضة في أهل الفضل بلا استثناء !!؟

و الحقيقة ؛ أن الكلام في هذا الباب يحتاج إلى أكثر من هذا ، و أظن أني خرجت شيئا يسيرا عن مقصود الرد ؛ و لكن ..!

ثم كأنه يترشح من قولك : " واعثر للربيع على أخطاء من نحو أخطائك .." أن تدعي العصمة للشيخ ربيع - سدده الله - ! فقولك " من نحو أخطائك " و بداهة التي ثبتت عليه و أقررنا بها لا التي كذبتها عليه ، مما لا يسلم منها بشر ، تصريح منك أن الشيخ ربيعا لا يقع في مثلها ! و هذه دعوى كبيرة في ادعاء العصمة للشيخ ! الأمر الذي أنكرناه عليكم و لا نزال ننكره بشدة ، فإذا كان نوع هذه الأخطاء التي هي من جنس أخطاء شيخنا مما لا يسلم منها أحد برأتم منها الشيخ ربيعا فمن باب أولى أن تبرئوه من مما هو أعظم منها مما خرجت منه مخرج الاجتهاد أو غيره ! و هذا القول غاية في اعتقاد العصمة في الشيخ ربيع - عافاه الله- ! و إخراج له من دائرة البشرية إلى دائرة المَلَكية ! و كأني لسان حالكم يقول: " حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ " !

و إلا ؛ فدلونا – بارك الله فيكم – على أخطاء الشيخ ربيع التي أثبتها عليه العلماء و طلاب العلم ؟ و عرفونا إياها حتى تنفوا عن أنفسكم تهمة اعتقادكم العصمة في الشيخ ربيع ؟ و ما هي جنس الأخطاء التي يمكن وقوعه فيها ؟ و ما هي الاجتهادات التي أخطأ فيها في اختصاصه و في غير اختصاصه ؟ لاسيما و أنك أكدت ذلك بقولك : " واعثر " فهو سياق يوحي باستحالة ذلك !؟ كما أنه قد استحسن هذا السؤال بعض فضلائكم لما ألقيته عليه في آخر مجلس جمعني و إياه – ناصحته فيه– .

لكنا نحن نعتقد و نقول : بأن الشيخ ربيعا بشر من جملة البشر ، يصيب ويخطئ ، و يحسن و يسيء ، و يحفظ و ينسى ، في اجتهاده و في غير اجتهاده ، و غير ذلك مما هو من لوازم البشرية التي لا تنفك عنهم – مما لا يجوز أن يجحدها مسلم عاقل يعي ما يقول و يفعل .

و لذلك نقول بكل قوة : الشيخ ربيع أخطأ و له أخطاء كثيرة أثبتها عليه نبي الجرح و التعديل – صلى الله عليه و سلم – الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ، لما قال : " كلُّ بني آدم خطَّاءٌ ، وخيرُ الخطَّائين التَّوابون " أي : فكل واحد من بني آدم خطاء و يخطئ و له أخطاء كثيرة ؛ كما قال شراح الحديث . و لم يقل النبي – صلى الله عليه و سلم – : لكل بني آدم خطأ ، و إنما قال له أخطاء كثيرة و هذا هو الذي تدل عليه صيغة المبالغة " فعَّال " ، و يعضدها قول رب العالمين – كما في الحديث القدسي –: " يَا عِبَادِيْ إِنَّكُمْ تُخْطِئُوْنَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ" . فهذا الحديث فيه تصريح لوقوع البشر في الخطأ ( في الواقع ) و الأول فيه تصريح لوقوعه منهم ( في الحكم )، و إن كان كلاهما ملازم للآخر .

فالله و رسوله قد أثبتا على الشيخ ربيع أنه خطاء ، و أن له أخطاء كثيرة ، و هي أكثرها التي أثبتها عليه خصومه واقعا ، و نفيتموها أنتم واقعا !؟ أليس هذا من المحادة لله و لرسوله ، و من المشاقة لله و رسوله ؟ و الله – عز وجل – يقول : " وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا " [ النساء : ١١٥ ] . و ما يقال في مجادلتكم عن الشيخ ربيع يقال مثله في الشيخ عبيد و

محمد بن هادي و كل من أذعن لأحكام الشيخ ربيع و سلم لها تسليما مطلقا ! فإن الله تعالى يقول لكم : " هَأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا [ النساء : ١٠٩ – ١١٢ ]

إن معنى مجادلتكم عن الشيخ ربيع أنكم نزهتموه عن الأخطاء و الذنوب و القبائح ، و ضاهيتم به الأنبياء و المرسلين ! و سترتم له أخطاءه التي بات يعرفها كل من كان ماسكا لأزمة عقله من الشباب السلفي ، و أنكم غفرتموها له ! و تريدون رفع مؤاخذة خصومه له بها ، و وقايته عن نقدهم لها ، إذ هذا هو معنى الغفر لغة واصطلاحا و شرعا ، و هذا ما لا يليق إلا بالله – عز وجل – كما في تتمة الحديث السابق : " يَا عِبَادِيْ إِنَّكُمْ تُخْطِئُوْنَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوْبَ جَمِيْعَاً فَاسْتَغْفِرُوْنِيْ أَغْفِرْ لَكُمْ " ، فأنتم بهذا ضاهيتم الله تعالى في ربوبيته و إلهيته و أسمائه و صفاته! فالذي يغفر الذنوب جميعا هو الله وحده ، و أنتم على هذا كأنكم تقولون بأن أخطاء الشيخ ربيع في المنهج و الجرح و التعديل يوم القيامة مغفورة ! لأن أحكامه – أو أخباره – لم يقع فيها خطأ !؟؟ فما دام أنكم أنكرتم أخطاء الشيخ ربيع التي أثبتها الله و رسوله عليه في الدنيا و غفرتموها له ، فمعنى هذا أنكم أنكرتموها و غفرتموها له في الآخرة ، إذ كان الرب واحدا و الإله واحدا و الغافر للذنوب واحد ، و إلا ؛ أثبتم إلهين اثنين ! إله في الدنيا و إله في الآخرة ! و أنتم بهذا وافقتم المعتزلة – تطبيقا و عملا – في أصل خبيث في مسألة التحسين و التقبيح العقليين بأن أوجبتم على الله ما لا يجب ! إذ كان غفران الذنوب داخل تحت مشيئته، فمن شاء غفر له و من شاء لم يغفر له – كما هو معتقد أهل السنة و الجماعة –.

فأنتم ضاهيتم الله تعالى من جهتين : من جهة غفر الأخطاء و الأغلاط ، و من جهة أنكم غفرتموها جميعا ! و هذا ما لا يليق إلا بالله وحده جل جلاله .

و مرادنا – لزاما – بغفر الذنوب – كما أسلفت – أنكم تريدون بذلك رفع مؤاخذة خصومه له بها ، و وقايته عن نقدهم لها ، لأن نقدهم لها هو شر لكم و عار عليكم ، و هذا من جنس قول أهل الوحدة أن تمثلتم بشخص الشيخ ربيع ، تخطئون لخطئه ! و تضلون بزلته ! و تتألمون لخطئه ! و تغضبون على نقدته – بحق – و مخطئته ! و لا تخرجون عن دائرته ! في أغلب الأحايين على حساب تعظيم الكتاب و السنة !

فهذه هي حقيقة الغفر المذموم – عقيدة و فعلا – ، و فرق بينها و بين الستر على بعض الغلطات التي لا يجوز إشاعتها على العلماء ما لو زلت أقدامهم فيها ، أما ستر أخطائهم الاجتهادية ، التي تزل بسببها الأمم ، و الموالاة عليها و المعاداة لأجلها ، و تصييرها بمثابة النصوص الشرعية ، لا تقبل مناقشة ، و لا ترد عليها معارضة ، و يهجر لأجلها من جهر بها ، و على الناس أعلنها حتى يحذر الناس منها ، فهذه هي حقيقة الغفر المذموم الذي ما حقق التوحيد صاحبه !

و قد تحاولون إثبات هذه الجريمة علينا ! فتقول : بأننا – و الحمد لله نثبت كثيرا من الأخطاء على الدعاة بل على العلماء ؛ لكن لا بشرط الإسقاط و التشهير ! و فرق ما بين ثبوت الخطأ على صاحبه و بين إسقاطه به ، و لو رحت أسرد أسماءهم و أنواع أخطائهم لخرجت بمجلدات ! و لكن ما هي أخطاء الشيخ ربيع التي أقررتم بها مما أثبتها عليه العلماء ؟ بل : ما هي زلاته و هفواته إذ كان من المعلوم ضرورة عند العلماء أنه ما من عالم إلا و له كبوة ؟ بل زلة واحدة ؟

فهذا هو نهاية جدالكم و حقيقة خصومتكم ! و قد قال العلامة ابن عثيمين –رحمه الله – ، – في شرح الحديث السابق – في "شرح بلوغ المرام " :

" فالمهم يا أخواني : أن الرجل مهما بلغ في العلم والحديث ليس معصوما ، كل بني آدم خطاء وخير الخطاءين التوابون ، فكون الإنسان يجادل انتصارا لشخص معين أو لرأي معين بغير حق ؛ هذا من شأن الكفار – والعياذ بالله– يعني : فيه تشبه منهم ! لأنهم يقولون :

" إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ " يجب على الإنسان أن يرجع للحق ؛ أينما كان ، ومن أي شخص كان ".

و هذا الذي ذكره هو مقتضى شعار تحقيق التوحيد و الإيمان الذي أمر الله تعالى به في غير ما آية كقوله : " فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا " [ النساء : ٦٥] ، و قوله : " وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا " [ الأحزاب : ٣٦] .

و كقول النبي – صلى الله عليه و سلم – : " وجعل الذل والصغار على من خالف أمري ، ومن تشبه بقوم فهو منهم " . فمنهجكم و فعلكم له حظ من الصغار بقدر مخالفتكم ، شئتم أم أبيتم !

هذا و قد قال الحافظ ابن رجب – رحمه الله – في شرح هذا الحديث في كتابه (الحكم الجديرة بالإشاعة ) :

"فأما مخالفة بعض أوامر الرسول – صلى الله عليه و سلم – خطأ من غير عمد ، مع الاجتهاد على متابعته ، فهذا يقع كثيراً من أعيان الأمة من علمائها وصلحائها ، ولا إثم فيه ، بل صاحبه إذا اجتهد فله أجر على اجتهاده ، وخطأه موضوع عنه ، ومع هذا فلا يمنع ذلك من علم أمر الرسول ، نصيحة لله ولرسوله ولعامة المسلمين ، ولا يمنع ذلك من عظمة من خالف أمره خطأ ، وهب أن هذا المخالف عظيم له قدر وجلالة ، وهو محبوب للمؤمنين إلا أن حق الرسول مقدم على حقه وهو أولى بالمؤمنين من أنفسهم .

فالواجب على كل من بلغه أمر الرسول وعرفه أن يبينه للأمة وينصح لهم ، ويأمرهم باتباع أمره –وإن خالف ذلك رأي عظيم الأمة –، فإن أمر الرسول صلى الله عليه وسلم أحق أن يعظم ويقتدى به من رأي معظم قد خالف أمره في بعض الأشياء خطأ .

ومن هنا رد الصحابة ومن بعدهم من العلماء على كل من خالف سنة صحيحة ، وربما أغلظوا في الرد – لا بغضاً له بل هو محبوب عندهم ، معظم في نفوسهم – لكن رسول الله

– صلى الله عليه و سلم – أحب إليهم ، وأمره فوق كل أمر مخلوق . فإذا تعارض أمر الرسول وأمر غيره فأمر الرسول – صلى الله عليه و سلم – أولى أن يقدم ويتبع ، ولا يمنع من ذلك تعظيم من خالف أمره وإن كان مغفوراً له ، بل ذلك المخالِف المغفور له لا يكره أن يخالف أمره إذا ظهر أمر الرسول – صلى الله عليه و سلم – بخلافه ، بل يرضى بمخالفة أمره ومتابعة أمر الرسول – صلى الله عليه و سلم – إذا ظهر أمره بخلافه . كما أوصى الشافعي : إذا صح الحديث في خلاف قوله ؛ أن يتبع الحديث ويترك قوله . وكان يقول : " ما ناظرت أحداً فأحببت أن يخطئ ، وما ناظرت أحداً فباليت أظهر الحق على لسانه أو على لساني " . لأن تناظرهم كان لظهور أمر الله ورسوله لا لظهور نفوسهم والانتصار لها .

وكذلك المشايخ والعارفون ! كانوا يوصون بقبول الحق من كل من قال الحق ؛ صغيراً كان أو كبيراً وينقادون لقوله .

فهاهنا أمران :

( أحدهما ) : أن من خالف أمر الرسول في شيء خطأ مع اجتهاده في طاعته ومتابعة أوامره فإنه مغفور له لا ينقص درجته بذلك .

( والثاني ) : أنه لا يمنعنا تعظيمه ومحبته من تبين مخالفة قوله لأمر الرسول – صلى الله عليه و سلم – ، ونصيحة الأمة بتبيين أمر الرسول – صلى الله عليه و سلم –. ونفس ذلك الرجل المحبوب المعظم لو علم أن قوله مخالف لأمر الرسول فإنه يجب من يبين للأمة ذلك ويرشدهم إلى أمر الرسول ، ويردهم عن قوله في نفسه .

**وهذه النكتة تخفى على كثير من الجهال لأسباب . [ منها ] وظنهم أن الرد على معظم من عالم وصالح تنقص به ! وليس كذلك .**

وبسبب الغفلة عن ذلك تبدل دين أهل الكتاب فإنهم اتبعوا زلات علمائهم ، وأعرضوا عما جاءت به أنبياءهم ، حتى تبدل دينهم واتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله . فأحلوا لهم الحرام وحرموا عليهم الحلال فأطاعوهم ، فكانت تلك عبادتهم إياهم . فكان كلما كان فيهم رئيس كبير معظم مطاع عند الملوك قبل منه كل ما قال ، وتحمل الملوك الناس على قوله . وليس فيهم من يرد قوله ، ولا يبين مخالفته للدين .

وهذه الأمة عصمها الله عن الاجتماع على ضلالة ، فلا بد أن يكون فيها من يبين أمر الله ورسوله ، ولو اجتهدت الملوك على جمع الأمة خلافه لم يتم لهم أمرهم " .إلى كلام كثير هذا شيء منه !

وبالجملة ؛ فإن لسان حالكم بل حتى لسان قالكم ليتقعقع قولا بالعصمة ! و إن حاولتم إنكار ذلك و جحده ! و بدليل تجدونه في أنفسكم – لو أنصفتم و صدقتم – لما يقال لكم : أخطأ الشيخ ربيع – سدده الله – ، و أخطأ عمر ابن الخطاب – رضي الله عنه –، فإن قلوبكم تشمئز من الأول و تنكره ما لا تشمئز من الثاني و تنكره ! و تكرهون أن يطلع عليه غيركم كما ترجمت ذلك مواقفكم من جدالاتكم و إنكاراتكم ! و النبي – صلى الله عليه و سلم – يقول : " والإثم ما حاك في نفسك وكرهت أن يطلع عليه الناس " . و هذه هي حقيقة التعصب المذموم الذي نهى عنه الأئمة ، و صاحوا بأهله باتفاق أهل الاتباع من أهل السنة ، و إن لبس عليكم من قد تحسنون به الظن بأنه من التقليد المحمود! فإن هؤلاء قد أفتى فيهم النبي– صلى الله عليه و سلم – بعد ذلك بقوله : " وإن أفتاك الناس وأفتوك " .

و إننا بإثباتنا أخطاء الشيخ ربيع – ختم الله له بالحسنى – لدليل كبير على إنصافنا ، و علامة على حسن اتباعنا ، لأننا قلنا بلسان حالنا و قالنا : الشيخ ربيع بشر يصيب و يخطئ ، أو أخطأ و أخطأ ، و إنه لتعد – حقا – منقبة من مناقبنا ، أن جأرنا بذلك ! و صحنا بما في هنالك ! لم يمنعنا من ذلك رهبة ، و لا حبسنا من ذلك خشية ، لا من كبير فضلا عن صغير ! و لا من جليل فضلا عن حقير ! فهلا أنصفتمونا و رددتم علينا وسامنا الذي هو حق شرعي لنا – من دونكم – ؟!

و قولك : " واعثر للربيع على أخطاء من نحو أخطائك ثم انعته بما تشاء".

أقول : ليس من منهجنا تتبع العثرات ، و لا التقاط الزلات ، و محاسبة الناس عليها – و لا أقول الأخطاء – ! فضلا على ننتقصهم لأجلها أو نعيبهم بسببها ! فهذا منهج أهل

الأهواء و البدع في أهل السنة ، و منهج أهل الكفر و الشرك و الإلحاد في أهل الإسلام ، و ما كنا لننكر هذا المنهج – الدخيل عليكم – ثم لنلتزمه نحن دينا – دونكم – ! اللهم ما قد يقع فلتة أو ضرورة نُكره عليها ، و مع ذلك لو أنصفتم و تأملتم شدة إنكارنا في أسلوبنا و بين الأمر الذي تشددنا عليه لوجدتم أن هذا الأمر أعظم نكارة من شدتنا ، و لأيقنتم أننا قد قصرنا فيه – تحذيرا – أمام ربنا ، و لسارعتم في إعذارنا ، و لكن ..؟ و لكم أن تجدوا هذا في مقالنا في هذا .

ثم أقول : إن كنت تريد – حقًا و صدقا – يا أخي أحمد أن تعثر للربيع على أخطاء من هذا النحو ، يعني : من جنس الأخطاء التي ثبتت عليه لا التي افتريت عليه ، فانظر إلى رسالة الأخ الشيخ سمير المالكي التي أسماها : " بيان الوهم والإيهام الواقعين في تعليقات الشيخ/ين محمد سعيد القحطاني على كتاب (السنة) و/ ربيع بن هادي المدخلي على كتاب ( التوسل والوسيلة ) لشيخ الإسلام ابن تيمية " .

وإن شئت المزيد ، فهناك الكثير ! و لك أن تنظر ما عثر عليه الأخ الشيخ ناصر القحطاني من أخطاء و هفوات في تحقيقه لكتاب " النكت على ابن الصلاح" ، و أفردها في رسالة أسماها : " المعيار! " ..

و لا بأس أن أورد عليك نماذج مما جاء فيهما مما هو من جنس أخطاء شيخنا – غالبا – ، لعلك تتقبلها بقبول حسن – هذه المرة – ، علما أني لم آتك بما عثر عليه شيخنا أو غيره من علماء أهل السنة و دعاتها مما هو ليس من جنس أخطاء شيخنا و إن كانت لا تخرج عن جنسها عند التحقيق، و إنما أتيتك مما عثر عليه بلديوه ، فأحدهما مكي و الآخر رياضي، تاركا لما عثر عليه بلديه وشيخه الإمام محدث المدينة النبوية الشيخ عبد المحسن العباد – عافاه الله و شفاه – ، وأبقاه غصة في حلوق أهل التقليد ، في محياه و بعد مماته – ختم الله لنا و له بالحسنى – ، علما أن أسلوب أحدهما من جنس أسلوبك – و إن كان لا وجه للمقارنة بينهما – ، بينما أسلوب الآخر من جنس أسلوبي ! و لعلك تنصفهما !

و لا بأس أن أذكر نماذج مما ذكره الأخوين في رسالتيهما لعلك أو غيرك تنتفعون بها ، و كما ذكرت ، فقد حرصت أن تكون كما اشترطت من جنس أخطاء شيخنا – ما استطعت إلى ذلك سبيلا –! و ليس لي فيها ناقة و لا جمل ، و إنما هي عن طريق العثور – فحسب –! أي : العثور بالواسطة لا بالأصالة ، غير متحمل ما جاء فيهما من خطأ أو أسلوب لا يليق، بل و لا يلزمني – كذلك – موافقتهما على كل ما قالا ، لأني ما سأنقله عنهما إنما هو نقل مجرد على وجه الاستعجال لم يخضع للفحص و التحقق التام – في كثير منه– و إن كانت كثيرة هي المسائل المنتقدة ؛ الخطأ فيها ظاهر يشترك في فهمه القاصي و الداني ، و لكل منصف بعد ذلك أن يقارن بين أخطاء شيخنا أبي عبيدة في عمر ناهز تسعا و عشرين ، و بين أخطاء الشيخ ربيع في أطروحته العلمية لما بلغ من العمر تسعة و أربعين سنة ، فارق عشرين سنة كاملة ! فاقتضى التنبيه .

ثم تنبيه آخر : و هو أن تعقبات الشيخ القحطاني كانت سنة ١٤١٦هـ يعني قبل عشرين سنة أو أكثر ؛ يوم أن كانت كلمة السلفيين كلمة واحدة ، و لم تكن ثمة فتنة بينهم – في أغلب الأحوال – لا فتنة الحلبي و لا المأربي و لا الحويني و لا غير ذلك – مما تطلقون – ، اللهم ؛ إلا بدو نوارها في أرض الحرمين كما نبه على ذلك الشيخ القحطاني في مقدمة كتابه هذا، حيث قال: " فإنني كنت قد علقت قبل فترة على مواضع متفرقة من كتاب (( **النكت على ابن الصلاح** )) للحافظ ابن حجر العسقلاني بتحقيق د. ربيع بن هادي المدخلي أصلحت فيها بعض ما وقع من المحقق من أوهام وأغلاط. ثم إنني شرعت في تتبع عمل المحقق وتعليقاته لها التي وقع من المحقق من أوهام وأغلاط فيها والتي لا يتصور وقوعها من طالب في السنة النهائية بقسم الحديث، فكيف بمن لُقب بـ (أستاذ كرسي علم الحديث في الجامعة الإسلامية) ؟

ومما شجعني على المضي قدما في هذا التتبع ما لمسته في مريديه من الغلو في مدحه وتعظيم منزلته، فلم يكتفوا بوصف ربيع بـ ( العلامة المحدث الدكتور أستاذ كرسي علم الحديث) **بل جعلوه (إمام أهل السنة والجماعة) في هذا العصر ! متغافلين عن العالم الرباني الحقيقي بهذا اللقب وهو سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز أمتع الله به ونفعنا بعلومه .**

وليت الأمر وقف عند حدود المدح والتعظيم بل تجاوزه **حتى كاد أن يصل إلى ادعاء العصمة فيه!** فكثير من مريديه يغضب ويثور حين يقال له إن شيخك قد جانب الصواب في المسألة الفلانية ، بينما يسهل على الكثيرين منهم تخطئة الإمام أحمد وشيخ الإسلام ابن تيميه وعلماء الدعوة النجدية ممن يشهد لهم ببلوغ مرتبة الإمامة في الدين.

وكان من آثار هذا التعصب الذميم أن أصبح الشيخ محل عقد الولاء والبراء عندهم. فمن وافقه فيما يقول فهو ـ على حد قولهم ـ من إخواننا على المنهج الصحيح. ومن خالفه فهو مبتدع ضال يستوجب الهجر والتأديب. وقد كنا ـ معشر السلفيين ـ ننعى على أهل المذاهب جمودهم وتعصبهم حتى نبتت بيننا نابتة جعلتنا نترحم على متعصبة المذاهب، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ومن المضحك المبكي أن مريدي الشيخ ربيع هم أكثر الناس لهجا بمحاربة الحزبية والحزبيين في الظاهر، فهذا هو حديثهم المفضل الذي يطنطنون به صباح مساء. ولو سئلت (الحزبية) أين أحباؤك وأخدانك لأشارت إليهم بأصابعها الخمس!

ولما رأى الشيخ ربيع كل التعظيم والتمجيد من مريديه اندفع في الرد على مخالفيه متجاوزا في ذلك حدود الشرع و الأدب فاتهمهم بشتى أنواع التهم، وسفه عقولهم، وطعن في نيّاتهم، وشكك في مقاصدهم بل وصل الأمر به في نصرة رأيه **إلى التشكيك بكتب أهل**

**العلم مثل مجموع فتاوى شيخ الإسلام وكتاب (سير النبلاء) للحافظ الذهبي بدعوى أن ما يوجد فيها من ذكر محاسن بعض العلماء المبدعين هو من وضع المبتدعة ودسائسهم في هذه الكتب !.**

وهذه دعوى خطيرة للتشكيك في تراث هذه الأمة. ولا أجد دعوى توازيها في هذه الخطورة غير دعوى طه حسين في التشكيك في كل ما كان متلقيا عن طريق الرواية. وقد رأيت نصحا للأمة ونصحا للشيخ ربيع نفسه أن أنشر ما وقفت عليه من أوهام وأغلاط في تحقيقه للنكت ليعرف بذلك قدر علمه وينشغل بتصويب أطروحته في الدكتوراه بدلا من انشغاله بعيب الدعاة والمصلحين، كما أن في هذا (المعيار) إعلام لمريدي ربيع والغالين فيه بحقيقة المستوى العلمي للدكتور ربيع في مادة تخصصه (علم الحديث) ، وذلك من خلال نقد أرقى أعماله العلمية وهي (أطروحة الدكتوراه) فلعل ذلك أن يسهم في إطفاء أوار الفتنة التي أشعلوها وأشغلوا الناس بها. وليس أعظم على (المتبوع) من افتتان الأتباع بتقليده ومحاكاته. الإمام.. الدكتور!! "

و مما قاله : " مما يثير الاستغراب والدهشة حرص الدكتور ربيع بن هادي على أن يسبق لقب (الدكتور) اسمه في طرة جميع كتبه وإعلانات دروسه ومحاضراته، **ووجه الاستغراب: أن المفترض** فيمن يحرص غاية الحرص على مجانبة أهل البدع والبعد عن مشابهتهم أن يكون أكثر حرصاً على تجنب التشبه باليهود والنصارى في ألقابهم العلمية. فمن المعلوم أن لقب (الدكتور) لقب دخيل على العربية وأهلها، فقد كان يلقب به عند اليهود (الحاخام) العالم بشريعتهم، ويلقب النصارى به من يتولى تفسير كتبهم المقدسة. فالواجب على من نُصِبَ (إماما لأهل السنة والجماعة في هذا العصر) أن يترفع عن مثل هذه الألقاب اليهودية والنصرانية..

وعلاوة على ذلك فإن هذا اللقب لا يمنح صاحبه مكانة خاصة في علمه، فمن الواقع المشهود أن كثيرا من حملة هذا اللقب ـ دون تعميم ـ عريّون عن العلم، إذا تحدّثوا في مجال تخصصهم أتوا بالعجائب! يقول العلاّمة بكر بن عبد الله أبو زيد في كتابه النافع (تغريب الألقاب العلمية/ ص ٣١) في ذكر عيوب التلقب بهذا اللقب: تعريض المرء نفسه بانفتاح باب قاله الناس من أنه يحمل الاسم بلا حقيقة، فهو مزجي البضاعة، ومهما كسب هذا اللقب من الدعاية فلن يملأ فراغا يحسّ به الناس ويعتقدونه، وما أجمل بالمرء أن يعيش تحت ستر الله، ومن كان صافي الجوهر عميق المادة فأمام الحقائق تتلاشى المظاهر وتزول كتقلص الظل وزوال الخيال أهـ.

أقول : ثم إن خطاب الشيخ القحطاني في النقد هو من – نحو – خطابك ! فلا تتضجر !و لا أقول أسلوبك لأن الخطاب فرد من الأسلوب ، و أما الآخر فأسلوبه من – نحو – أسلوبي ! و سأبدأ بالأول فأقول :

قال الشيخ القحطاني في " المعيار " في **الفصل العاشر** :

**بيان ضعف معرفة ربيع بعلوم العربية.**

و قال :" الواجب فيمن يتصدى لتحقيق كتب أهل العلم أن يكون ملماً بطرف من علوم العربية يؤهله لتحقيق النصوص فلا يخطّئ صواباً ولا يستصوب خطأ، **ومع أن معرفة ربيع بعلوم العربية من نحو وبلاغة ولغة في غاية المحدودية إلا أن ذلك لم يمنعه من أن يزج بنفسه معلقاً على أسلوب ابن حجر الذي يعد من أبرز أدباء عصره.**

**المثال الأول:**

قال الحافظ: ".. وكملت فوائد المستخرجات بهذه الفوائد السبعة (٤)" (١/٣٢٣).

فعلّق ربيع على كلمة (السبعة) بقوله: "(٤) كذا في جميع النسخ، والصواب: السبع".

قلتُ: وفي هذا دليل على زجاء بضاعته في علم النحو، فكلا الوجهين صحيحٌ التأنيثُ والتذكيرُ.

ويشهد للوجه الذي سلكه الحافظ قول الشاعر:

**وقائع في مضر تسعة وفي وائل كانت العاشرة**

وموضع الشاهد من البيت قوله (تسعة) فإنه أنّث اسم العدد، والمعدود به مؤنث . كذا صنع الحافظ . ..

قال العلامة محيي الدين عبد الحميد في (الانتصاف من الإنصاف) بهامش الإنصاف – ٢/٧٧٠ في تعليله لصحة الوجهين:

"... وفي هذه الحال يتنازعك أصلان: أحدهما اصل العدد ومعدوده الذي بينّاه، وثانيهما أصل النعت ومنعوته وهذا يستلزم تأنيث النعت إذا كان منعوته مؤنثاً، وتذكير النعت إذا كان منعوته مذكراً وأنت بالخيار بين أن تستجيب لي الأصلين، نعني أنه يجوز لك أن تراعي قاعدة العدد والمعدود فتذكّر اسم العدد مع المعدود المؤنث فتقول: الرجال العشرة. ويجوز لك أن تراعي قاعدة النعت مع منعوته فتذكّر اسم العدد مع المنعوت المذكر فتقول: الرجال العشر، وتؤنث مع المؤنث فتقول: النساء العشرة. وعلى هذا يكون قول الشاعر: وقائع في مضر تسعة. قد جاء على أحد الطريقين الجائزين له، وهو طريق النعت مع منعوته".

**المثال الثاني:**

قال الحافظ في شرح قول ابن الصلاح: (ولا يكرهه من الناس إلا رذالتهم).. والرذالة: ما انتفى (كذا والصواب: انتُقِيَ كما في القاموس ص١٢٩٩) جيّده. فكأنه هنا وصف

محذوف، أي طائفة رذالة" ثم قال: "ولم أر في جميع (رذل) رذالة. وإنما ذكروا أرذال، ورذول، ورذلاء، وأرذلون، ورذال" (١/٢٢٦).

فتعقبه ربيع بقوله: "ولكني وجدت في لسان العرب (١/١١٥٨) والقاموس المحيط (٣/٣٨٤): "وهم رذلة الناس ورذالتهم" فابن الصلاح إذاً كان على الصواب" أهـ تقدمته (١/١٨٠) وانظر أيضاً (١/٢٢٦) تعليق ٣.

قلتُ: والحافظ أيضاً على صواب، أما ربيع فعلى خطأ! فالحافظ لم يغلط ابن الصلاح في هذا الاستعمال، وإنما فسّر كلامه بما سبق ذكره، واحترز من ظن بعضهم أن (رذالة) جمع (رذل) فنبه على ذلك لئلا يتوهمه متوهم. وقد ساق ربيع عبارة اللسان والقاموس معترضاً على الحافظ، وكأن الحافظ ينكر صحة هذا الاستعمال، فاحتج ربيع ـ لسوء فهمه ـ بما لا يصلح الاحتجاج به في هذا الموطن.

إذ المطلوب من المعترض أن يسوق نصاً عن أحد علماء اللغة في أن (رذالة) من صيغ جموع (رذل)، وليس في عبارة اللسان والقاموس ما يفيد ذلك بل يكفيك على ذلك دليلاً أن صاحب القاموس عدّد صيغ جمع (رذل) فلم يذكر فيها صيغة (رذالة) المدعاة . ثم لو قيل مثلاً: (حثالة الناس أو جماعتهم) فهل تكون (حثالة) و (جماعة) من صيغ الجمع؟! فإن كانت كذلك فما مفردها؟

وكم من عائب قولاً سليماً ... وآفته من الفهم السقيم!

**المثال الثالث:**

قال الحافظ: "وفيه جناس خطي(١) في قوله: (بأهله آهله)" (١/٢٢٨) قال ربيع مستعرضاً علمه في فنون البديع شارحاً معنى الجناس الخطي: (١) ويسمي المتشابه: وهو أن يتفق لفظ مركب من كلمتين ـ في الخط ـ مع لفظ غير مركب كقول الشاعر:

إذا ملك لم يكن ذاهبة ... فدعه فدولته ذاهبة" أهـ.

قلتُ: اللفظان هما (أهل) و (آهل)، ولا تركيب فيهما! بخلاف الشاهد الذي ساقه فإن (ذاهبة) الأولى مركبة من (ذا) بمعنى صاحب و (هبة) بمعنى: (عطية).

والجناس الخطي ـ كما عرفه الطيبي في التبيان ص ٤٨٦: أن يؤتى بكلمتين متشابهتين خطاً لا لفظاً. قال تعالى {وهم يحسبون أنهم يُحسنون صنعاً} (الكهف: ١٠٤)" أهـ.

و(أهل) و (آهل) كذلك لأن الاختلاف بينهما في اللفظ ـ بين الألف الممدودة والهمزة، وأما في الخط فمتفقان.

إذا لم تستطع شيئاً فدعه ... وجاوزه إلى ما تستطيع!

**المثال الرابع:**

قال الحافظ: "قال الجوهري: شذ يشذ ـ بضم الشين وكسرها ـ أي تفرد عن الجمهور (١)" (٦٥٢/٢).

قال ربيع موثقاً كلام الجوهري: "(١) انظر مختار الصحاح ص٣٥٥)" أهـ.

قلتُ: الواجب في عرف الباحثين الإحالة على المصدر الأصلي وهو كتاب (الصحاح) للجوهري (٥٦٥/٢) أما العزو إلى مختار الصحاح للرازي فنزول في العزو **لا يغتفر في الأطروحات العلمية**.

قال الشيخ القحطاني في : " **الفصل التاسع** :

**بيان أوهام ربيع في تحقيق نص (النكت)**

بالرغم من أنه توفر للشيخ ربيع خمس نسخ لتحقيق الكتاب إلا أن هذا لم يحل دون وقوعه في أوهام عدّة في ضبط النص، وقد قال في تقدمته (٢٠٣/١): "هذا وقد بذلت جهداً كبيراً

في إخراج نصوص هذا الكتاب على الصورة التي وضعها عليها المؤلف، فقابلتها على النسخ كلها كلمة كلمة. وقد استغرقت هذه المقابلة وقتاً طويلاً، ولكن ذلك لم يزدني ولله الحمد **إلا غبطة وطمأنينة إلى صحة عملي**" أهـ.

**المثال الأول:**

**ربيع يتصرف بكلام الحافظ حسب مزاجه ومعرفته القاصرة:**

قال الحافظ: "وفي سؤالات السهمي (٣) (كذا!) للدارقطني: سئل عن الحديث إذا اختلف فيه الثقات؟ قال: ينظر ما اجتمع عليه ثقتان فيحكم بصحته.." إلخ (٢/٦٨٩).

علّق ربيع على ذلك: "(٣) راجعت سؤالات السهمي في ١٣٩٧/٩/١٤ في المكتبة الظاهرية مجموع ١١١ (ق ٢٠٥-٢١٥) فلم أجد هذا النص: والسهمي... وأخذ يعرّف به ثم قال: هذا وفي جميع النسخ: السلمي. والصواب ما كتبناه" أهـ.

قلتُ: سبحان الله كيف يكون الصواب ما (كتبتموه) وأنتم لم تجدوا السؤال المذكور وجوابه في سؤالات السهمي؟! وانظر كيف أجاز ربيع لنفسه أن يعبث بكلام الحافظ بلا أدنى تثبت أو تحقيق، والصواب ما جاء في جميع النسخ (سؤالات السلمي)، والنص في (السؤالات) المطبوعة ص٣٦٤ سؤال رقم (٤٣٥).

وقد يعتذر بعضهم لربيع فيقول إن الشيخ لم يطلع على سؤالات السلمي لأنها لم تطبع إلا بعد طبع النكت بأربع سنين ولا أجد له في ذلك عذراً لأنه لو رجع إلى ترجمة السلمي في (تذكرة الحفاظ) (٣/١٠٤٦-١٠٤٧) لعلم أن له سؤالات للدارقطني... فقد قال الذهبي: "قلت: قد سأل أبا الحسن الدارقطني عن خلق من الرجال سؤال عارف بهذا الشأن، " وقال في ترجمته من الميزان (٣/٥٦٣)" وعني بالحديث ورجاله، وسأل (في المطبوع: سئل تحريف) الدارقطني".

**المثال الثاني:**

قرأ ربيع كلام الحافظ (٢٣٩/١) هكذا: "لما ذكر أن الحديث الصحيح ينقسم أقساماً وأعلاماً شرط البخاري ومسلم" وصوابه: "... وأعلاها" وهي ظاهرة من السياق ولا يستقيم الكلام إلا بها.

**المثال الثالث:**

قال الحافظ: "وقال في كتاب العلم بعده: أن أخرج حديثاً في فضل العلم: هذا حديث..." (٤٠٣/١). هكذا قرأه ربيع، والصواب: بعد أن...".

**المثال الرابع:**

قال الحافظ: ".. فبطل ما ادعاه من نفي الاحتمال الذي ذكره الشافعي رضي الله تعالى عنه ممكناً" (٧٦٥/٢). هكذا قرأه ربيع والصواب: "(فيظل)، وعلى ما قرأه هو فإن كلمة (ممكناً) لا معنى لها.

**المثال الخامس:**

قال الحافظ: "الصنف الثالث: من حمله الشره ومحبة الظهور على الوضع من (كذا) رق دينه من المحدثين" (٨٥٢/٢).

كذا قرأه ربيع، والصواب: (ممن رق..).

الفصل السابع بيان تصحيفات ربيع في أسماء الرواة ".

قال أبو همام : قال الشيخ القحطاني في :" **الفصل السابع**

**بيان تصحيفات ربيع في أسماء الرواة**

**المثال الأول:**

قال الحافظ: " وأوهى أسانيد الشاميين محمد بن سعيد المصلوب عن عبيد الله بن زجر عن علي بن زيد (٢) (كذا) عن القاسم (٣) عن أبي أمامة" (١/٤٩٩-٥٠٠).

علّق ربيع على هذا الإسناد فأتى بعجيبتين:

الأولى: في تعليق (٢) قال: (وفي جميع النسخ: "علي بن يزيد" وهو خطأ والتصويب من التقريب والميزان) أهـ وترجم لعلي بن زيد بن جدعان!!

الثانية: في تعليق (٣) قال: (ذكر في تهذيب الكمال القاسم بن عبد الرب في الرواة عن أبي أمامة ولم أقف له على ترجمة).

قلتُ: وهذا إسناد مشهور لا يخفى حال رواته على صغار الحديثيين فضلاً عن شيوخهم، فعلي بن يزيد هو الألهاني والقاسم هو ابن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن، انظر ترجمتيهما في التهذيب (٣٩٦/٧، و ٣٢٢/٨).

وقد قال ابن حبان -كما في التهذيب (٣١/٧): "وإذا اجتمع في إسناد خبر عبيد الله بن زحر وعلي بن يزيد والقاسم أبو عبد الرحمن لم يكن متن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم".

وحسبك بذلك دليلاً على أن معرفة ربيع بالأسانيد هي معرفة محدودة يعوزها الإكثار من النظر في الأسانيد ومطالعة كتب الرجال.

**المثال الثاني:**

قال الحافظ في بيان بعض النسخ الموضوعة: "كنسخة أبي هدبة إبراهيم بن هدبة ونعيم (كذا) بن سالم بن قنبر (٢)" (١/٥٠١).

قال ربيع معلقاً: "(٢) ولم أقف له على ترجمة" أهـ.

قلتُ: هو (يغنم) وليس (نعيم)، وترجمته في الميزان (٤/٤٥٩) ولسانه (٦/٣١٥) وانظر في ضبطه تبصير المنتبه (٤/١٤٢٤).

**المثال الثالث:**

قال الحافظ: "وقرأت على أحمد بن عمر اللؤلؤي عن الحافظ أبي الحجاج المزي، قال: أنا الشناني (٤) (!) قال: أنا أبو اليمن الكندي قال: أنا أبو منصور القراد (!) قال: أنا الحافظ أبو بكر الخطيب..." (٢/٨٦٨).

وقد تصحف على ربيع في موضعين، فالأول صوابه (الشيباني) وهو يوسف بن يعقوب. وقد تقدم ذكره في الإسناد قبله فانظر كيف خفي عليه؟! . المعروف بـ (ابن المجاور) المتوفى سنة (٦٩٠) يروي عن أبي اليمن الكندي انظر ترجمته: في العبر الذهبي (٣/٣٧٥) ومعجم شيوخه (٢/٣٦٩) وشذرات الذهب (٥/٤١٧). وعلّق ربيع عليه بقوله: "في (د/أ) الشاني." أهـ. قلتُ: وكلاهما غلط!

والموضع الآخر صوابه (القزّاز) وهو: عبد الرحمن بن محمد بن عبد الواحد الشيباني راوي تاريخ الخطيب المتوفى سنة (٥٣٥). انظر ترجمته في العبر (٤/٩٥-٩٦)، والنبلاء (٢٠/٦٩) والشذرات (٤/١٠٦) وتبصير المنتبه (٣/١٢٤٧) واللباب (٣/٣٣).

وهذا الإسناد يروي به الحافظ تاريخ الخطيب كما في ترجمة شيخه في المجمع المؤسس (١/٤١٧) وقال ابن الأثير عن القزاز: ومن طريقه اشتهر تاريخ الخطيب.

ومن حسن حظ ربيع أن الحافظ لم يرو بإسناده إلا في هذا الموطن، ولو أنه أكثر من ذلك لوجدنا في نشرة ربيع عجباً!!

**المثال الرابع:**

قال الحافظ في تخريج طرق حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلّم دخل مكة وعلى رأسه المغفر: ".. وأما رواية الأوزاعي: فرواها تمام بن محمد الرازي في الجزء الرابع عشر من فوائده، قال: أنا أبو القاسم ابن علي بن يعقوب من اصل كتابه قال: أنا أبو عمرو محمد بن خلف الأطرويشي الصرار" (٢/٦٦٠).

هكذا قرأه ربيع، والصواب: (أنا أبو القاسم علي بن يعقوب.. الأطروش) كذا في ترتيب الفوائد (رقم ٦٣٤).

ص ١٩ وقد خطّأ ربيع الحافظ في قوله: "وكملت فوائد المستخرجات بهذه الفوائد السبعة (٤)" (١/٣٢٣) حيث علّق قائلاً: "(٤) كذا في جميع النسخ والصواب: السبع" أهـ.

ونسي هنا ما قرره هناك فقال: "ثم إنه في جميع النسخ الثلاثة" فوقع في ما نعاه على الحافظ!! وانظر مزيد بيان لذلك في الفصل العاشر.

**ربيع لعجلته لا يتأمل كلام المخالف بل يهجم عليه ناقدا ومعترضا فيأتي بالعجائب!!**

**المثال الأول:**

قال الحافظ: "ووراء هذه التراجم نسخ كثيرة موضوعة هي أولى بإطلاق أوهى الأسانيد كنسخ أبي هدبة.. وذكر عددا من النسخ الموضوعة، قال: ونسخة رواها أبو سعيد أبان بن جعفر البصري أوردها كلها من حديث أبي حنيفة وهي نحو ثلاثمائة حديث. ما حدّث منها بحديث. وفي سردها كثرة، ومن أراد استيفاءها فليطالع كتابي لسان الميزان (٣)." (١/٥٠١.٥٠٢).

قال ربيع ظاناً أنه قد ظفر بوهم للحافظ (ص٥٠٢): "(٣) لم يذكر الحافظ في لسان الميزان من هذه الأحاديث التي أشار إليها إلا حديثاً واحدا بإسناد أبان هذا إلى أبي حنيفة..أهـ

قلت: قول الحافظ: وفي سردها كثرة، ومن أراد استيفاءها.. "الضمير عائد فيه إلى النسخ الموضوعة التي ذكر عددا منها، وأحال من أراد الاستيفاء على كتابه (اللسان)، لكن ربيعاً - لعجلته وعدم تثبته وتخليطه في وضع علامات الترقيم - ظن أن الضمير عائد على أحاديث نسخة أبي سعيد أبان بن جعفر فذهب يستدرك على الحافظ فأتي من سوء فهمه!!

## ربيع يسقط هيبة (الصحيح) فيضعف حديثين من أحاديث البخاري

### الحديث الأول:

حديث سهل بن سعد في ذكر خيل النبي صلى الله عليه والسلام.

قال الحافظ: ومن ذلك (أي: الصحيح لغيره) حديث أُبي بن العباس بن سهل سعد عن أبيه عن جده رضي الله عنهُ في ذكر خيل النبي صلى الله عليه والسلام وأُبي هذا ضعّفه لسوء حفظه أحمد بن حنبل ويحي بن معين والنسائي ولكن تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس أخرجه أبن ماجه من طريقه. وعبد المهيمن أيضا فيه ضعف فاعتضد، وانضاف إلى ذلك أنه ليس من أحاديث الأحكام فلهذا الصورة المجموعية حكم البخاري بصحته. (١/٤١٨).

فعلق ربيع على ذلك قائلاً: "(٦) في الحكم لهذا الحديث بالصحة - ومداره على أبي بن العباس وأخيه عبد المهيمن - وهما ضعيفان - نظر، وهو خلاف المقر في علوم الحديث لأن ما هذا حاله يحكم له بالحسن إن كان هناك تسامح لأن عبد المهيمن في هذا الحديث شديد

الضعف حيث قال الذهبي إنه واه وعلى هذا فمن يتحرى الدقة لا يعتبر ولا يعضد به غيره" أهـ

قلت: في قوله: (وعلى هذا.. الخ):

١. إيماء إلى تضعيف الحديث، لأن من يتحرى الدقة لا يقوى رواية أبي برواية أخيه.

٢. ولمزه للحافظ بعدم تحريه الدقة لأنه عضد رواية أبي برواية أخيه!!

**الحديث الثاني:**

حديث أنس في كون قيس بن سعد رضي الله عنهُ من النبي صلى الله عليه وسلام بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير:

نقل الحافظ عن الحاكم قوله في هذا الحديث أنه شاذ ثم قال: قلت: وهذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه من هذا الوجه والحاكم موافق على صحته إلا أنه يسميه شاذاً (٦٧٠/٢)

علّق ربيع على ذلك بقوله في تعليق (٦): وإذا كان هذا هو الإسناد الوحيد لهذا الحديث ففي قول الحافظ إنه صحيح نظر. وتكلم في التعليق (٢) على أحد رواة الحديث (عبد الله بن المثنى الأنصاري) فنقل قول الحافظ عنه. صدوق كثير الغلط.

**وقد بلغنا عن أحد مريدي الشيخ ربيع في بلدة الكويت أنه تهجّم على محدّث الديار الشامية العلامة محمد ناصر الدين الألباني ووصفه بالحمق وأنه قزم من الأقزام على حد قوله! لأنه تعرض لنقد أحاديث في صحيح البخاري، فهل يطرد هذا المريد الحكم في شيخه أم أن منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال . عند ربيع ومريديه . قائم على المحاباة** وقولِ الشاعر:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة        كما أن عين السخط تبدي المساويا

نعوذ بالله من الخذلان واتباع الهوى .

قال الشيخ القحطاني في الفصل الثاني :

## بيان أن معرفة ربيع بكتب أهل العلم ضعيفة قاصرة.

**المثال الأول:**

إنكاره أن يكون لعبد الحق الاشبيلي كتاب (الجمع بين الصحيحين) ثم ردّه على نفسه!

قال الحافظ: وقد سبق مغلطاي إلى ذلك: ابن بطال في شرح البخاري وعبد الحق في أواخر الجمع بين الصحيحين (٩) وغيرها.. (٣٥٦/١)

فعلّق ربيع قائلا: (٩) الجمع بين الصحيحين إنما هو للحميدي محمد بن أبي نصر فتوح لا لعبد الحق، وكتاب عبد الحق إنما هو كتاب الأحكام، فلعل هذا سبق قلم..

قلت: قال الذهبي في سير أعلام النبلاء(١٣٥١/٢١)في ترجمة عبد الحق: قلت: وعمل (الجمع بين الصحيحين) بلا إسناد على ترتيب مسلم. وأتقنه وجوّده. أهـ

ونقل في ترجمته من تذكرة الحفاظ(١٣٥١/٤)عن الحافظ أبي عبد الله الأبّار قوله عن عبد الحق: وله (الجمع بين الصحيحين) مصنّف. أهـ

وقال ابن شاكر الكتبي في فوات الوفيات (٢٥٧/٢) في ترجمته: وجمع بين الصحيحين وبوّبه. أهـ

وقال ابن العماد في شذرات الذهب (٢٧١/٤) عنه: أحد الأعلام ومؤلف الأحكام الكبرى والجمع بين الصحيحين.

وقال الحافظ العراقي في شرح الألفية (٦٣/١): أما الجمع بين الصحيحين لعبد الحق وكذلك مختصرات البخاري ومسلم فلك أن تنقل منها وتعزو ذاك للصحيحين.

وقال ربيع نفسه في ترجمة عبد الحق (٤٨٨/١ . تعليق ٢) مؤلف الأحكام الكبرى والصغرى والجمع بين الصحيحين أهـ. قلت فهذا يصلح أن يدرج ضمن ردّ ربيع على ربيع!

ومن هذا تعلم أن ربيعاً يتكل على معرفته القاصرة . دون الرجوع إلى الكتب المعتمدة - ويبني على ذلك تخطئته للصواب. فينبغي ألا يعوّل على كلامه إلا بعد السبر والتثبّت. وتأمل قوله: وكتاب عبد الحق إنما هو كتاب الأحكام: فإنه يفهم منه أنه ليس لعبد الحق غير كتاب الأحكام. وهو المفهوم من استعماله لأداة الحصر (إنما) وهذا شاهد على أن أسلوبه تعوزه الدقة في اختيار الألفاظ المناسبة.

قال أبو همام : و كتاب " الجمع بين الصحيحين " لعبد الحق ؛ طبع سنة ١٤١٩ هـ بدار المحقق بـ " المملكة العربية السعودية " بـ ( الرياض ) ، يعني : قبل مناقشتها بسنة تامة ، و قبل طباعتها الطبعة الأولى بخمس سنوات ! و لذلك قال القحطاني في " مقدمته " :

" والطبعة المعتمدة في دراستنا النقدية هذه: هي طبعة (المجلس العلمي إحياء التراث الإسلامي) بالجامعة الإسلامية بالمدينة الطيبة سنة (١٤٠٤هـ). وحتى لا أظلم الرجل فقد راجعت طبعة دار الراية للكتاب سنة (١٤٠٨هـ) لعلي أجد تراجع ربيع عن شيء من تلك الأوهام والتخليطات، لكني وجدتها طبعة طبق الأصل عن الطبعة الأولى!"

**النموذج الثاني:**

د. ربيع لا يفرق بين مصابيح البغوي ومشكاة المصابيح للتبريزي

قال الحافظ: والبغوي قد نص في ابتداء المصابيح بهذه العبارة: وأعني بالصحاح ما أخرجه الشيخان... إلى آخره

ثم قال: وأعني بالحسان ما أورده أبو داود والترمذي وغيرهما من الأئمة.. إلى آخره (٤٤٦/٤٤٥/١)

علّق ربيع على ذلك بقوله: (١) رجعت إلى مشكاة المصابيح فلم أجد هذا الكلام ولكني وجدته في مقدمة زهير الشاويش ص د ولم يذكر مصدره أهـ.

قلت: من الطبيعي أن لا تجد كلام البغوي في المشكاة، لأنه ـ بكل بساطة ـ مذكور في كتابه المصابيح ( انظر: ١/١١٠) فهو كمن قيل له: أنجد. فاتهم ( )..

ولا ريب أن ذلك يعطيك دليلا واضحاً على تعجل ربيع وعدم تدقيقه في الكلام كما يكشف عن ضحالة علمه بكتب السنة حيث أنه لا يفرق بين (المشكاة) و (المصابيح).

راحت مشرقة ورحت مغربا          شتان بين مشرق ومغرب!

**النموذج الثالث:**

ربيع ينسب كتاب أحمد شاكر (الباعث الحثيث) للحافظ ابن كثير!

ترجم ربيع لابن كثير (١/٤٧٦ تعلق ٤) فقال:

(له مصنفات نافعة، منها التفسير وجامع المسانيد في الحديث والبداية والنهاية في التاريخ والباعث الحثيث في علوم الحديث) أ هـ

قلت: الباعث الحثيث للعلامة أحمد شاكر شرح به كتاب أبن كثير (اختصار علوم الحديث) لكن ربيع اختلط عليه الأمر فلم يميز بين الكتابين!! وقد ذكره في ثبت المصادر (٢/٩٠٥) فقال: "مختصر ابن كثير، وهو الباعث الحثيث" أهـ!!

**النموذج الرابع:**

د. ربيع لا يفرق بين مجمع الزوائد للهيثمي وزوائد ابن ماجه للبوصيري!!

ذكر الحافظ حديث عبد الرحمن بن عوف: "صائم رمضان في السفر كالمفطر في الحضر" وعزاه إلى النسائي وابن ماجه. (٢/٥١٧) قال ربيع في تخريجه: وأما ابن ماجه فأخرجه من طريق أسامة بن زيد عن الزهري عن أبي سلمة عن أبيه عبد الرحمن بن عوف.. " قال وأبو سلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه شيئا، وأسامة متفق على ضعفه. قاله الهيثمي في الزوائد كما نقله محقق الكتاب" أهـ

قلت: محقق سنن ابن ماجه الأستاذ فؤاد عبد الباقي لم ينسب هذا الكلام إلى الهيثمي وكتاب (مجمع الزوائد)، وإنما قال: في الزوائد.. (انظر سنن ابن ماجه ١٠/٥٣٢)

وقد أشار في خاتمة طبعته (١٥٢٨/٢) إلي أنه ينقل عن الزوائد البوصيري حيث قال في حديثه عن النص والطبعات التي رجع إليها: "وهذه النسخة لم يراع فيها شيء من الدقة... ولم أنتفع منها إلا بما نقله السندي في حاشيته عن كتاب الزوائد للبوصيري" أهـ

وما ذكرته هو من البدهيات المعلومة عند المشتغلين بتخريج الحديث. وهب أن ذلك خفي على ربيع فهل يخفي عليه أيضا أن الهيثمي في كتابه (مجمع الزوائد) إنما جمع زوائد أحاديث مسانيد أحمد والبزار وأبي يعلى ومعاجم الطبراني الثلاثة على الكتب الستة، فكيف يتكلم في المجمع على حديث عند النسائي وابن ماجه؟! هذا دليل آخر على زجاء بضاعة ربيع في علم الحديث وأنه تصدر لما لا قِبَلَ له به. وقال ربيع على هذا الحديث: "... وإنما منشأ هذا هو وهم أسامة بن زيد على الزهري حيث رفع عنه حديثاً المعروف عنه وقفه، فهي رواية منكره لاتفاق المحدثين على ضعف أسامة"

**وقال في تقدمته (١٩٠/١): وأسامة بن زيد متفق على ضعفه "!**

**قلت : انظر كيف نقل اتفاق المحدثين على ضعف أسامة بن زيد الليثي، ولو رجعت إلى ترجمته في التهذيب (٢٠٨/١-٢١٠) لوجدت أن ابن معين قال عنه: ثقة. وفي رواية عنه زاد: حجة. ووثقه العجلي. وقال أبو داود: صالح إلا أن يحيى بن سعيد أمسك عنه بآخره. وقال ابن عدي: وهو كما قال ابن معين ليس بحديثه بأس. وضعفه غيرهم.**

**وقد قال الذهبي في (معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد) (رقم/٢٦-ص/٦٤) عن أسامة: صدوق قوي الحديث، أكثر مسلم إخراج حديث ابن وهب عنه،**

**ولكن أكثره من الشواهد والمتابعات، والظاهر أنه ثقة، وقال النسائي: ليس بالقوي". أهـ.**

أيفصح بعد هذا أن ينقل ربيع الاتفاق على ضعفه؟!

**والظاهر**: أنه اغتر بما نقله عبد الباقي عن البوصيري . أو الهيثمي كما ظن ربيع .!
والواجب على من يتصدى لنيل درجة العالمية العالي(الدكتوراه) أن يرجع إلى كتب الرجال ليقف على حقيقة حال الراوي. وقد رجعت إلى زوائد البوصيري (٢٩٨/١) في كلامه على هذا الحديث فوجدته قد وصفه بأنه (ضعيف) فلم ينقل اتفاقا.

وأما الهيثمي فقد قال عنه في مجمع الزوائد (٣٢٢/٤) في كلامه على حديث آخر: "من رجال الصحيح وفيه ضعف.".

**النموذج الخامس:**

ربيع يكتشف كتابا جديداً للدارقطني اسمه (المديح)!!

قال الحافظ في تخريج طرق حديث دخول النبي صلى الله عليه و سلم مكة وعلى رأسه المغفر: ثم وجدته في (المديح)!للدارقطني . أهـ (٦٦٠/٢)

هكذا قراء د. ربيع، وصوابه: (المدَبْج) قال العراقي في فتح المغيث (٦٧/٣-٦٨) وذلك أن يروي كل واحد من القرينين عن الآخر، وبذلك سمّاه الدارقطني وجمع فيه كتابا حافلا في مجلد ونظر أيضا. نزهة النظر ص١٢٦ وتدريب الراوي (٢٤٧/٢) وفتح المغيث للسخاوي (١٦٩/٤) .

وبهذا تعلم السر في إحجام ربيع عن ذكر هذا الكتاب في مراجع الحافظ (٨٩٨/٢) !

**النموذج السادس:**

ربيع يجهل أن مختصر ابن الحاجب (المشهور) مطبوع، فيحيل القارئ إلى مخطوطة الحرم المكي!!

نقل الحافظ كلاما لابن الحاجب (٢/٦٩٤) فقال ربيع في بيان موضعه من كتابه الشهير مختصر المنتهى (ق٢/٣٥) مخطوط بمكتبة الحرم المكي برقم ٩٨ أصول. وذكره أيضا في مصادر التحقيق (٢/٨٩٨) وقال: "يوجد بمكتبة الحرم المكي" أهـ

قلت: أحال على مخطوطة الكتاب، وفاته أن الكتاب قد طبع مرارا، فمن ذلك طبعة دار الطباعة باستنبول (١٣٢٦هـ/١٩٠٨م) وطبعة الدار البيضاء (١٣٨٨هـ/١٩٦٨م) وطبعة مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة (١٣٩٣هـ/١٩٧٣م)

وكتاب ابن الحاجب من أهم كتب أصول الفقه، ولا يتصور خفاء أمره على صغار طلبة العلم فكيف بـ (إمام أهل السنة والجماعة)!

## الفصل الثامن

### الكشف عن حال ربيع في معرفة الرواة وتراجم العلماء

**المثال الأول:**

ربيع يزعم أن ابن حبان من علماء الجغرافيا!!

ترجم ربيع لابن حبان فقال: "هو الإمام محمد بن حبان.. علاّمة محدث جغرافي(!)" ((النكت: ١/٢٧٠ تعليق ٤)، وأحال ترجمته على تذكرة الحفاظ (٣/٩٢٠) ومعجم البلدان (١/٤١٥).

وبالرجوع إلى هذين المصدرين لم نجد ذكراً لجغرافية ابن حبان المزعومة، والمذكور فيهما أن ابن حبان كان عالماً بالطب والنجوم، فلا أدري من أين أتى بذلك؟! ويغلب على ظني أنه لما وجد صاحب المعجم قد ذكر البلدان التي رحل إليها ابن حبان وأبرز الشيوخ الذين سمع منهم في تلك البلاد اعتقد أن ذلك دليل على علم ابن حبان بالجغرافيا!! فهل يسوغ لنا

ـ على ضوء هذا الفهم ـ أن نصف شعبة وأحمد بن معين ـ وغيرهم من أصحاب الرحلة في طلب الحديث ـ بأنهم جغرافيون؟!.

**المثال الثاني:**

ربيع يبعد النجعة في ترجمة ابن القطان

قال الحافظ: "وقال أبو الحسين (كذا) ابن القطان : المرسل أن يروي بعض التابعين..." (٢/٥٤٤).

قلتُ: هكذا قرأ ربيع كنيته (أبو الحسين)، والصواب: (أبو الحسن)، وهو علي بن محمد الفاسي صاحب كتاب بيان الوهم والإيهام (١)، وقد أكثر الحافظ النقل عنه في النكت (انظر: ١/٣٢٤، ٣٨٦، ٤٠٢، ٤١٣، ٤٨٨-٢/٥٢٧، ٥٣٦، ٥٧١، ٦١٤، ٦١٥، ٦٢٥، ٧٨٢) وغيرها.

إلا أن ربيعاً ترجم لأبي الحسين المزعوم فقال: "(١) ابن القطان هو أحمد بن محمد بن القطان البغدادي الشافعي فقيه أصولي درس ببغداد وأخذ عنه العلماء مات سنة (٣٥٩ هـ).

ولا ريب أن ما وقع في المخطوط تحريف، خصوصاً أنه كثيراً ما يقع الخلط عند النساخ بين ( الحسن) و ( الحسين) بل قد نص الصفدي في الوافي بالوفيات .كما في تعليق إحسان عباس على وفيات الأعيان (١/٧٠ رقم ٢٤ . والإسنوي في طبقات الشافعية (٢/٢٩٨) وابن هداية الله في طبقات الشافعية (رقم ٨٥) على أن كنية المذكور: أبو الحسن!

قال أبو همام : فهل يجوز بعد هذا أن نصف الشيخ ربيعا – ختم الله له بالحسنى – بأنه جاهل و متعالم وو غير ذلك من الأوصاف التي وصفت بها –شيخنا– لأن أخطاءه من جنس أخطائه ؟! أم الواجب علينا الاعتذار وووو أن ذلك من دواعي البشرية التي لا يسلم منها أحد ؟ و أن نستعمل معه الأسلوب اللائق به ؟ فلئن أعملنا قاعدتكم فلقد – نسف/تم – الشيخ ربيعا بالكلية ! و لئن أعملنا قاعدتنا – فوالذي نفسي بيده – لهو

أسعد الناس بها ، و هو الذي – في مثل هذا– نقول به و نعتقده و نحامي عنه ، سواء في حق الشيخ ربيع أم في غيره .

ألم تروا بأن تقليدكم الشيخ ربيعا في قاعدته كان المعول الرئيس في إطاحتكم و إسقاطكم له – سواء شعرتم أم لم تشعروا ؟!!

قال الشيخ القحطاني في :

الفصل الحادي عشر

## بيان تسامح ربيع مع أهل البدع.

### أولاً: ربيع يلمع اثنين من رؤوس أهل البدع في هذا العصر:

**تلميعه لعبد الله بن الصديق الغماري:**

قال ربيع في تخريج حديث في وعيد من كذب على النبي صلى الله عليه وآله وسلّم:

"عزاه محقق تنزيه الشريعة (١/١٢) بالهامش إلى الطبراني في الأوسط وإلى ابن عدي في الكامل وانظر مجمع الزوائد (١/١٤٥).." (٢/٨٥٣ تعليق ٣).

والمعلق هو عبد الله بن الصديق الغماري وقد حقق كتاب تنزيه الشريعة المرفوعة للكناني بالاشتراك مع عبد الوهاب عبد اللطيف والتعليقات الحديثية له، فقد ذكر في طرة الكتاب المطبوع في التعريف به ما نصه: "من علماء الأزهر والقرويين ومتخصص في علم الحديث والإسناد" وانظر مقدمة المقاصد الحسنة بتحقيقهما (ص ٩لأ لتتيقن صحة ما ذكرناه، فإن فيها النص على أن الصنعة الحديثية قد تولى أمرها الغماري وحده.

وعبد الله الغماري هو (**شيخ الطريقة الشاذلية الدرقاوية الصديقية) وقد عُرف بعداوته الشديدة للسلفيين!** ومع هذا فقد نقل عنه ربيع ما هو في غنية عنه، إذ كان يكفيه الاقتصار على تخريج الهيثمي للحديث وكلامه عليه. وفي الرسائل الجامعية يجب الرجوع إلى المصادر الأصلية في التخريج أو على الأقل المصادر القديمة التي نقلت عنها مع تجنب

الاعتماد على نقولات العصريين لا سيما إن كانوا أمثال الغماري!! فهل رام ربيع من ذلك تلميعه؟!.

### تلميعه لمحمد حسن هيتو الأشعري الصوفي:

نقل الحافظ عن الباقلاني أن المرسل لا يقبل مطلقاً (٥٤٧/٢).

فعلّق ربيع بقوله: "(١) رد الباقلاني للمرسل نقله عنه الغزالي في المستصفى (١٠٧/١) وابن السبكي في الابتهاج (٢٣٢/٢) نقلاً عن حسن هيتو هامش المنخول ص٢٧٤ أهـ.

قلتُ: كتابا الغزالي والسبكي مطبوعان متداولان، ولو بحث ربيع عن نص الباقلاني فيهما لوجده بلا كثير عناء، ولما احتاج إلى النقل عن **محمد حسن هيتو أحد رؤوس الأشعرية في هذا العصر، والذي يُصرّح بسبّ شيخ الإسلام ابن تيمية في كل مجلس جازاه الله بما يستحق.**

فكان الواجب على ربيع أن يتنكب النقل عن مثله، خصوصاً في نص يمكن الوقوف عليه بشيء من الأناة والجهد، فسامح الله ربيعاً.

### ثانياً: مدح ربيع لخمسة عشر عالماً من الأشاعرة والمعتزلة وسكوته عن بيان بدعهم الاعتقادية.

ترجم ربيع في تعليقه على النكت لجماعة من العلماء المتلبسين ببدعة اعتقادية من الأشاعرة والمعتزلة ولم يُنبه في تراجمهم على ذلك، بل كان يكيل لهم المديح ويسكت عن بدعتهم، فمن هؤلاء:

١- عبد القاهر بن طاهر البغدادي صاحب كتاب (الفرق بين الفِرق).. من رؤوس الأشاعرة في عصره ترجم له ابن عساكر في طبقات الأشعرية المسماة (تبيين كذب المفتري ص٢٥٣). وقد اقتصر عبد القاهر عند بيانه لعقيدته في خاتمة كتابه السابق ص ٣٣٨،٣٣٤ على إثبات سبع صفات إلهية فقط كما هو عليه اعتقاد أكثر الأشاعرة. فماذا قال عنه ربيع

في التعريف به؟ قال: "عالم متفنن من أئمة الأصول له مؤلفات منها: الفرق بين الفرق، نفي خلق القرآن، ومعيار النظر. توفي سنة٤٢٩ هـ.. أهـ (النكت ٢٤٢/١ التعليق ٨).

قلتُ: ومن مصنفاته: "تأويل متشابه الأخبار".

٢- إمام الظاهرية ابن حزم.. قال عنه ابن كثير في البداية والنهاية (٩٢/١٢): "والعجب كل العجب منه أنه كان ظاهرياً حائراً (كذا) في الفروع، لا يقول بشيء من القياس لا الجلي ولا غيره، وهذا الذي وضعه عند العلماء، وأدخل عليه خطأ كبيراً في نظره وتصرفه وكان مع هذا من أشد الناس تأويلاً في باب الأصول وآيات الصفات وأحاديث الصفات، لأنه كان قد تضلع من علم المنطق... ففسد بذلك حاله في باب الصفات." أهـ.

وقد سكت ربيع عن بيان ذلك، وقال عنه: "هو عالم الأندلس في عصره كانت له ولأبيه من قبله رياسة الوزارة وتدبير المملكة فزهد فيها وانصرف إلى العلم والتأليف، بلغت مؤلفاته نحو ٤٠٠ مجلد، منها: المحلى في الفقه، والفصل في الملل والنحل، مات سنة ٤٥٦ أهـ. (النكت ٣٦١/١ تعليق ).

٣- أبو بكر بن العربي صاحب كتاب (قانون التأويل) كان شديد الحمل على علماء الحنابلة، ينبزهم بالتجسيم . وهم منه براء . ويذهب إلى تأويل الصفات، قال في كتابه (العواصم ص ٢٨١-٢٨٢) في حديثه عن الكائدين للإسلام: "فممن كاده الباطنية وقد بينا جملة أحوالهم وممن كاده الظاهرية، وهم طائفتان: أحدهما المتبعون للظاهر في العقائد والأصول، والثانية: المتبعون للظاهر في الأصول، وكلا الطائفتين في الأصل خبيثة، وما تفرع عنهما خبيث مثلهما، فالولد من غير نكاح لغية، والحية لا تلد إلا حية، وهذه الطائفة الآخذة بالظاهر في العقائد هي في طرف التشبيه كالأولى (يعني الباطنية) في التعطيل"

قال: "يقولون: إن الله أعلم بنفسه وصفاته وبمخلوقاته منا، وهو معلمنا، فإذا أخبرنا بأمره آمنا به كما أخبر، واعتقدناه كما أمر.

بل زعم أن أئمة الحنابلة في عصره هدموا الكعبة واستوطنوا البيِعْة، وأنهم لا أصحاب لهم إلا اليهود!! (ص٢٨٨) نعوذ بالله من البهتان والخذلان.

وقال بعدما ذكر القاضي أبي يعلى وبعض تلامذته: "ولكن الفدامة استولت عليهم فليس لهم قلوب يعقلون بها ولا أعين يبصرون بها، ولا آذان يسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم أضل" (العواصم ص٢٨٥)، وحسبك بذلك دليلاً على عداوته وبغضه لأئمة السنة في عصره ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ومن تخبطاته في باب الصفات تأويله النزول الإلهي بنزول الرحمة (ص٢٩٢-٢٩٣) وإنكاره أن الله يتكلم بحرف وصوت (ص٢٩٣) وتأويله اليد بأنها كناية عن القدرة (ص٢٩٦-٢٩٧) بل نقل إجماع الأمة على حد زعمه بأن الضحك والفرح ليسا من الصفات الإلهية (ص٣٠٢) وقال (ص٢٩٩): "وأما الساق فلم يرد مضافاً إليه لا في حديث صحيح ولا سقيم" وغير ذلك كثير.

ولم يأبه ربيع بذلك كله بل امتدحه وعظّم شأنه قائلاً: "وهو العلاّمة الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الإشبيلي من حفّاظ الحديث، وبرع في الأدب والبلاغة وبلغ رتبة الاجتهاد. له مؤلفات منها شرح الترمذي وأحكام القرآن، مات سنة ٥٤٣". (النكت ١/٣٠٠ تعليق ١).

٤- المازري المالكي شارح صحيح مسلم أشعري المعتقد قال في شرح حديث رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة في قوله صلى الله عليه وآله وسلّم: ((فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون))، "فيؤول الإتيان بالرؤية أي فيرون الله تعالى أطلق الإتيان عليها مجازاً. نقله الأبي في الإكمال (٣٣٨/١).

ونقل عنه أيضاً في شرح حديث: ((إن الله يبسط يده)) قوله: "بسط اليد كناية عن القبول.. وهو مجاز لأن اليد التي هي الجارحة والبسط يستحيل كل منهما في حق الله لأن

ذلك من صفات الأجسام واليد تطلق على النعمة ويصح حمل الحديث على ذلك" (الإكمال ٧/١٦٣).

وقال في شرح حديث: ((لله أشد فرحاً بتوبة عبده...)): "الفرح: السرور ويقارنه الرضا بالمسرور به، فالمعنى أن الله سبحانه يرضى توبة العبد اشد مما يرضى الواحد لناقته بالفلاة فعبر عن الرضا بالفرح تأكيداً لمعنى الرضا في نفس السامع" (٧/١٥٢).

ونقل عنه (٧/١٥٧) تأويل صفتي الرحمة والغضب في شرح حديث: ((سبقت رحمتي غضبي)) بإرادة تنعيم الطائع وتعذيب العاصي أو بالتنعيم والعقوبة!.

ولم يُنبه ربيع على بدعته الاعتقادية، وإنما قال في ترجمته:

"هو محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي المارزي المالكي، ويُعرف بالإمام أبو عبد الله محدث فقيه أصولي متكلم أديب من مؤلفاته المعلم بفوائد مسلم توفي سنة ٥٣٦ هـ" أهـ. (النكت ١/٣٤٥ تعليق ٢).

٥- القاضي عياض معروف بأشعريته من خلال تأويله لآيات وأحاديث الصفات فمن ذلك تأويله لحديث النزول الإلهي فبعدما حكى في تأويله قولين:

***الأول***: المراد بالنزول نزول الملائكة.

***والثاني***: أنه استعار لتقريبه للداعين وإجابته سبحانه.

قال: "ويشهد للثاني ما في الحديث من قوله: "يبسط يديه" فإنه استعارة لكثرة عطائه وإجابة دعائه" نقله عنه الأبي في (شرح صحيح مسلم ٢/٣٨٦) وانظر: أيضاً (مشارق الأنوار ٢/٩).

كما أوّل أيضاً صفة اليد لله جل وعلا فقال في (المشارق ٢/٣٠٣-٣٠٤) بعد ذكر اختلاف المؤولة في ذلك: "وقيل تؤول مثله في قوله (خلق آدم بيده) و (كتب التوارة بيده)، وغرس الجنّة بيده) أي ابتداء لم يحتج إلى مناقل أحوال وتدريج مراتب واختلاف أطوار كسائر

المخلوقات والمغروسات والمكتوبات بل أنشأ ذلك إنشاء بغير واسطة كما وجدت" قال: " وهو أولى ما يقال عندي في ذلك".

وقال أيضاً: (١/١٠١): "قوله صلى الله عليه وآله وسلّم ((بيده القبض والبسط ويبسط يده لمسيء النهار)) الحديث... البسط هنا عبارة عن سعة رحمته ورزقه" وذكر غير ذلك ثم قال: "وجميع هذا يتأول في قوله: "بيده القبض والبسط" ويصح فيه".

وقال أيضاً في تأويل صفة الغضب (٢/١٣٧): "الغضب في غير حق الله حدة حفيظة وهيجان حمية، وهي في حق الله تعالى: إرادة عقاب العاصي وإظهار عقابه وفعله ذلك به" وانظر: تأويله لصفة المحبة بإرادة الخير (١/١٧٥) والرحمة بالعطف والإحسان (١/٢٨٦)، والضحك ببيان الثواب للعبد وإظهار الرضا عنه (٢/٥٥).

وقد ترجم ربيع له بقوله: "هو عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته عياض بن موسى اليحصبي السبتي أبو الفضل، له مؤلفات منها: الشفاء، وشرح مسلم، ومشارق الأنوار، مات سنة ٥٤٤ هـ" أهـ. (النكت ١/٣٧٠ تعليق ٣).

قلتُ: تأمل سكوته عن بيان أشعريته ووصفه له بأنه (إمام أهل الحديث في وقته)، فإن فيه من التلبيس مالا يخفى!.

٦- العز بن عبد السلام، أشعريته ظاهرة لا تخفى على من طالع كتبه، فمن ذلك قوله في كتابه (الإشارة إلى الإيجاز ص١١٠): "السادس عشر: استواؤه على العرش وهو مجاز عن استيلائه على ملكه وتدبيره إياه. قال الشاعر:

**قد استوى بشر على العراق       من غير سيف ولا دم مهراق**

وهو مجاز التمثيل، فإن الملوك يدبرون ممالكهم إذا جلسوا على أسرّتهم" أهـ.

وقال أيضاً (ص١٠٤-١٠٥): "وأوصاف العباد المختصة بهم قد يلازمها ما فيه نفع أو ضر وقد ينشأ عنها ما فيه نفع أو ضر كالغضب والرضا والعداوة والمحبة والمقت والود والفرح والضحك والتردد فإذا وصف البارئ بشيء من ذلك لم يجز لأن يكون موصوفاً

بحقيقته لأنه نقص وإنما يتصف بمجازه، ولمجاوزة أسباب، أحدها: أن يعبر عن إرادته فيكون من مجاز الملازمة وهذا مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري رحمه الله وأكثر أصحابه فعلى هذا يعود إلى صفة الذات وهي الإرادة" أهـ. وعلى هذا أوّل صفات الرحمة والمحبة والرضا والمجيء والقرب والضحك والفرح والحياء والعجب والساق والغضب وغيرها (انظر ص١٠٥-١١٢).

فماذا قال ربيع في ترجمته؟!

قال: "هو العلامة عبد العزيز . وذكر نسبه وكنيته . فقيه مشارك في الأصول والعربية والتفسير من شيوخه الآمدي، ومن تلاميذه ابن دقيق العيد. مات سنة ٦٦٠ هـ" أهـ (النكت ٣٧١/١ تعليق ١).

٧- الجويني الملقب بـ (إمام الحرمين) صاحب كتاب (الإرشاد في أصول الدين) وقد رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في (درء تعارض العقل والنقل ١٤/٢) حيث قال: "وهذه الطريقة التي سلكها من وافق المعتزلة في ذلك كصاحب كتاب (الإرشاد) وأتباعه، وهؤلاء يردون دلالة الكتاب والسنة، وتارة يُصرحون بأنّا وإن علمنا مراد الرسول صلى الله عليه وآله وسلّم فليس قوله مما يجوز أن يُحتج به في مسائل الصفات وتارة يقولون: إنما لم يدل لأنا لا نعلم مراده لتطرق الاحتمالات إلى الأدلة السمعية. وتارة يطعنون في الأخبار. فهذه الطرق الثلاث التي وافقوا فيها الجهمية ونحوهم من المبتدعة اسقطوا بها حرمة الكتاب والرسول عندهم، وحرمة الصحابة والتابعين لهم بإحسان حتى يقولوا إنهم لم يحققوا أصول الدين كما حققناها.."

ولم يُنبه ربيع على بدعته الاعتقادية بل كال له المديح كيلاً! فقال في ترجمته: "هو العلامة الكبير عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني أبو المعالي ركن الدين أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي كان يحضر دروسه أكابر العلماء، له مؤلفات منها (البرهان في أصول الفقه) و (الرسالة النظامية في الأركان الإسلامية) وكان أعجوبة زمانه، مات سنة ٤٧٨" (النكت ٣٧٢/١ تعليق ٢).

٨- أبو نصير القشيري شيخ الصوفية، قال الذهبي في (النبلاء ٤٢٥/١٩) وحج فوعظ ببغداد، وبالغ في التعصب للأشاعرة والغض من الحنابلة فقامت الفتنة على ساق واشتد الخطب".

وهو القائل كما في (طبقات الشافعية للسبكي ١٦٣/٧):

شيئان من يعذلني فيهما ... فهو على التحقيق مني بري

حب أبي بكر إمام التقى ... ثم اعتقادي مذهب الأشعري

وترجم له ربيع فقال: "هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري الشافعي أبو نصر فقيه أصولي مفسر أديب ناثر ناظم من شيوخه إمام الحرمين مات سنة ٥١٤". (النكت ٣٧٣/١ تعليق ٢).

***فأين التحذير من بدعته الاعتقادية وتعصبه للأشعرية؟!***

٩- الفخر الرازي وبدعه الاعتقادية معلومة عند ناشئة السلفيين بما يُغني عن ذكر النقول والأدلة عليها، وقد ألّف شيخ الإسلام كتاب (بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية) في الرد على كتاب الرازي المسمى (تأسيس التقديس في تأويل الصفات).

ولم يشر ربيع في ترجمته إلى البدعة الاعتقادية وإنما قال عنه: "مفسر متكلم فقيه أصولي حكيم أديب مات سنة ٦٠٦ هـ" أهـ. (النكت ٣٧٧/١ تعليق ٣).

١٠- السهيلي شارح سيرة ابن هشام فقد كان يذهب مذهب شيخه أبي بكر العربي في تأويل الصفات مع شيء من خزعبلات المتصوفة!! فمن ذلك قوله في تأويل صفة الوجه:

"أما الوجه إذا جاء ذكره في الكتاب والسنة فهو ينقسم في الذكر إلى موطنين: موطن تقرب واسترضاء بعمل كقوله تعالى: {يريدون وجهه} (الكهف: ٢٨) وكقوله: {إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى} (الليل: ٢٠)" إلى أن يقول: "فأفاد قوله: (بوجهك) هاهنا (أي في حديث دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلّم عندما رده أ÷ل الطائف فقال: أعوذ بوجهك...) معنى الرضا والقبول والإقبال..

ثم قال عن الموطن الثاني: "المعني به ما ظهر إلى القلوب والبصائر من أوصاف جلاله ومجده... الخ" (الروض الآنف: ١٨٧/٢).

وقال في تأويل صفة الضحك: "ويضحك الرب أي يرضيه غاية الرضى وحقيقته أنه رضى معه تبشير وإظهار كرامة.." (٤٨/٣).

غير أن ربيع كال له المديح ولم يشر إلى معتقده فقال: "هو الحافظ العلامة البارع عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الأندلسي المالقي الضرير له مؤلفات منها: الروض الآنف، كتاب الفرائض. كان إماماً في لسان العرب مات سنة ٥٨١ هـ" (النكت: ٥٢٠/٢ تعليق ١).

١١- أبو الحسين الماوردي.. قال عنه الذهبي في (الميزان ١٥٥/٣): "صدوق في نفسه لكنه معتزلي". ونقل في ترجمته من (سير أعلام النبلاء ٦٧/١٨) عن ابن الصلاح قوله: "هو متهم بالاعتزال، وكنت أتأول له واعتذر عنه، حتى وجدته يختار في بعض الوقت أقوالهم، قال في تفسيره: لا يشاء عبادة الأوثان وقال في {جعلنا لكل نبي عدواً} (الأنعام: ١١٢) معناه: حكمنا بأنهم أعداء، أو تركناهم على العداوة فلم نمنعهم منه. فتفسيره عظيم الضرر، وكان لا يتظاهر بالانتساب إلى المعتزلة، يتكتم ولكنه لا يوافقهم في خلق القرآن، ويوافقهم في القدر، قال في قوله: {إنا كل شيء خلقناه بقدر} (القمر: ٤٩) أي: بحكم سابق" أهـ.

ولم يُنبه ربيع على اعتزاله، وقال في ترجمته: "فقيه أصولي مفسر أديب سياسي (كذا!) من تصانيفه الحاوي الكبير في فروع الفقه الشافعي في مجلدات كثيرة، وتفسير القرآن، والأحكام السلطانية. مات سنة ٤٥٠ هـ" أهـ. (النكت: ٣٦٠/٢-٣٦١).

١٢ - الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي البغدادي المعتزلي ..

وقال الحافظ في (التقريب ١٣٣٧): "صدوق فاضل تكلم فيه أحمد لمسألة اللفظ" أهـ.

ولم يُنبه ربيع على موقف الإمام أحمد منه فقال مترجماً له: "فقيه أصولي محدث عارف بالرجال عداده في كبار أصحاب الشافعي. من تصانيفه: أسماء المدلسين، وكتاب الإمامة. مات سنة ٢٤٥" أهـ. (النكت: ٦٥٠/٢ تعليق ٢).

قلتُ: وعادة ربيع في الترجمة أن المترجم إن كان من رجال التقريب اكتفى بترجمة الحافظ له، ولو صنع هذا هنا لكان خيراً له فيبدوا أنه قد خفي عليه أنه مُترجم له في التقريب!

تابع الشيخ القحطاني كلامه على سكوت الشيخ ربيع عن أصحاب البدع الاعتقادية و مدحه لهم فقال :

١٣- الزمخشري... رأس المعتزلة في عصره ومتكلمهم الأشهر ملأ تفسيره (الكشاف) بأباطيل المعتزلة.

وقد ترجم له ربيع فلم يُنبه على بدعته حيث قال: "مفسر محدث متكلم نحوي بياني من مؤلفاته: الكشاف في التفسير، والفائق في غريب الحديث، مات سنة ٥٣٨" أهـ. (النكت: ٨٦٢/٢ تعليق ٧).

١٤- الحميدي... صاحب الجمع بين الصحيحين فيه أشعرية تظهر من خلال تأويله لبعض الصفات الإلهية في كتابه (غريب ما في الصحيحين) فمن ذلك قوله ص ٣٤٧:

"الضحك من الله عز وجل: الرضا والقبول، إذ قد منعت النصوص من توهم الجوارح" أهـ. وأوّل (الإصبع) لله عز وجل بالنعمة والأثر الحسن (ص٤٣٥-٤٣٦) وقوله في صفة (الساق) (ص٤٣٤): {يوم يُكشف عن ساق) (القلم: ٤٢) قال أهل اللغة: يكشف عن الأمر الشديد، وروي عن ابن عباس ومجاهد، ويُقال: كشف الرجل عن ساق، إذا جدّ وشمّر في أمر مهم قد طرقه لتداركه".

قلتُ: وقد سكت ربيع عن بيان ذلك فقال في ترجمته (٣٠٠/١ تعليق ٦): "الحافظ الثبت الإمام...". كما ترجم في تقدمته للتحقيق لـ:

١٥- زكريا الأنصاري.. وهو أشعري متصوف، فمن أشعريته تأويله الاستواء بالاستيلاء كما في فتاويه (ص٣٧٢)، وتأويله صفة الرحمة في قوله في (شرح ألفية العراقي

١/٥): "الرحمة لغة رقة القلب، وهي كيفية نفسانية تستحيل في حقه تعالى فتحمل على غايتها، وهي الإنعام فتكون صفة فعل، أو الإرادة فتكون صفة ذات"

ومن تخاريفه الصوفية ما قاله في الدفاع عن ابن الفارض في فتاويه (ص٣٨٣): "وقد يصدر عن العارف بالله إذا استغرق في بحر التوحيد والعرفان بحيث تضمحل ذاته في ذاته وصفاته في صفاته (!) ويغيب عن كل ما سواه عبارات تشعر بالحلول والاتحاد لقصور العبارة عن بيان حاله التي ترقى إليها".

وقوله في الرد على من أنكر وجود (القطب) ص٣٨١: "القطب موجود في كل زمان، كلما مات قطب أقام الله مقامه آخر نفعنا الله ببركتهم (!) وهذا أمر مشهور، والمنكر لذلك محروم من بركة الأقطاب..." إلى آخر تخليطاته! أما ربيع فسكت عن بيان تمشعره وتصوفه فقال في ترجمته:

"عالم مشارك في الفقه والأصول والفرائض والتفسير والقراءات والتجويد والحديث. أخذ عن الحافظ ابن حجر وغيره من أعيان عصره، ومن مصنفاته الكثيرة: شرح صحيح مسلم، وشرح مختصر المزني في الفقه الشافعي، وشرح ألفية العراقي في علوم الحديث مات سنة ٩٢٦" أهـ. (النكت: ١/٤٢).

وفي هذه التراجم الخمس عشر ما يتناقض مع ما قرره ربيع في كتابه (منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف) حيث قال في ص ٢٧:

"ويجوز بل يجب الكلام في أهل البدع والتحذير منهم ومن بعدهم أفراداً وجماعات **الماضون منهم والحاضرون**، من الخوارج والروافض والجهمية والمرجئة والكرّامية وأهل علم الكلام الذين جرّهم علم الكلام إلى عقائد فاسدة مثل تعطيل صفات الله أو بعضها". وقال أيضاً في ص٣٦: "وذكر العيوب والبدع في الكتب والأشخاص نصحاً للمسلمين أمر مطلوب شرعاً".

وقال في خاتمة الكتاب (ص١٣١): "لقد تبين للقارئ المنصف:

١- أن ما يدعي من وجوب الموازنة بين المثالب والمحاسن فقد نقد الأشخاص والكتب والجماعات دعوى لا دليل عليها من الكتاب والسنة، وهو منهج غريب محدث.

٢- وأن السلف لا يرون هذا الوجوب المدعي.

٣- وأنه يجب التحذير من البدع وأهلها باتفاق المسلمين، وأنه يجوز بل يجب ذكر بدعهم والتحذير والتنفير منها" أهـ.

وقد أخل ربيع في تراجمه بهذا (الواجب) (المطلوب شرعاً) حين سكت عن بيان المترجمين الاعتقادية، بل ذكر فيها محاسنهم مغفلاً جانب التحذير من البدعة، فجعلنا بذلك نترحم على أهل (الموازنة) الذين يذكرون السلبيات والإيجابيات، فقد كان ربيع أكثر تسامحاً منهم!.

وإن تعجب فعجب نقل ربيع الإجماع على إهدار حسنات كل من رمي ببدعة والوقوف عند مثالبه، حين نقل كلام عبد الرحمن عبد الخالق القائل في نقد أصول طائفة ربيع: "ومن هذه الأصول: إهدار حسنات كل من رمي ببدعة من أهل الإسلام، والوقوف عند مثالب كل من له خطأ أو زلة لسان".

قال ربيع معقباً عليه في كتابه (جماعة واحدة( ص١٥٧): "بل الذي ذكرته هو أصل أصيل من أصول أهل السنة والجماعة بل أجمعوا عليه".

كذا قال! فهل معنى ذلك أن ربيع في ترجمته لأولئك العلماء قد خرق إجماع الأمة حين ذكر حسناتهم وتغاضى عن بيان بدعهم؟ نترك الإجابة لربيع نفسه.

ولا سبيل إلى تفسير هذا التناقض بين صنيع ربيع في تراجم (النكت) وما قرره مدعياً أنه منهج أهل السنة والجماعة إلا بأحد تفسيرين:

***الأول***: أن يكون ربيع جاهلاً ببدع هؤلاء المترجمين معتقداً أنهم على منهج أهل السنة والجماعة، ولهذا اكتفى بذكر محاسنهم، لأنه لا يعلم أصلاً أن عندهم بدعاً اعتقادية، وقد يتصور خفاء أمر المازري والحميدي على ربيع، لكن معتقد الجويني والزمخشري والفخر الرازي

وابن حزم مما لا يتصور خفاؤه على ربيع لأنه معلوم عند ناشئة السلفيين فكيف بـ (العلامة) (إمام أهل السنة والجماعة) (أستاذ كرسي علم الحديث)؟!.

وإذا كان ربيع عاجزاً عن التفرقة بين علماء السنة أصحاب المعتقد الصحيح وعلماء الكلام من أصحاب العقائد المنحرفة كالمعتزلة والأشاعرة والمتصوفة فأنّى له أن يتصدى لبيان قضايا منهج أهل السنة والجماعة؟ فمن كان هذا حاله لا يؤمن منه أن يستشهد بكلام بعض المبتدعة في تقرير وتقعيد منهج أهل السنة والجماعة، لأنه لا يحسن التفريق بين السني والبدعي!!

وقد وقع من ربيع شيء من هذا الخلط في كتابه ( منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال) حيث استشهد بكلام من تلبس ببدعة النصب . وهو بغض علي رضي الله تعالى عنه .، حيث قال في بيان الموقف من رواية المبتدع (ص٣٠): "قال الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني . رحمه الله .: ومنهم زائغ عن الحق صادق في روايته فهؤلاء عند ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف إذ لم يقوّ به بدعته". أهـ.

قلتُ: والجوزجاني قال ابن حبان: كان حريزي المذهب، ولم يكن بداعية وكان صلباً في السنة حافظاً للحديث إلا أنه من صلابته ربما كان يتعدى طوره، وقال ابن عدي: كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل على علي..

وقال السلمي عن الدارقطني بعد ذكر توثيقه: لكن فيه انحراف عن علي، اجتمع على بابه أًحاب الحديث فأخرجت له جارية فروجة لتذبحها فلم تجد من يذبحها، فقال: سبحان الله! فروجة لا يوجد من يذبحها، وعليٌ يذبح في ضحوة نيفاً وعشرين ألف مسلم! (التهذيب: ١٨٢/١).

وقال الحافظ في (التقريب ٢٧٣): "ثقة حافظ رمي بالنصب".

ومما بدّع به ربيع سيد قطب: تنقصه لعثمان رضي الله تعالى عنه وطعنه فيه، فماله أحجم عن تبديع الجوزجاني مع تحقق علّة التبديع وقد ذكرنا نصوص الأئمة في بيان بدعته؟ بل ما باله يستشهد بكلامه - وهو كما بينا - في تقرير منهج أهل السنة والجماعة؟!

نترك الإجابة لربيع ومريديه؟

***التفسير الثاني***: أن يكون ربيع جاهلاً بما سمّاه فيما بعد (منهج أهل السنة والجماعة في نقد الأشخاص والكتب والطوائف) إلى مدة قريبة لا تزيد عن بضع سنين، وأنه طوال المدة السابقة لتأليفه كتاب (المنهج) سنة ١٤١٢ هـ كان يعتقد أن منهج أهل السنة والجماعة يقوم على الموازنة أو على الأصح أنه لا حرج عنه أهل السنة والجماعة في حكمهم على الأشخاص من ذكر محاسن المبتدعة والسكوت عن بيان بدعهم!!

ثم انقلب عند تأليفه لذلك الكتاب من الضد إلى الضد، فمن ذكر محاسن المبتدعة والسكوت عن بدعهم إلى وجوب ذكر بدعهم والسكوت عن محاسنهم، فسبحان مصرّف الأحوال !! ومن كان هذا حاله ينبغي ألاّ يعوّل عليه في بيان منهج أهل السنة، لأنه لا يؤمن أن يخرج بعد سنين قلائل بمنهج جديد ينسبه مرة أخرى إلى أهل السنة والجماعة.

ولسنا بحمد الله ممن يوافق ربيع على مذهبه (القديم) ولا (الجديد) بل نسير وفق منهج النقد الذي قرره محققو مذهب أهل السنة والجماعة كشيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى والذهبي في مؤلفاته والحافظ ابن كثير في تاريخه، والذي يتلخص في التنبيه على البدع الاعتقادية التي تلبّس بها المترجَم والتحذير من اتباعه فيها أو التعويل على كلامه في المسائل الاعتقادية، والانتفاع بكتبه فيما عدا ذلك، وعدم إهدار حسناته بالكلية لأجل بدعته، وهو منهج قائم على التوسط والنصفة كما ترى خلافاً لربيع في قديمه وجديده! ولعل الله ييسر إفراد رد مفصل على كتابه المسمى (منهج أهل السنة والجماعة في نقد... الخ) فإنه تجني فيه على أهل السنة ونسب إليهم ما هم منه براء، والأولى بربيع - ومن كانت بضاعته في

العلم مثل بضاعته أن لا يتصدى لبحث تلك القضايا المنهجية لأنه ليس من أهل تلك المسالك.

## الخاتمة

**لقد تبين للقاري المنصف:**

١- أن معرفة ربيع بعلوم الحديث معرفة محدودة بحاجة إلى قراءة وإطلاع لتتمتّن وتنضج.

٢- وأنه لا يحسن استقراء كتب أهل العلم فكثيراً ما ينفي وجود حديث أو ترجمة راو في كتاب ما ثم يتبين وجوده فيه، وعلى هذا فلا يعول عليه في باب الاستقراء.

٣- أن اطلاعه على كتب أهل العلم ضعيف، ولذا تجده يخلط بين الكتب المتشابهة في عناوينها، بل يحرف في أسماء بعضها ويجهل طباعة بعضٍ فيحيل إلى المخطوط!

٤- وأنه قد ضعّف حديثين في (صحيح البخاري).

٥- وأنه لا يدقق في كلام المخالف بل يهجم عليه ناقداً ومعترضاً دون تأمل وتأنّ فيأتي بما لم يسبق إليه.

٦- وأنه لا يحسن فهم النصوص، ولذا تجده يستشكل ما كان واضحاً عند غيره.

٧- وأنه لا يعرف الأصول العلمية لفنون التخريج كما لا يجيد الحكم على أسانيد الأخبار.

٨- وأنه مع ضعف معرفته بمصطلح الحديث يحاول أن يتعقب أمير المؤمنين في الحديث الحافظ ابن حجر العسقلاني فيأتي بتعقبات سمجة باردة.

٩- وأنه كثير التصحيف لأسماء الرواة من أهل الحديث.

١٠- وأن معرفته بتراجم الرواة والعلماء، قاصرة فتعزب عنه تراجم بعضهم مع أنها في الكتب المشهورة .كالميزان والتقريب .، ويخلط بين تراجم بعضهم.

١١- كما أنه لا يجيد صنعة تحقيق المخطوطات فيقع في أوهام في ضبط النص ويتصرف فيه أحياناً حسب معرفته القاصرة.

١٢- وأنه على الرغم من محدودية معرفته بعلوم العربية إلا أنه يناقش ويعترض في بعض مسائلها التي لا يفقهها.

١٣- وأنه لا يُميز بين علماء السنة وعلماء البدعة، فيكيل المديح لمن به اعتقاد ويسكت عن بيان بدعته.

١٤- وأن (منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف) عند ربيع مر بمرحلتين الأولى في تحقيقه للنكت والتي بلغ فيها التساهل مع العلماء المبدعين إلى حد التمييع والتلميع، والثانية: في كتابه (منهج أهل السنة) حيث رأى وجوب إهدار حسنات كل مبتدع وعدم ذكره إلا للتحذير من بدعته.

١٥- وهي خلاصة الكتاب أن ربيع . لما تقدم . غير جدير بتقرير قضايا منهج أهل السنة والجماعة، فبضاعته في علمه مزجاة، وبحثه المنهجي يفتقر إلى الشمولية والتدقيق. وإنما يرجع فيها إلى العلماء المعتبرين كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيّم وعلماء الدعوة النجدية قديماً، والإمام ابن باز والعلامة بن عثيمين حديثاً.

١٦- وأخيراً فإنني أرجو أن يكون (المعيار) قد قدم للقارئ صورة واضحة ومنصفة عن حقيقة معرفة ربيع بعلوم الحديث النبوي، وكشف بجلاء عن تطفله على الحديث وأهله ودلّ بما لاشك فيه على أنه بحاجة إلى إعادة تأسيس نفسه في ذلكم العلم العظيم، لأن ألقاب الدكترة والمشيخة والإمامة لن تستر تلك التخاليط والجهالات، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وعليه التكلان .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. "

قال أبو همام : هذا كله كلام الشيخ القحطاني ، و هذا هو أسلوبه – و إن كنت لا أتبناه – ، إلا أني قابلتك بجنس ما جاء في مقالك و أسلوبك ، فإن كنت أو غيرك لا يرضى

بهذا الأسلوب فكيف تريدون منا أن نقبل منكم هذا الأسلوب ؟! و لا أقل في هذا أن تقبلوا منا هذه الأخطاء جنسها التي قبلتُ ما صح منها عن شيخنا – وفقه الله الجميع– .

أما نقدات الرسالة الثانية فأنتخب منها نماذج من فصلها الأخير – و هو الثالث – ، علما أن الشيخ سميرًا قد ألفها سنة ١٤١٩ هـ ، يعني أكثر من خمسة عشر سنة ! بمعنى أنها قبل حدوث الفتنة في الدعوة السلفية ! و هي بهذا خارجة عن حظوظ النفس ، لاسيما و أن كاتبها التزم فيها النقد الهادئ – البناء – بعيدا عن لغة السب و الانتقاص ، فلا يظهر منها تحامل ، و لا نقده مراد به الإطاحة و التهوين بالتهويل ، فكان لزاما على من زعم أن الشيخ ربيعا ليس بمعصوم و أنه يخطئ أن يقر بما فيها و يعلن عن ذلك حتى يدفع عن نفسه تهمة التقديس و التقليد الأعمى و العصبية للشيخ ربيع – سدده الله – .

أما إن كان من أهل النقد و الفهم فليتحفنا برد هذه الأخطاء و ليفدنا إن كان من القادرين ؟! و إلا فسكوت رؤوسكم عن دفع ردود خصومكم فهذه علامة انهياركم ! أما عوامكم و الرعاع منكم فنحن نقبل عذرهم – إلى حد ما – بأن ردود خصومكم شبهةٌ يجب تجنبها و الحذر منها !

قال الشيخ سمير في كتابه " بيان الوهم و الإيهام .. " :

ثالثاً : أوهام وأخطاء علمية عامة في تحقيق النص أو في التعليق والتخريج.

[١]–ص ٣٧ وقع في الأصل في السطر الخامس ما نصه : «فإنه يحصل لروحه اتصال بروح ذلك الميت فيما يفيض على تلك الروح...».

**قال سمير** : الصواب : فما يفيض على تلك الروح...

[٢]–ص ٤٠ ذكر الشيخ ربيع في الحاشية أمام اسم الحاكم (٤٢١–٤٠٥) ويريد بيان سنة الولادة والوفاة، والصواب: ٣٢١.

[٣]–ص ٥٥ قال الشيخ في الحاشية نقلاً عن البغوي: «وروي عن كعب ...».

**قال سمير** : وهو خطأ، والصواب: أبي بن كعب، كما نبه إلى ذلك هو نفسه وغلط العجلوني في نقله عن البغوي لما قال: «وروي عن كعب» فقال: «ولعل ذهنه انتقل من أبي بن كعب إلى كعب الأحبار، وذلك أن الموجود في تفسير البغوي في الطبعتين إنما هو عن

أبي بن كعب، انظر الطبعة.. بالإضافة إلى طبعة دار المعرفة التي أحلنا إليها سابقاً» انتهى كلام الشيخ ربيع.

**قال سمير** : فوقع الشيخ في نفس الخطأ الذي نعاه على العجلوني، ولن نقول كما قال عنه لعل ذهنه انتقل... الخ، **بل نقول لعله سبق قلم، أو خطأ مطبعي.**

[٤]-ص ٦٣ قال الشيخ في الحاشية مترجماً لزيد بن حارثة رضي الله عنه : هو زيد بن حارثة الكعبي...

**قال سمير** : كذا قال، والصواب: الكلبي. كما في التقريب والإصابة وغيرهما.

[٥]-ص ٨٣ خرج الشيخ ربيع في الحاشية حديثاً من الترمذي وأحمد وأبي داود، وقال عقب ذكر أبي داود : «وحسنه».

**قال سمير** : والذي حسنه هو الترمذي لا أبو داود.

[٦]-ص ٨٩ قال الشيخ ربيع في الحاشية العتل: اللفظ الجافي.

**قال سمير** : الصواب : الفظ، لا اللفظ.

[٧]-ص ٩٤ ذكر الشيخ في الحاشية شاهداً من حديث ابن مسعود: فقال : «أخرجه الحاكم [٥٠٩/١] كتاب الدعاء، وقال: هذا حديث صحيح ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي بأن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه. والصحيح أنه قد ثبت سماعه من أبيه قال بذلك جماعة من الأئمة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وانظر تهذيب التهذيب (٢١٣/٦-٢١٤) فالحديث بمجموع طرقه حسن لغيره، والله أعلم» اهـ.

**قال سمير** : أخطأ الشيخ، فإنه لم يسق بقية كلام الذهبي في تعقبه على الحاكم، وهاك نص كلامه: قال الذهبي: «عبد الرحمن لم يسمع من أبيه، وعبد الرحمن ومن بعده ليسوا بحجة» انتهى.

ولا أدري لم أغفل الشيخ بقية كلام الذهبي واكتفى بالجملة الأولى فقط؟

والحاكم أخرج الحديث من طريق وضاح بن يحيى النهشلي ثنا النضر بن إسماعيل البجلي ثنا عبد الرحمن بن إسحاق ثنا القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مسعود رضي الله عنه .

أما وضاح النهشلي، فقال عنه في الميزان [٣٣٤/٤] : كتب عنه أبو حاتم وقال : ليس بالمرضي. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به لسوء حفظه.

**قال سمير** : كذا قال، وتابعه الحافظ في اللسان [٢٢١/٦].

[١١]–ص ١١٧ ذكر في الحاشية كلاماً لابن عبد البر ثم عزاه إلى الموطأ، والصواب أن يعزوه إلى التمهيد شرح الموطأ.

[١٢]–ص ١٢٤ قال الشيخ في الحاشية : «أو يكون هناك عدد من الوسائط بين محمد بن حميد وبين مالك فيهم كذاب أو كذابين».

**قال سمير** : والصواب : كذابون.

[١٤]–ص ١٣٤ ذكر الشيخ ربيع في الحاشية قول الهيثمي في المجمع: «... وفيه حفص بن أبي داود القاري، وثقه أحمد وضعفه جماعة من الأئمة».

فقال الشيخ معقباً : « أقول: وهم الهيثمي فيما نسبه إلى أحمد، فإنه لا يعرف عنه إلا الجرح في حفص، قال عبد الله بن أحمد في العلل (ص٣٩٠) رقم (٣٦٠٦): سمعت أبي يقول: حفص بن سليمان –يعني أبا عمر[1] القاري– متروك الحديث...».

**قال سمير** : وهذا من عجلة الشيخ، يوهم الحفاظ دون حجة، وكلام الهيثمي صحيح، فإن الإمام أحمد وثق حفصاً في رواية، فقد ذكر ابن عبد الهادي في كتابه "بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم" ص١١٧ ما نصه : «حفص بن سليمان أبو عمر الأسدي: نقل حنبل عن أحمد : ما به بأس، وقال في المغني للذهبي[2]: وثقه أحمد في قول».

ونقل الذهبي في الميزان [٥٥٨/١] قول أحمد من رواية حنبل عنه: «ما به بأس». قال: «وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: متروك الحديث، فهذه رواية ابن أبي حاتم عن عبد الله، وأما رواية أبي علي ابن الصواف عن عبد الله عن أبيه فقال : صالح». انتهى من الميزان.

(١) في الأصل : ((أبا عمرو)) وهو خطأ.
(٢) انظر المغني [١٧٩/١] ونصه: ((وقد وثقه وكيع وأحمد في قول)).

وذكر نحو هذا الخطيب في تاريخ بغداد [٨/١٨٦-١٨٧] فنقل عن عبد الله من رواية ابن الصواف، أن أحمد قال: صالح، وعن حنبل قال أحمد: ما كان بحفص بأس. وفي رواية أخرى عن حنبل: صالح، وفي رواية : متروك الحديث.

**قال سمير** : فقول الشيخ ربيع عن الإمام أحمد: «لا يعرف عنه إلا الجرح في حفص» غلط بين.

ثم وهم الشيخ أيضاً في كنية حفص فقال : «أبو عمرو» والصواب : أبو عمر.

[١٥]-ص ١٣٧ جاء في السطر (١٥-١٦) في الحاشية في كلام الشيخ ربيع : «ولو كان يرى شيئاً من هذا الاستثناء كما استثنى الصلاة...».

**قال سمير** : والصواب : «لما استثنى الصلاة».

[١٦]-ص١٤٤ جاء في السطر ٢٠ في الحاشية في كلام الشيخ ربيع : «وله شواهد تقويه سيأتي إن شاء الله».

**قال سمير** : والصواب : ستأتي.

[١٩]-ص١٧١ نقل الشيخ ربيع في الحاشية في السطر الثاني منها، كلام الترمذي عن شيخه البخاري: «ولم أر أحداً بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كثيراً أحد أعلم من محمد بن إسماعيل».

**قال سمير** : والصواب : «كبير أحد».

[٢٠]-ص١٧٣ نقل الشيخ ربيع في الحاشية كلاماً للشيخ الألباني ذكره في تخريج المشكاة، فقال: «ولا مطعن في إسناده ألبتة، وليس بمخالف للقرآن بوجه من الوجوه خلافاً لما توهم بعضهم، فإن الحديث...» إلى أن قال : «لاحتمال أن هذه الأيام السبعة المذكور في الحديث، وإنه -أعني الحديث- تحدث عن مرحلة من مراحل تصور الخلق على وجه الأرض...».

**قال سمير** : وقد أسقط الشيخ ربيع جملة من كلام الألباني وتصحفت بعض العبارات عنده وهاك نص كلام الألباني نقلاً من المشكاة [١٥٩٨/٣]، وقد وضعت خطاً تحت الكلمة الساقطة أو المصحفة في عبارة الشيخ ربيع.

قال الألباني : «ولا مطعن في إسناده ألبته، وليس هو بمخالف للقرآن بوجه من الوجوه، خلافاً لما توهمه بعضهم، فإن الحديث...» إلى أن قال الألباني : «لاحتمال أن هذه الأيام الستة غير الأيام السبعة المذكورة في الحديث، وأنه -أعني الحديث- تحدث عن مرحلة من مراحل تطور الخلق على وجه الأرض...» الخ.

[٢١]-ص ١٧٥ جاء في نص كلام ابن تيمية في السطر ١٦: «ولم ينقل ذلك ولا ما يشبه أحد من ثقات علماء المسلمين».

**قال سمير** : والصواب : «يشبهه».

[٢٤]-ص ١٨٧ جاء في كلام ابن تيمية في السطر ١٣ قال: وكذلك رواه حماد، عن سلمة، عن أبي جعفر الخطمي.

**قال سمير**: وهذا من أخطاء المحقق، والصواب: رواه حماد بن سلمة. وقد ورد هكذا على الصواب في مجموع الفتاوى [١/٢٦٧].

[٢٦]-ص ١٩٩ قال ابن تيمية : مثل ما كان عمر يدخل الماء في عينيه في الوضوء.

**قال سمير : والصواب ابن عمر لا عمر.**

[٢٩]-ص٢١٥ وقع تصحيف في كلام المؤلف في السطر ١٢: «في أحد قولهم».

**قال سمير** : والصواب : «أقوالهم».

[٣٢]-ص ٢٤٦ ذكر ابن تيمية حديث ابن عمر في البخاري : «ربما ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر إلى وجه النبي -صلى الله عليه وسلم- يستسقي ، فما ينزل حتى يجيش له ميزاب:

وأبيضُ يُستسقى الغمام بوجهه ثِمالُ اليتامى عصمة للأرامل»

وضع الشيخ ربيع علامة الترقيم (٢) على كلمة : «له»، وعلق عليها في الحاشية بقوله: [في الأصل: «له» والتصحيح من البخاري].

قال سمير : لم يفعل الشيخ ربيع شيئاً، فوضعه لكلمة : «له» في الأصل تناقض تعليقة في الحاشية، وكان ينبغي عليه أن يحذفها من الأصل، ليستقيم تعليقه.

أو يبقي الأصل كما هو، ويعلق في الحاشية بقوله مثلاً: «كذا في الأصل، ولم أجدها في البخاري».

ثم إن الشيخ غفل عن كلمة : «كل» الواردة في البخاري قبل كلمة: «ميزاب» فرواية البخاري هكذا: «حتى يجيش كل ميزاب» ولا يستقيم المعنى دون كلمة: «كل».

وثمة خطأ آخر، وهو أن الشيخ شكل البيت كما تراه، والصواب فتح ضاد كلمة: «أبيض» كما نبه إلى ذلك الحافظ في الفتح [٤٩٦/٢] حيث قال: «بفتح الضاد وهو مجرور برُبَّ مقدرة، أو منصوب بإضمار أعني أو أخص، والراجح أنه بالنصب عطفاً على قوله: «سنداً» في البيت الذي قبله)).

ولم يشكل الحافظ كلمة : «ثمال»، ويجوز فيها الثلاثة أوجه، فالضم لأنه خبر لمبتدأ محذوف، والفتح والكسر تبعاً لكلمة: «أبيض».

**[٣٣]-ص ٢٧٢ قال الشيخ ربيع في الحاشية في السطر الثالث منها: «وهذا إسناد رجاله رجال الصحيح إلا أبو خزيمة...».**

**قال سمير: الصواب : «أبا خزيمة».**

[٣٥]-ص ٢٨٦ جاء في أصل الكتاب في السطر الأول : «والذين يتوسلون بذاته لقبول الدعاء وعدلوا عما أمروا به...».

**قال سمير** : والصواب : «عدلوا» بحذف الواو.

**تنبيه :**

**يحتمل أن تكون الأخطاء النحوية والتصحيفات الواردة في هذا الكتاب، والذي قبله، بسبب الطباعة، لا من عمل المحقق، والله تعالى أعلم.**

قال أبو همام : هذا عنوان الإنصاف لمن رام الحق و تجرد في طلبه ، و أنصف نفسه و لم يتبعها هواه ! و ما لي بعد هذا إلا أن أكرر مع الأخ الشيخ الناقد ما قاله بالآخر من

**خاتمة الكتاب :**

" فهذا ما تيسر بيانه والتنبيه عليه من أوهام وقعت في تعليقات الشيخ/ين على كتابي "السنة" و/ "التوسل والوسيلة"، ولم أقصد الاستيعاب، خوف الإطالة والإملال، وإنما اقتصرت على ذكر أمثلة منها.

**وأذكر الإخوة الكرام بأني لم أقصد التشهير بأحد أو التنقص من قدره، بل غرضي بيان الحق وإظهاره، والحمية له لا لغيره.**

فإن وجد في كلامي عبارة لا تليق بمكانة الشيخين أو يظن أنها كذلك، فباعثه الغيرة على الدين والنصرة له.

ولو وازنتم بين عباراتي، وعبارات الشيخ القحطاني، مثلاً، في نقده للأئمة، لرأيتم البون الشاسع، والله يغفر لي وله.

وليس الرد والتعقيب مختصاً بالمخالفين من أهل البدع والأهواء، وأضرابهم، كما يظنه بعض الفضلاء، بل لم يزل السلف من عهد الصحابة رضوان الله عليهم، يرد بعضهم على بعض، كما هو مزبور في مصنفات الآثار والمذاهب والتاريخ ونحوها، في وقائع لا تحصى.

ومن ثم فلا حرج على من وجد في هذا "البيان" خطأ أو وهماً، فرد على كاتبه وتعقبه وفند قوله بالحق، بأي وسيلة إعلامية متاحة.

والله أسأل أن يغفر لي وللشيخين، ولسائر المسلمين، خطأنا كله، سره وعلانيته، وسهوه وعمده، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتب : سمير بن خليل المالكي

مكة المكرمة

٢٨/١١/١٤١٩هـ » ا هـ

**قولك : " ولا يفهم عقيدة الإسلام " !**

أقول : هذا الكلام عام مطلق ، وهو بما سبق وبما سيأتي يشم منه رائحة التكفير ! ومع ذلك أقول : بأن لك معه لأجلها وأخواتها – موقفاً بين يدي الجبار جل جلاله وتباركت أسماؤه – فأعد لتلك الساعة – وهي أقرب من لمح البصر – جواباً ؛ وإلا ..

ومع ذلك أقول : إن كنت تعتقد ذلك على طريقتك في الكذب والتدليس والخيانة فأنت مصيب – ! لا أشك في ذلك ، ولا أظن حتى الشيخ نفسه ! فلا أطيل .

قال : " والذي حملني على كتابة هذه الكلمات رغم أن هذه الملاحظات قد لاحظتها منذ أعوام ، الذي حملني عليها بل وقطع قلبي، مقطع له وهو يضحك مع جرائه لكذبة كذبها على الشيخ ربيع وإخوانه فزعم كاذبا أن المشايخ آخذوا أبا الحسن في مسألة الغثائية بلازم قوله ولما تبرأ منه قالوا هذا قولك فلما قال أتوب، قالوا توبتك غير مقبولة ، عندها ضحك تلاميذه على المشايخ ضحكهم على حمقى وهم الحمقى .

فكاد قلبي يخرج من صدري وأوقف المقطع قبل تمامه بل وحذفته من حاسوبي ، ولعنت الظالمين والله يلعنهم . " !

أقول : ولي مع هذا الكلام وقفات :

**الأولى :** قولك " .. رغم أن هذه الملاحظات قد لاحظتها منذ أعوام .." .

أقول : و حقيقة هذه الملاحظات أنها كذبات و افتراءات – أغلبها – ، لاسيما التي في حق العلامة المعصومي –رحمه الله– ، و رغم أنك كذبتها عليه منذ أعوام و تقريبا منذ عام ٢٠٠٤ م أو قبله بقليل ، كما أعلمني من صوّر صورة عن نسختك التي علقت عليها كذباتك ، يعني منذ حوالي عشر سنوات ! و مع ذلك لم تتراجع عنها ! بل أصررت على الكذب على الشيخين بإعلانك إياها –تبجحا– على عقول الناس أجمعين !

فماذا يسمى هذا النوع من الإصرار على الكذب يا معلم التوحيد –منذ سنوات– ؟!!

و كيف نسمي إظهارك حفظ مكانة الشيخ منذ سنوات ؛ و أنت في الباطن تخفي تكذيبك و كذبك عليه ؟!

أليست هذه هي عين التقية التي ننكرها على الروافض الأنجاس ، الكذبة الأرجاس ؟! و إذا كانت غيرها فأنبئنا – هداك الله– ماذا نطلق عليها و ماذا نسميها ؟!

و إذا كان هذا حظ الشيخ مشهور قديما مع أنه لم يبد منه نقد للشيخ ربيع! فما هو حال كل من نقد الشيخ ربيعا –أمس– من الألباني و ابن باز ، أو العباد و المفتي العام و غيرهم ممن نقد الشيخ ربيعا –اليوم– ؟ هل هو كالحظ الذي ناله الشيخ مشهور ؟ أعلن ذلك واخرج به إن كنت من الصادقين القادرين ؟ فأما الذي أخذته – أنا– تبعا لعلماء أهل السنة على الشيخ ربيع من غير إسقاط و إن كان الإنكار فيه شديدا ! فإني أجهر به و أعلن به من غير خوف من أحد و لا ضغط من أحد إلى أن ألقى ربي –جل في علاه و عظم في عالي سماه– !

**الثانية** : هنيئًا لك هذا الخلق ( العالي ) ! والمنصب ( الغالي ) ! الذي ارتقيته في السب والشتم ! ولو استقبلت من أمري ما استدبرت لرقّيتك إلى درجة ( دكتور ) لكن في ( السب والشتم ) !! إذ كنت لا أدري من أين اكتسبت هذا الخلق ؟! وحامل لواء الجرح والتعديل الشيخ ربيع – سدده الله – مع شدة وطأته على إخوانه في ( النقد والجرح ) لم أسمع منه مثل هذه العبارات وهذا الأسلوب ! مما يدللنا – يقيناً – أنك لست منه . بل أنت من المتمسحين به ! ولئن كان ذلك منه فهو عالم ، له ما له وعليه ما عليه ، ولكن من أنت ؟! ومن أين جئت أو خرجت ؟!

وهذا أسوة الخلق أجمعين – صلى الله عليه وسلم – ، ومن إليه التحاكم في الدين ، لم نسمع منه مثل هذا طول حياته، فضلاً على أن يكون– مثله– في مجلس واحد من مجالسه ، ولذلك كما قالت أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها – : " ما كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فاحشاً ولا متفحشاً " .

وعن عبد الله ابن مسعود ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: " ليس المؤمن بالطعان، ولا باللعان، ولا الفاحش، ولا البذيء ".

وقال النبي – صلى الله عليه وسلم –: " لا يكون اللعانون شفعاء ولا شهداء يوم القيامة "..

وغير ذلك من النصوص الناهية عن السب واللعن ، الآمرة بطيب الكلام وحسن الخلق .

أما ما وقع منه – صلى الله عليه وسلم – ( لضرورة ) ظاهرة ، أو أمر به في (حدود ضيقة ) أو غير ذلك – فليس هذا حديثنا عنه – أساساً .

أما ما كان يخرج منه – صلى الله عليه وسلم – من دواعي البشرية فهذا له حكمان :

الأول : أن له فيه خاصية – صلى الله عليه وسلم – لا يشاركه فيها أحد من الخلق ، وهي أن سبه للعبد إنما هو صلاة ورحمة له كما قال – صلى الله عليه وسلم –: " أني اشترطت على ربي فقلت: إنما أنا بشر أرضى كما يرضى البشر ، و أغضب كما يغضب البشر ، فأيما أحد دعوت عليه من أمتي بدعوة ليس لها بأهل ، أن يجعلها له طهورا و زكاة و قربة يقربه بها منه يوم القيامة ".

والثاني : أن ما وقع منه –كذلك– لا يجوز الاحتجاج به – مطلقاً – ، وعدم الجواز هذا هو الذي جرى عليه عمل الصحابة – رضي الله عنهم – . كما أخرج أبو داود في سننه (٤٦٥٩) عن عمرو بن أبي قرة قال : " كان حذيفة بالمدائن ، فكان يذكر أشياء قالها رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لأناس من أصحابه في الغضب ، فينطلق ناس ممن سمع ذلك من حذيفة ، فيأتون سلمان فيذكرون له قول حذيفة ، فيقول سلمان : حذيفة أعلم بما يقول ، فيرجعون إلى حذيفة ، فيقولون له : **قد ذكرنا قولك لسلمان فما صدقك و لا كذبك** ،فأتى حذيفة سلمان و هو في مبقلة ، فقال: يا سلمان **ما يمنعك أن تصدقني بما سمعت من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ؟** فقال سلمان : إن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كان يغضب فيقول في الغضب لناس من أصحابه ، و يرضى ، فيقول في الرضا لناس من أصحابه ، **أما تنتهي حتى { تورث } رجالا حب رجال ، و رجالا بغض رجال ، و حتى توقع اختلافا و فرقة ؟!** و لقد علمت أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – خطب فقال : " أيما رجل من أمتي سببته سبة ، أو لعنته لعنة في غضبي ، فإنما أنا من ولد آدم أغضب كما يغضبون ، و إنما بعثني رحمة للعالمين ، فاجعلها عليهم صلاة يوم القيامة " ، والله لتنتهين أو لأكتبن إلى عمر " .

و في هذا الحديث فائدة أخرى ؛ و هي : قبول خبر الثقة ليس على إطلاقه كما زعم من زعم !

ومن وقع في السب والشتم ثم ذهب يؤصل لذلك من تلك الأحاديث المقيدة أو هذه الأفعال المنضبطة فقد أعظم على الله ورسوله الفرية ! وخالف منهج الصحابة في الفهم والاستنباط والاستدلال ، فالصحابة – رضي الله عنهم – يقولون : " ما كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – " فاحشا و لا متفحشا ولا لعاناً، ولا سبّاباً و لا صخّابا في الأسواق– " وهذا يقول بلسان حاله : لا ! بل كان سباباً و شتاماً وفاحشاً "!!

وهذا منكر من القول وزور ! ففرق بين تجويز السب للمصلحة التي ضبطها الشرع ، وبين تجويزه – هكذا – مطلقاً من غير قيد ولا ضبط .

وهذا الأخير هو منهج أهل الأهواء والبدع بشتى صنوفهم وطرائقهم كما قال الإمام ابن القيم – رحمه الله – ، –كما سبق في أول المقالات –.

ولما كانت البدع من جنس الشرك بالله – عز وجل – كان هذا السب من أهل الأهواء والبدع كذلك من جنس فعل المشركين ،كما كانوا يسبون النبي – صلى الله عليه وسلم – بالشاعر والمجون والساحر والكاهن ، وكما كانوا يسبون أصحابه كما هو مشهور في سبب نزول قول الله – عز وجل – " وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنْ نَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ [ التوبة : ٦٥– ٦٦ ].

وقد نهى الله – عز وجل – عن سب آلهة المشركين فقال : " وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ " [ الأنعام : ١٠٨ ] .

إلى غير ذلك من النصوص الواردة في النهي عن السب و تقبيحه و ذم أصحابه و أهله التي ليست من مقصود هذا الرد .

لذلك ؛ معذرة – أخي القارئ – على هذا الاستطراد – الذي أراه في محله، وإن كان حقيقة المسألة تحتاج إلى تأصيل و تدليل أكثر وأكبر – لكن المقام ضيق جداً – ، ومن رام المزيد فله أن ينظر في مقالي " إجهاض الاعتراض " . لكن لأجل هذه المناسبة ، ولعلمي ما داخل عقول الشباب من اشتباه كبير – فيها – فكانت هذه الكلمة ( الإجمالية ) في تقرير ذلك وبيانه ، فلعلها تنفع –منهم– أولي الأحلام والنهى .

**وهذه هي حكومتنا من الكتاب والسنة وعمل الصحابة فيما تنازعنا فيه ، فهاتوا ما عندكم من ذلك إن كنتم صادقين أو قادرين ؟!**

**الثالثة** : أما وصفك لطلابه بأنهم ( جِراءٌ ) له ! والجرو كما في اللغة : بكسر الجيم وضمها هو : ولد الكلب والسباع ، والجمع أجْرٍ و جِرَاءُ ، وجمع الجراء أجْرِيَةٌ كما في " مختار الصحاح " و غيره ، و أنت تريد به أولاد الكلب ، لأن هذا اللفظ هو الذي جرى به عرفك من الخطاب ، ووصفك طلابه بالجراء دليل على أنك تلمز الشيخ بـ ( الكلب ) عياذاً بالله . وهذا في منتهى الرذالة منك ! و لو تحاشيت ذكره عنك لكان كافيا في ذمك به ، وهو لم يصدر – فيما أعلم – إلا عن العلامة مقبل بن هادي – رحمه الله – في حق " القرضاوي ". واستدل لها من الكتاب . وهو إن كان – أصل – استدلاله صحيحاً إلا أن أهل العلم – قاطبة – لم يوافقوه على هذا الإطلاق من حيث واقع الدعوة و مراعاة الحكمة و الرحمة ، بل هناك من لم ير هذا التلقيب أصلا ! وهذا لا يعنينا الآن ..

لكن الذي يعني إنما هو : هل وصل الشيخ مشهور لأجل بعض الأخطاء المغتفرة – إجماعاً– لا التي كذبتها عليه ! أو لنقده للشيخ ربيع – سدده الله – إلى أن يوصف بهذا الوصف ؟!

هل لك عقل ؟ أم هل تزال لك بقية منه إن كان ؟!

أليس هذا الصنيع منك قمة في التقليد و غاية في التعصب الذي –أنكرته عليك و على غيرك– ؟! و إذا كان هذا منك – و أنت الشيخ المتبوع – ! فكيف سيكون حال مقلديك ؟!

حقيقة ؛ لا أستطيع أن أرد عليك مثل هذا ( الغلو العالي ) ! و( الحقد الدفين العاتي ) الذي ملأ قلبك وقالبك ولسانك إلا أني أقول لك – مذكراً ومحذراً و مشفقًا – : إني أخشى إن لم تتب إلى الله –تعالى– بإطلاقك مثل هذا الكلام في مثل هذا الشيخ العالم أن تكون كلباً من كلاب النار ! لاسيما وأن رائحة التكفير — قد بدت فائحة منك ، فيكون جزاؤك من جنس عملك ،كما سيأتي – قريباً –.

**يا راميا بسهام الد(مز) مجتـ(رئًا) ... أنت القتيل بما ترمي فلا تصب !**

**الرابعة** : أما أن غضبك كان لأجل ضحك الشيخ وطلابه ! فهذا لأجل حماقتك وجهلك وعدم فهمك وفقهك ! الذي تولد من شدة تعصبك و تقليدك وتحاملك على الشيخ ، ولو كنت تضرب للضحك أنواعاً – من جهة – ، وتتحرى الحكم بالعدل في مخالفك – من جهة أخرى – ؛ لما غضبت هذا الغضب الذي انتصرت فيه بالباطل والكذب والبهتان ! مما كشف لنا حقيقة انتصارك ! وأنه لهوى نفسك ، وإرضاء لشيطانك ! و بالتالي تبين لكل من كان صادقا متجردا في طلب الآخرة ، منصفا في تطبيق قواعد الجرح و التعديل حالك و حقيقة أمرك و منهجك !

أما ضحك الشيخ وطلابه فليس ضحك استهزاء وسخرية ؛ كما توهمت وظننت ! وإنما هو ضحك استغراب واستنكار واستعجاب ، وفرق بين السببين ، ولكل فعل من العبد سبب وقصد ، فالعبد قد يضحك وتكون أسبابه مختلفة .

– فقد يكون بسبب الاستهزاء والسخرية ، كما كان من كفار مكة بأصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – كما سبق .

– وقد يكون بسبب التعجب والاستنكار و الاستغراب .

– وقد يكون بسبب شدة والحزن والبلاء ، ولذلك يقال : شر البلية ما يضحك .

وإذا كان الضحك في الصلاة منهي عنه ، والفقهاء اختلفوا في حكم صلاة الضاحك ؛ –صحة وبطلاناً – ، ولم يصف أحد منهم – ولا رب العالمين –التي صلاة العبد إنما هي له وحده– بأن الضاحك فيها كلب أو جرو أو ملعون ! فمن باب أولى أن لا يوصف بذلك من كان ضحكه على مخلوق مثله –ولو أنه كان بسبب السخرية – ! بل من باب أولى أن لا يوصف بذلك من وقع في خطأ من جنس الخطأ الذي حملته الشيخ ! لاسيما والنبي –صلى الله عليه وسلم– يقول : " الصلاة خير موضوع " ، فأين هو فقهك أيها الأصولي ؟!

ومع ذلك ؛ فلما ضحك أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – على الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – لأجل رقة ساقيه ! إنما اكتفى النبي – صلى الله عليه وسلم – بنهيهم ، ولم يصف أحدا منهم بوصف قبيح يصل إلى هذا المستوى – الخطير – !

وقد يصدر من الرجل العاقل الثقة العدل تصرف أو فعل أحمق بسبب دواعي بشريته ؛ فيضحك عليه ، ولا يقال فيه بأنه أحمق أو غير ذلك إلا إذا كان هذا التصرف الأحمق كثر

منه وغلب عليه ، بحيث صار معروفًا به . و من هاهنا كان بعض أهل الحديث إذا نقدوا بعضهم قالوا : فلان فيه غفلة ، و قد يقولون : فلان مغفل . و ما سمعنا أحدا لعنهم لأجل ذلك ، و لا قال أنهم مستحقون له كذلك ! مما يدلل لنا بأن لعنك خارج عن علم الجرح و التعديل ، و أنه ليس منه –لا في كثير و لا قليل– !؟

ولا أريد أن أزيدك أكثر من هذا ! لأن مرادي من هذا ( الرد ) إنما هو كشف كذباتك الكثيرة من صفحات مقالك القليلة ! الذي كاد أن لا يخلو سطر منها إلا وفيها كذبة أو كذبتان !؟ و خيانة أو خيانتان !؟

ثم وقفت بعد ذلك لكلام للإمام ابن القيم – رحمه الله – في " زاد المعاد " ( ١ / ١٧٥ ) يقرر فيه ما ذكرت من أسباب الضحك قال :" وكان – يعني : النبي – صلى الله عليه و سلم – **لا يتكلم فيما لا يعنيه ولا يتكلم إلا فيما يرجو ثوابه** وإذا كره الشيء عرف في وجهه ، ولم يكن فاحشا ولا متفحشًا ولا صخابًا ، وكان جل ضحكه التبسم ، بل كله التبسم ، فكان نهاية ضحكه أن تبدو نواجذه .

وكان يضحك مما يضحك منه ، **وهو مما يتعجب من مثله ويستغرب وقوعه و يستندر** .

وللضحك أسباب **عديدة هذا أحدها** .

**والثاني** : ضحك الفرح وهو أن يرى ما يسره أو يباشره .

**والثالث** : ضحك الغضب وهو كثيرا ما يعتري الغضبان إذا اشتد غضبه ، وسببه تعجب الغضبان مما أورد عليه الغضب وشعور نفسه بالقدرة على خصمه وأنه في قبضته وقد يكون ضحكه لملكه نفسه عند الغضب وإعراضه عمن أغضبه وعدم اكتراثه به " .

أما أبو الحسن و الغثائية ، و هل أوخذ بلازم كلامه أم بصريحه ، فليست هي من صميم مقالي ، و ما دخلت فيها أمس حتى أدخل فيها اليوم !؟

**الخامسة** : أما أن الشيخ مشهورا – سدده الله – كذب على الشيخ ربيع فيها ، فهذه كما أن للشيخ مشهور مع الشيخ ربيع فيها موقف بين يدي الله تعالى ، فكذلك أنت لك موقف

مع الشيخ مشهور بين يدي الله تعالى ، و أسأل الله تعالى أن يطهر لساني و عملي و جناني .

**السادسة** : أما قولك : " دفاعاً عن أهل السنة .."

فأقول : بأن أهل السنة ، وعلى رأسهم الشيخ ربيع – سدده الله – وكل من يخالفنا –منهم– براء من دفاعك عنهم بالكذب والباطل والبهتان والزور والخيانة ! و والله لن تنصرهم بذلك ، بل إنك لخاذلهم بذلك ! وما زدت الشيخ ربيعاً بهذا إلا خذلاناً ! لأنك تحسب نفسك منه وعلى منهجه ! ولكن هيهات هيهات !!

و مع ذلك أقول سائلا لك : هل الشيخ ربيع وحده هو أهل السنة كلهم ؟ فلم ربطت منهج أهل السنة بالشيخ ربيع بل حصرت أهل السنة في الشيخ ربيع ؟! و لما لم يعاملكم مخالفوكم بنفس الطريقة و الأسلوب ؟ فيحصرون آحاد العلماء في أهل السنة قاطبة ؟! فتحصر في الشيخ العباد أو الفوزان أو المفتي العام أو في الشيخ علي أو مشهور أو عبد المالك رمضاني أو الرحيلي أو غيرهم ممن هم نجوم في الدعوة السلفية – و إن رغمت أنوف – !؟ و ما لكم من نقض هذه الطريقة على مخالفيكم إلا بنقضها على أنفسكم !

و لا شك أن هذا من بدع التقليد و من مولداته التي باتت ظاهرة جلية فيكم ! و إذا كان لا يجوز لنا نحن أن نحصر أهل السنة في الإمام الألباني أو ابن باز أو العثيمين فكيف بكم توجبون علينا أن حصرها في الشيخ ربيع أو فلان أو علان ؟! فهذه معادلة جد فاسدة !

و لو قال قائل بأن الإمام ابن باز هو أهل السنة ، أو الإمام الألباني هو أهل السنة لما أبعد النجعة ! و لكان لقوله حظ من النظر ؛ لكون هذين الإمامين هم من اجتمعت عليهم الكلمة و أمنت عليهم الفتنة ، و هما إماما أهل السنة في هذا العصر بلا مخالف ، فكانا أمة بمفردهما ، رضي من رضي و كره من كره ، لكن لكون هذه المنزلة لم تتحقق عندكم بعد ، و إنما تحققت في الشيخ ربيع وحده – مع أنه حي لم تأمن عليه الفتنة – ! لاسيما و أنهما قد نالا من الغمز من قبلكم ما نالا ! و إن حاولتم التستر على ذلك ! لذلك لم نر منكم إلقاء ثوب التفخيم عليهم إذا غمز بهم من أظهر الموالاة لكم ! و لسان الحال أنطق من لسان المقال .

مع أن إسبالكم هذا الثوب على الشيخ ربيع و واحد أو اثنان معه وحدهم بدعوى الدفاع و الذب إنما هي في مسائل اجتهادية محضة بالاتفاق يقع فيها الخطأ كما يقع فيها الصواب ! فلا يجوز أن تنسب لأهل السنة و منهجهم لكون الغلط محيطا بها ! قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – في "مجموع الفتاوى" ( ١٢ / ٨٧ ) : " إن كثيرا من الناس المتأخرين لم يعرفوا حقيقة كلام السلف والأئمة فمنهم من يعظمهم ويقول أنه متبع لهم مع أنه مخالف لهم من حيث لا يشعر ! ومنهم من يظن أنهم كانوا لا يعرفون أصول الدين ولا تقريرها بالدلائل البرهانية وذلك لجهله بعلمهم بل لجهله بما جاء به الرسول من الحق الذي تدل عليه الدلائل العقلية مع السمعية .

فلهذا يوجد كثير من المتأخرين يشتركون في أصل فاسد ثم يفرع كل قوم عليه فروعا فاسدة يلتزمونها " .

ثم إن قولك : " دفاعا عن .. " و المسألة لا تعدو أن تكون مسألة اجتهادية ، فهل مسائل الاجتهاد ينتصر لها أم يدافع عنها ؟ فلا أدري ؛ هل أنت لا تعرف حقيقة الدفاع أم أنك لا تعرف حقيقة الانتصار ؟ و ذلك بتسويتك بينهما !؟ و هل كان ذلك بسبب الجهل بالحقيقة ، أم كان ذلك بسبب الجهل باللغة ؟! لكني أقول : بأن مشكلتك –و غيرك– كما سبق أنها مكمونة في الجهل بالحقائق ، و مكابرة المعلوم بالاضطرار من المعقول ، و أنك لم تفهم من تخطئة العلماء للشيخ ربيع و الإنكار عليه إلا الهضم لحقه كله ! بل الهضم للدعوة السلفية جميعها !؟ و هذا الذي لعله لم يفهمه أهل البدع جميعهم فضلا على أنه لم يفهمه علماء الدعوة السلفية و أبنائها كلهم ! و كلما تأخر الزمان كلما أيقن المخالفونكم من إخوانكم حق هذه الحقيقة ، و اشتدت صيحتهم بكم –من باب النصيحة– .

مما يذكرني هذا الفهم عندكم – الذي هو عقيدة لكم– بعقيدة الخوارج و المرجئة في مسألة الإيمان ، و أنه كتلة واحدة ! إذا ذهب بعضه ذهب كله !؟ و كذلك العلماء عندكم مجموعة واحدة محدودة الطعن في بعضها طعن في كلها ،و إذا ذهب بعضها ذهب كلها ! و هي الشيخ ربيع و من لم يخرج عن طريقته قيد أنملة ! أو كما قال بعض الأفاضل : " ليس الرد على الواحد على العلماء و تبيين انحراف منهجه ردا على الكل إلا في عقيدة وحدة الوجود: الواحد في الكثرة " .

و المصيبة أنكم تعتقدون مثله في مخالفيكم ! من وقع منهم في زلة أو زلتين انسحب ذلك كله على سائر حسناته فمحاها كلها !؟ فلا تعتقدون في خطئه المنهجي – إن ثبت – إلا ذهاب منهجه كله !؟ فهي عقيدة مضطردة عندكم ! و إن كنتم خالفتم في تطبيقها في حق الشيخ ربيع و اضطررتم مكرهين إلى قاعدة مخالفيكم في حمل المجمل على المفصل !

و من جهة أخرى – كما نوهت سابقا– أين هو الدفاع الذي دافعت به عن الشيخ ربيع في المسألة التي انتقدها شيخنا عليه ؟ إذ كان لزاما عليك أن تدافع عنه فيها لا أن تشنع في غيرها ! مما لوددنا أن يكون تشنيعا بحق ! و تبين حقيقة الكذبة التي ادعيت على الشيخ و تكشف حقيقتها لغيرك ! أما مجرد الدعوى بلا خطام و لا زمام فهذا يقدر عليه كل أحد حتى الصغار ! و ما حقيقة تشنيعك الباطل إلا كما قال الأول :

عبنا عليهم خراب العراق ... فعابوا علينا شحوم البقر !؟

**السابعة** : أما قولك : " ... وإن كنت لست أهلاً لكتابة ".

فأقول : فيا ليتك ما كتبت ، ولا لنفسك فضحت –كما قلت بادئ ذي بدء – ، وأزيدك الآن فأقول على نحو ما قال الأول :

**فدع عنك الكتابة لست منهـــا ( فقد ) سودت وجهك ( بالكذاب ) !**

**السابعة** : **أما قولك** : **" فلعنت الظالمين والله يلعنهم "** .

فأقول : بأن اللعن ليس من صفات العبد المؤمن ، والنبي –صلى الله عليه وسلم– يقول : " ليس المؤمن بالطعان ولا باللعان " ، ونفي النبي – صلى الله عليه وسلم – عن الطعان واللعان الإيمان إنما هو نفي لكماله الواجب لا المستحب ، ولا الأصل ، فأنت ناقص من الإيمان الواجب بقدر طعنك و لعنك ! و بمقدار نيتك و قصدك !

و أقول بالنسبة للعن :

أصل اللعن في اللغة فيدل على الطرد والإبعاد ،كما في " معجم المقاييس " لابن فارس ( ٥ / ٢٥٢ ) ، و " تهذيب اللغة " للأزهري مادة ( علن ) وغيرهما ، ويطلق في الشرع ويراد به أمران :

**الأول :** السب والشتم ؛ فمن سب أحداً أو شتمه فقد لعنه ، كما قال النبي – صلى الله عليه وسلم –: " إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه ! قيل : يا رسول الله ! وكيف يلعن الرجل والديه ؟ قال: يسب أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه " .

فأطلق النبي –صلى الله عليه وسلم – على السب مسمى اللعن ، إما من باب التلقيب تعظيمًا لشأنه لينزجر الناس عنه ، و إما أن اللعن يطلق و يراد به السب –أحد معنييه– ، وهذا له أحكامه الخاصة به .

**والثاني :** الذي هو ذات اللعن – لفظاً – يراد به : الطرد والإبعاد عن رحمة الله تعالى ، وهذا هو الذي جاء فيه الوعد الشديد بالزجر عنه كما في الحديث : " إذا خرجت اللعنة من فيّ صاحبها نظرت ، فإن وجدت مسلكا في الذي وجهت إليه ، و إلا ؛ عادت إلى الذي خرجت منه " أخرجه أحمد ( ١ / ٤٠٨ ) و هو حديث حسن كما في " السلسلة الصحيحة " (١٢٦٩) . و فيه قصة ستأتي – بعد – ، – إن شاء الله – .

و في لفظ " إن العبد إذا لعن شيئا صعدت اللعنة إلى السماء فتغلق أبواب السماء دونها ، ثم تهبط إلى الأرض فتغلق أبوابها دونها ، ثم تأخذ يمينا وشمالا ؛ فإن لم تجد مساغا رجعت إلى الذي لعن ؛ فإن كان أهلا وإلا رجعت إلى قائلها " رواه أبو داود ( ٤٩٠٥) و هو حديث حسن .

والمشهور من قولي العلماء – وهو الصحيح – ، وهو الذي عليه المحققون من أهل العلم كالإمام أحمد ، وشيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم ، والأئمة الثلاثة : الألباني ، وابن باز، وابن عثيمين ، – رحم الله الجميع – أنه لا يجوز لعن الكافر المعين – أي اللعن اللفظي – إلا إن علم وفاته على الكفر ، وهذا هو الذي اعتمده كذلك الحافظ ابن كثير في " تاريخه " – تطبيقاً – ، ونوه به كثيراً العلامة الشيخ عبد المحسن العباد – حفظه الله تعالى وعافاه– وأمد عمره في الباقيات الصالحات .

أما الفاسق المسلم ؛ فكذلك لا يجوز لعن عينه ، واتفقوا على جواز لعن جنسه أو وصفه .

**أما الجنس ؛** كأن يقال : كما قال النبي –صلى الله عليه وسلم –: " لعن الله اليهود والنصارى " ، أو لعن الله المرابين أو غير ذلك .

**أما الوصف** ؛ كأن يقال : كما قال النبي –صلى الله عليه وسلم –: " لعن الله من غير منار الأرض " .

أما المبتدع فالذي عليه أكثر السلف – كذلك – وعلى رأسهم إمام أهل السنة الإمام أحمد – رحمه الله – ، ولذلك لما قال له ابنه صالح : " ألا تلعن يزيدا ؟! قال : ومتى رأيت أباك يلعن أحدا " !

قال شيخ الإسلام في " منهاج السنة النبوية " ( ٥ / ٥٧٣ – ٥٧٤ ) : « وأما ما نقله عن أحمد فالمنصوص الثابت عنه من رواية صالح أنه قال : " ومتى رأيت أباك يلعن أحدا " لما قيل له : ألا تلعن يزيدا ؟ فقال :" ومتى رأيت أباك يلعن أحدا " .

وثبت عنه أن الرجل إذا ذكر الحجاج ونحوه من الظلمة وأراد أن يلعن يقول : " ألا لعنة الله على الظالمين " ، وكره أن يُلعن المعين باسمه ، ونقلت عنه رواية في لعنة يزيد وأنه قال : " ألا ألعن من لعنه الله " ! واستدل بالآية ، لكنها رواية منقطعة ليست ثابتة عنه .

والآية لا تدل على لعن المعين ، ولو كان كل ذنب لعن فاعله يلعن المعين الذي فعله للعن جمهور الناس ، وهذا بمنزلة الوعيد المطلق لا يستلزم ثبوته في حق المعين إلا إذا وجدت شروطه وانتفت موانعه ، وهكذا اللعن » .

واللعن بالجملة ليس من صفات أهل الإيمان . كما قال النبي – صلى الله عليه وسلم – : " لا ينبغي للمؤمن أن يكون لعاناً". و في رواية " لا ينبغي للصديق أن يكون لعاناً ".

قال النووي : « واتفق العلماء على تحريم اللعن، فإنه في اللغة الإبعاد والطرد، وفي الشرع الإبعاد من رحمة الله تعالى، فلا يجوز أن يبعد من رحمة الله تعالى من لا يعرف حاله وخاتمة أمره معرفة قطعية، فلهذا قالوا: لا يجوز لعن أحد بعينه مسلما كان أو كافرا أو دابة إلا من علمنا بنص شرعي أنه مات على الكفر أو يموت عليه كأبي جهل وإبليس » .

و هو معدود من كبائر الذنوب كما قال سلمة بن الأكوع – رضي الله عنه –" كنا إذا رأينا الرجل يلعن أخاه رأينا أن قد أتى بابا من الكبائر " . و هو صحيح كما في " السلسلة الصحيحة " (٢٦٤٩) .

و لذلك عده الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب – رحمه الله – من جملة الكبائر كما في كتابه في " الكبائر " .

و قد قال العلامة الشيخ: عبد الله ابن الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن، رحمهم الله -تعالى- كما في " الدرر السنية " ( ١٤ / ٢٧٢ ) : « ومن أعظم ما ظهر بين الناس بسبب غربة الدين، والمحنة التي أصابت المسلمين: كثرة التلاعن والتقاذف، وهو من الكبائر؛ كان السلف يؤدبون الصغار على أقل من ذلك؛ قال إبراهيم النخعي، وهو في زمن التابعين: كانوا يضربوننا على الشهادة، والعهد، ونحن صغار» .

وعقابه كما قال – صلى الله عليه وسلم – في الدنيا : " إذا خرجت اللعنة من فيّ صاحبها نظرت ، فإن وجدت مسلكا في الذي وجهت إليه ؛و إلا عادت إلى الذي خرجت منه ".

أما في الآخرة ؛ فكما قال – صلى الله عليه وسلم – : " إن اللعانين لا يكونون يوم القيامة شهداء ولا شفعاء". فهم ممن لا يؤذن لهم بالشفاعة كما قال تعالى : "مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ " [ البقرة : ٢٥٥ ] .

قال الإمام ابن القيم في " الصواعق المرسلة " ( ٤ / ١٥٠٥ ) : « لأن اللعن إساءة بل من أبلغ الإساءة ، والشفاعة إحسان ، فالمسيء في هذه الدار باللعن سلبه الله الإحسان في الأخرى بالشفاعة ؛ فإن الإنسان إنما يحصد ما يزرع ، والإساءة مانعة من الشفاعة التي هي إحسان.

وأما منع اللعن من الشهادة ؛ فإن اللعن عداوة ؛ وهي منافية للشهادة ، ولهذا كان النبي -صلى الله عليه وسلم- سيد الشفعاء وشفيع الخلائق لكمال إحسانه ورأفته ورحمته بهم ».

أقول : فإذا كان اللعن مانعًا من الشهادة في الآخرة فمن باب أولى أن يكون مانعًا منها في الدنيا ، لأن اللعن سالب للعدالة و من موجبات الفسق ، و مسلوب العدالة في الآخرة مسلوب إياها في الدنيا ، و لا يلزم العكس ، و قد جاء في " المرقاة " في شرح هذا الحديث : « " إن اللعانين لا يكونون شهداء " أي : على الناس وهم الأمم السالفة ؛ بأن رسلهم بلغوا الرسالة إليهم فيحرمون عن هذه المرتبة الشريفة المختصة بهذه الأمة ، كما قال تعالى : " وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس " [ البقرة : ١٤٣ ].

قال الطيبي : المراد بالوسط : العدل ، واللعنة سالبة للعدالة .

وقال شارح : " لا يكونون شهداء " : لصيرورتهم فاسقين باللعن على الناس " ولا شفعاء " أي : ولا تكون لهم مرتبة الشفاعة ؛ لأنهم باللعنة أسقطوا مرتبتهم » .

و قال الصنعاني في " سبل السلام " : « وقيل: لا يكونون شهداء في الدنيا ولا تقبل شهادتهم لفسقهم، لأن إكثار اللعن من أدلة التساهل في الدين » . و قد ذكر هذه الأقوال الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم.

فهذا تجريح من نبي الجرح و التعديل –صلى الله عليه وسلم – للّعّان و إسقاط لعدالته ، هذا إذا كان من عامة المسلمين و كثر منه ذلك ، وقد يساويه و يعادله ما إذا صدر من عالم أو طالب علم لاسيما إذا كان الصادر في حقه عالما من العلماء ، بل هذه الحالة أشد مما يصدر من مسلم في حق مسلم مثله ، لكون اللعن لا يتصور صدوره من العلماء و لا طلبة العلم في غير مستحقيه ، كما لا يتصور أن يصدر منهم في حق عالم من العلماء ، و لذلك قال الإمام أحمد لابنه : " ومتى رأيت أباك يلعن أحدا " .

فالأصل طهارة ألسنة العلماء و طلبة العلم من هذه الكبيرة ، و صدورها منهم مع الكثرة في غير مستحقها يدلل على فساد في الباطن ، و ذلك يقدح فيهم كما تقدح كثرة اللعن في الطبقة التي دونهم .

فاللعن سالب للعدالة و قد يكون سالبا لكمالها و قد يكون سالبا لأصلها ، و ما ينبغي للمؤمن أن يكون من مقاله ، فضلا على طالب علم أن يظهر على طيات لسانه .

و أعجبني تبويب الحافظ الإمام ابن حبان في " صحيحه " على هذا الحديث فقال :

**" ذكر الزجر عن أن يلعن المرء أخاه المسلم دون أن يأتي بمعصية تستوجب منه إياها"**

فلم يربط سلب الشهادة و الشفاعة من اللاعن بالكثرة و إنما بإطلاق اللعن على من لا يستحق ذلك ، و كأن اللعان مسلوب الشهادة و الشفاعة يوم القيامة لا يشترط أن يكون لعنه في غير المستحق ، فقد يكون مستحقا لكن استحقاقه غير مبرر له كثرة اللعن ، و لذلك جاء الحديث مطلقا ، و المستكثر من اللعن قد يجمع لعنه الحق و الباطل ، و استكثاره منه و تعويد لسانه له لا شك أنه سيناله حظ من الباطل ، و لذلك كان مسلوب العدالة ، و كان النهي عن المبالغة في المشروع لئلا يقع اللسان في المحظور ، و بالتالي فسلب الشهادة و الشفاعة لا يشترط فيه الكثرة ، و لذلك أحسن الإمام ابن حبان جدا في تبويبه

هذا ، فصدور اللعن في حق غير المستحق له يكون عادة ممن عود لسانه لعن الناس أو لعن الأشياء !

و هذا كما هو الحال مع أخينا – هذا – ؛ فصدور مثل هذا اللعن منه و هو طالب علم ! بل و موسوم بـ ( شيخ البلدة ) وفي حق عالم من العلماء دليل على تعود لسانه على اللعن فيمن هم دونه ! و لولا ذاك لما رقي لسانه إلى لعن العلماء و سهل عليه ذلك ! بل و أعلن ذلك على ملأ من الناس !؟

بل لو اعتبرنا بأن الشيخ مشهورا أخطأ في نقده الشيخ ربيعا فهل بلغ من خطأه و طلابه أن يستحقوا اللعن ؟! فهل خطؤهم انتهى إلى أسوء درجة عندك ، و إلى أكبر ظلم لديك ؟ فكيف لو قال كما قال فضيلة الشيخ الدكتور صالح السدلان : " ضل في هذا الباب " !؟ فكيف سيكون حظه من لعنك ساعتئذ ؟! و هل ناله شيء وراء –لوحة المفاتيح– و نحن لا نعلم ؟! بل ما هو حظ كل من نقد الشيخ ربيعا من العلماء و طلبة العلم ؟! هذا جواب أتركه لكل منصف صادق ما اتخذ إلهه هواه ، و لا دينه لعبا و لهوا !

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين – رحمه الله – كما في " فتاوى نور على الدرب " : « ولا يكون اللعن إلا على إثم كبير ولهذا جعل أهل العلم من علامة الكبيرة أن يرتب عليها اللعن لأنه عقوبة عظيمة ، والعقوبة العظيمة لا تكون إلا على ذنب عظيم ».

لكني أقول – هاهنا – بأن هذا النوع من اللعن من جنس التكفير ، بدليل قوله — صلى الله عليه و سلم – : ( إذا قال الرجل لأخيه : يا كافر! فهو كقتله، ولعْنُ المؤمنِ كقتله ) .رواه مسلم و غيره .

قال النووي : « وأما قوله – صلى الله عليه وسلم –: "لعن المؤمن كقتله" فالظاهر أن المراد أنهما سواء في أصل التحريم وإن كان القتل أغلظ، وهذا هو الذي اختاره الإمام أبو عبد الله المازري، وقيل غير هذا مما ليس بظاهر ».

و في " إحكام الأحكام " « : أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْهُ : تَعْظِيمُ أَمْرِ اللَّعْنَةِ بِتَشْبِيهِهَا بِالْقَتْلِ ».

قال ابن بطال في " شرحه على البخاري " : « قال المهلب: وهو معنى قوله الطبري: اللعن في اللغة هو الإبعاد. فمن لعن مؤمنًا فكأنه أخرجه من جماعة الإسلام، فأفقدهم منافعه

وتكثير عددهم، فكان كمن أفقدهم منافعه بقتله، ويفسر هذا قوله للذي لعن ناقته: " انزل عنها فقد أجيبت دعوتك " فسرحها ولم ينتفع بها أحد بعد ذلك، فأفقد منافعها لما أجيبت دعوته، فكذلك يخشى أن تجاب دعوة اللاعن فيهلك الملعون » .

قال النووي :« فمن دعا على أخيه المسلم باللعنة وهي الإبعاد من رحمة الله تعالى ؛ فهو من نهاية المقاطعة والتدابر ! وهذا غاية ما يوده المسلم للكافر ويدعو عليه، ولهذا جاء في الحديث الصحيح " لعن المؤمن كقتله "؛ لأن القاتل يقطعه عن منافع الدنيا ، وهذا يقطعه عن نعيم الآخرة ورحمة الله تعالى ، وقيل معنى " لعن المؤمن كقتله " في الإثم ، وهذا أظهر » .

و مما يدل على أن اللعن من جنس التكفير كونه إذا أطلقه المسلم على أخيه – و كان غير مستحق له – حار عليه كما تحور كلمة الكفر على قائلها إذا أطلقها على غير مستحقها ،كما قال النبي –صلى الله عليه وسلم– « أَيُّمَا امْرِئٍ قَالَ لأَخِيهِ يَا كَافِرُ. فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلاَّ رَجَعَتْ عَلَيْهِ ».

و هذا مما يدل على أن اللعن و إن كان من جنس السب إلا أنه أعظم منه و أشد كما نوه بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – .

و مما يقوي أن اللعن من جنس التكفير أمران :

**الأول** : كون رجوع كلمة اللعن على صاحبها كرجوع كلمة الكفر إذا كانتا غير صادرتين في غير مستحق لهما ، مما فيه زجر شديد و تحذير أكيد على عظم شأن كلمة اللعن و أنها تضاهي كلمة الكفر في الوزن و لو لا ذاك لما حارت على صاحبها إذ لم تطلق في غير مستحقها .

**و الثاني** : من حيث جعل سبب إطلاق كلمة اللعن و الكفر –بحق أم بباطل– على المسلم بمنزلة وقوع ثمرته و هي القتل –سواء كان حقا أم باطلا–، فأنزل الكلمة منزلة ثمرتها ، و السبب منزلة المآل و الغاية ، كون كلمة الكفر أو اللعن منزلة القتل، مما يدلل على عظم شأن هذا الإطلاق في الغير ، و أنه جرم كبير ، و ذلك أنه من التصق فيه اسم الملعون كان متوعدا بالقتل مستحقا له كما يستحقه من التصق به اسم الكافر – سواء كان هذا اللصوق حقا أم باطلا– .

فنهى الشرع عن هذا الإطلاق نهي غايته لأنه غالبا ما تتحقق ثمرته و ينجم ناجم الشر نهايته. و سيأتي قريبا تتمة هذا المعنى -إن شاء الله- .

لكن المقصود —هاهنا- ذكر القدر المتفق عليه بين أهل السنة ؛ وهو أنه لا يجوز لعن العلماء ولا سبهم ، ولا شتمهم ، وهذا معلوم بالضرورة من عقائدهم ومناهجهم ، ويقبح بالرجل ينتسب إلى السنة أن يدلل عليه ، و يبرهن له لأجله !

ومن اتفاقهم الذي لا أعلم فيه خلافا أنه لا يجوز لعن أوصافهم ولا أجناسهم ، فضلاً عن أعيانهم ، سواء من كان منهم سنياً – صرفاً – أو سلفيا -محضًا- ، أم من كان وقع في شيء من البدعة -عقدية أم عملية اجتهادًا- ، ولذلك لا يجوز باتفاق العلماء لعن كل من الحافظ ابن حجر والإمام النووي ، والإمام القرطبي وغيرهم . ولا يلعن علماء أهل السنة -بالجملة- إلا غلاة أهل البدع كالرافضة والجهمية والخوارج وغيرهم ،و يتطلبون لهم الزلات و العثرات و يتكلفونها لهم ، و يحملون من الألفاظ المجملة بل و الصريحة الصادرة عنهم أسوء المحامل و أشين المخارج لتكون ذريعة لسبهم و لعنهم وانتقاصهم و إسقاطهم ! هذا منهج مشهور متفق عليه عن أهل الأهواء و البدع !

وكبار أئمة العلم والسنة في الفاسق المسلم يسلكون مسلك أهل الورع .كما سبق عن الإمام أحمد – رحمه الله – .

ولم يأت في القرآن – فيما أعلم- اللعن بمعنى السب ، وإنما كله في الإخراج من الرحمة ؟ والإبعاد من المرحمة ، و الله أعلم .

وبعد هذا التأصيل المجمل ؛ أقول : بأن لعنه هذا؛ للشيخ ولطلابه لم يسبقه إليه -فيما أعلم- إلا أهل البدع من الخوارج الحدادية في العصر الحاضر وغيرهم من أسلافهم !

وهو لعن يترجم على حقد دفين وغل مكين في قلب هذا ( النكرة ) ! حيث سكت دهراً ثم نطق هجراً ، ويحسب نفسه أنه أحسن صنعاً ، ونصر حقاً ، وكسر باطلاً ! لكنه إنما أتى على نفسه بالهلاك – عياذاً بالله – !

والذي يهمني -هاهنا- هو أن لعنه هذا من -لعن الأعيان- لا من لعن الأجناس والأوصاف – وإن كانت صورته صورة الجنس والوصف –.

لكن ؛كل من شم رائحة كلام العرب ، وكل من قرأ مقاله هذا يعلم –يقيناً– أنه أراد الشيخ وطلابه ، فالألف واللام في ( الظالمين ) للعهد –وهي الأصل – كما نبه على ذلك الجرجاني في " التعاريف " ، والضمير المستتر عائد إلى أقرب مذكور ، وظاهر كلامه أنه قال :

لعنة الله عليكم ! أو لعنة الله عليك وعليهم !

و لئن أراد الحيدة عن هذا –بالكذب– كما هو معروف ! وقال : أردت الجنس والوصف وما هذا بلفظي !

قيل : بأنك لم تخرج من حيز النكارة والشناعة ! أمثل الشيخ مشهور يلعن جنسه ووصفه ! أي : من كان مثله من العلماء ، أو من اتصف بالعلم !

تالله إنك قد عضضت على لحم مسموم ! لا أدري كيف سيكون خلاصك منه أو حسابك –و من رضي بمقالك و دافع عن كذبك– عليه !

ثم كأني بهذا اللعن منك قد نهجت به منهج أهل التكفير ! ولا أدري هل أنت تشعر أو لا تشعر ؟!

فإذا كنت لعنت الشيخ وطلابه ؛ بلعن عام يراد به الخصوص ، أو لعن مطلق يراد به التقييد – يعني بدليل سياق كلامك وقصدك – ثم عطفت على ذلك –مؤكدًا– فقلت : " والله يلعنهم " ! ومعلوم أن وقوع لعن الله للعبد؛ إنما المراد به الإخراج والطرد من الرحمة ! فهذا دليل أنك أنزلتهم منزلة الكفار ! إذ لا يجوز الإطلاق باللعن بهذا الوصف إلا في الكفار ، وبعض أهل العلم يجوزه في حياته ، والجمهور يعلقونه على– ما بعد وفاته – ، ولو لم يكن هذا تكفير منك ، فلا أدري ما هو التكفير ؟! فكما أن للتكفير شروطا و موانع؛ فكذلك للعن شروط و موانع –سواء بسواء– ، قال شيخ الإسلام في " منهاج السنة النبوية " ( ٥ / ٥٧٤ ) : « والآية لا تدل على لعن المعين ، ولو كان كل ذنب لعن فاعله يلعن المعين الذي فعله للعن جمهور الناس ، وهذا بمنزلة الوعيد المطلق لا يستلزم ثبوته في حق المعين إلا إذا وجدت شروطه وانتفت موانعه ، وهكذا اللعن » .

ويزيد هذا قوة ؛ أنك اتهمت الشيخ بأنه يفسر كلمة التوحيد تفسيراً كفرياً ! فاتهمته بما يعلمه كفار مكة ويؤمنون به ! وقلت على أثر هذا : لا يعرف عقيدة الإسلام !؟ وينفي صفة العينين !؟ فهذا دليل على أنك تتهمه بنفي صفة العينين – جحداً – لا تأويلاً ! وترميه –بكفر الشك– ! في الذي اتفقت عليه أكثر طوائف المسلمين من التفسير الصحيح ( الجملي ) لكلمة التوحيد وهو لا يعرفها ! – وليس مثله يعذر بالجهل – ! فإن لم يكن هذا تكفيراً صريحاً منك فلا أدري ما هي حقيقة التكفير !

و مما هو كذلك – على شرطك – افتراؤكم بأن الحلبي يقر –وحدة الأديان– وهي بدعة كما تقولون !؟

لكن؛ نوضحها لكم بأنها بدعة مكفرة –تكفيراً غليظاً– ليس مثلها يعذر بجهلها مثل الشيخين ! فهما يعلمانها جيداً ويفهمانها جيداً ! ومن لم يبدع المبتدع فهو مبتدع ومن لم يكفر الكافر فهو كافر عندكم –على الإطلاق– ( تطبيقًا و لعله تنظيرًا )، **والبدعة بدعة كفر أكبر لا بدعة عمل ، أو كفر أصغر !..**

فيا أحمد ! لقد صرت تكفيرياً كما تفرس فيك أحد الإخوة قديماً –في أول استقامتك– فصدقت فراسته !

ولعلك تقول : إنما قلت عن تفسيره كلمة التوحيد : ( وهذا كفر ) ولم أقل كافر !

أقول : و الجواب على هذا من جهتين :

**الأولى** : أن هذه النتيجة الحتمية أخذناها من مجموع كلامك الذي نطقت به – منطوقاً ومفهوماً – على وفق ما قال شيخ الإسلام في " الجواب الصحيح " ( ٤ / ٤٤ ) :" فإنه يجب أن يفسر كلام المتكلم بعضه ببعض ويؤخذ كلامه هاهنا وهاهنا ، وتعرف ما عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتعرف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر ، فإذا عرف عرفه وعادته في معانيه وألفاظه كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده ".

ولو لم نأخذ بقاعدة حمل المجمل على المفصل ؛ لما تبين لنا خطؤك الكبير الذي انتهيت فيه إلى هذه الهوة –من التكفير– !؟ و هكذا لتعلم بأن هذه القاعدة كاشفة للأخطاء و البدع لا ساكتة عنها و مخفية لها !

**والثانية** : قد استفدنا هذه القاعدة من أشياخك بدليل أنه لما انتقد شيخنا علي الحلبي كلمة الدكتور رسلان في " منتديات كل السلفيين " : ( مراحيض ) !

فقال– شيخنا – : ( هذا كفر ) !

فشنع عليه الدكتور رسلان قائلاً :

" لقد صرت تكفيرياً يا حلبي بعد أن كنت مرجئياً " !!؟

وسلم أغلبكم –لذلك تسليما– !!؟

فهذه بتلك ! بل أنت على مذهب الدكتور رسلان ( تكفيري جلد )! إذ أنك قلت –تماما– مثل ما قال الحلبي ( هذا كفر ) !

ولا أدري هل سيحكم عليك أتباعك من محبي الدكتور رسلان بأنك ( تكفيري جلد ) و يسلموا تسليما ! أم كما تعودنا ؛ ال كيل –بلسانين– ، والوزن –بوجهين– ؟!

كما لا أدري هل ستصنف لأجل هذا ( **السب واللعن والشتم الصريح**) في حق عالم من العلماء – وإن انتكست الدهماء – في ضمن دائرة الهجر الكلي ؟! وهل سيلصقون بك ( أحمد يسب العلماء ) أم أن الأمر – كما سبق – ؟!

ومع ذلك ؛ فإني –قد– أعذرك لأنك ( مجهول ) أو ( جاهل ) ، لاسيما وأنك قد فقدك قلبك لما خرج من صدرك أو كاد ! فأنت معذور من جهتين : من جهة جهلك ، ومن جهة فقدك لعقك !

وهكذا ؛ فهذا هو إنصافي لك وفيك ، ومن أوسع مني صدراً عليك ؟!

ولكني أعتذر لك من جهة أخرى بأن أقول لك : إني أخشى أن تكون قد أوقعت اللعنة عليك ! ذلك لأنه لما خرج عقلك من صدرك – أو كاد – تناسيت حديث النبي – صلى الله عليه وسلم – لما قال : " إِنَّ اللَّعْنَةَ إِلَى مَنْ وُجِّهَتْ إِلَيْهِ فَإِنْ أَصَابَتْ عَلَيْهِ سَبِيلًا أَوْ وَجَدَتْ فِيهِ مَسْلَكًا وَإِلَّا قَالَتْ يَا رَبِّ وُجِّهْتُ إِلَى فُلَانٍ فَلَمْ أَجِدْ عَلَيْهِ سَبِيلًا وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ مَسْلَكًا فَيُقَالُ لَهَا ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ " .

وهذه –حقيقة– مباهلة –ضمنية منك– عارضت فيها حديث النبي–صلى الله عليه وسلم– وزجر الرب – تبارك وتعالى– ، وما دام أنه عندك هذه الجراءة كلها في اللعن ! وما دام أنه

عندك قوة –وراء لوحة المفاتيح– تلعن بها أهل العلم ! فإني أدعوك للمباهلة العلنية على وفق شروط نتفق عليها .

و من المسائل التي نتباهل عليها :

١ – أينا منهجه الذي يسير عليه ويدعو إليه أنه الحق وهو الذي يرضاه رب العالمين . و في منهج الشيخ ربيع الذي يسير عليه الآن في مسألة الأسماء و الأحكام حق أم باطل .

٢ – أن الحلبي يقول بوحدة الأديان ، ومشهور ينكر صفة العينين .

٣ – أنك لم تكذب على الشيخ مشهور في مقالك هذا .

٤ — أن الهجر الذي لازلتم –قائمين– عليه حق مشروع ، و دين منضبط غير ممنوع .

٤ – أن يكون – من شروط – الملاعنة في صفة الدعاء ؛ الإهلاك للذرية والإصابة بالعمى في أقرب وقت . كما أني مستعد أن أخرج أنا و أهلي وأبنائي كما أمر الله نبيه –صلى الله عليه وسلم–، و غير ذلك مما شئتم من المسائل التي ننكرها عليكم جدًا .

وما أقوله لك ؛ أقوله –كذلك– لمن هو معك ممن ينصر الدعوة بزعمه ! –من هاهنا و هاهنا– ممن يحمل راية أن الحلبي أو المأربي أو صالح آل الشيخ يقولون بوحدة الأديان !

و لا يخفاكم أن الشيخ قد لعن كل أحد نسب إليه هذا الكفر الصريح ، و هي دعوة منشورة مشهورة ، فبادروا إلى التوب قبل الفوت ، و إلى الإنابة قبل الندامة و الملامة .

وأما المباهلة فأنا ماض بطلبها منكم ، إلا أن تظهروا التوبة والرجوع عن هذه الأقوال –على وفق ما نتفق عليه–، وإلا ؛ فالتظاهر بالتوبة من غير بيان آثارها يلزني إلى مواصلة المطالبة بها. والله الموفق والهادي .

و إني إذ أطالب بهذه المباهلة فإني مستحضر –تماما– لأحكامها و شروطها و آدابها ، و ما كنت لأتقدم لها عن عاطفة تدفعني ، أو عصبية تلزني ، أو حماسة تراودني ! و إني لأعلم أن الإقدام عليها مهيب ، و أن الكلام عنها مرعب و رهيب و " أنها لا تجوز إلا في أمر مهم شرعا وقع فيه اشتباه وعناد لا يتيسر دفعه إلا بالمباهلة ، فيشترط كونها بعد إقامة الحجة ، والسعي في إزالة الشبهة ، وتقديم النصح والإنذار ، وعدم نفع ذلك ومساس الضرورة إليها " كما في شرح قصيدة الإمام ابن القيم" توضيح المقاصد وتصحيح القواعد " ( ١ / ٣٧ ) .

و كما قال شيخنا أبو عبيدة – حفظه الله– في محاضرته حول حكم المباهلة :

" أنها تكون في المسائل الكبار التي لا شك فيها ، و أنها نوع من أنواع التغليظ في الدعاء ، فكما أن الشرع جاء بالتغليظ في اليمين كالملاعنة التي تقع بين الزوجين ، و القسامة في الدماء ، فكذلك جاء بالتغليظ في الدعوة و إقامة الحجة على المخالف في المسائل الكبار التي لا شك فيها ، و التي لم يقبل فيها الحجة الظاهرة – عنادا و جحدا-.

ومن تغليظ اليمين أن يحلف عند منبر النبي –صلى الله عليه وسلم- ، أو أن يحلف الرجل قائما ، أو أن يحلف بعد صلاة العصر ، [ أو أن يحلف في رمضان كما وقعت مباهلة الحافظ ابن حجر ] . و كما قال ابن عباس – رضي الله عنهما- : من شاء باهلته عند المقام، و في رواية : عند الحجر الأسود –كما سيأتي- .

فهي نوع تأكيد و تبيين أن صاحبها على يقين ، و أنه ليس على شك فيما يدعو إليه من المسائل القواطع و المسائل التي لا ظن فيها و لا تخمين ، و إنما يقع فيها الحق و اليقين ، و فيها إرهاب للمخالف و إظهار التحدي للمنكر ، و إظهار الغلبة على منكر حجج المناظرة " و فيها أحكام أخرى ضمن الآتي فيما بعد –إن شاء الله تعالى- .

كما أنني مستحضر –تماما- عند مطالبتي بها : أن الذي يرفع و يخفض هو الله وحده ، و الذي يزكي و يجرح هو الله وحده ، و الذي يعز و يذل هو الله وحده، و الذي ينفع و يضر هو الله وحده لا يشاركه أحد في ذلك ، فمن كان الله تعالى ناصره فلن يهزم و يخذل –و لو اجتمع عليه من بأقطارها-، -إنسها و جنها- ، و من كان الله خاذله و مهلكه فلن ينصر و يقوم –و لو اجتمع معه من بأقطارها-، -إنسها و جنها- .

فهي مطالبة –إن شاء الله تعالى- قائمة على توحيد الله تعالى و تعظيمه و إجلاله ، و معرفة جلال عظمته وسلطانه و كبريائه و جبروته ، الذي كل شيء هالك إلا وجهه ، والذي بيده مقاليد السماوات و الأرض ، يتصرف فيها كيف يشاء و متى شاء، خلق الجنة دار المتقين الصادقين ، و خلق النار دار الفجار الكاذبين الظالمين ، فعلى وفق معرفتي بتوحيد الله تعالى في ربوبيته و إلهيته و أسمائه و صفاته –المعرفة التامة التي لا شك فيها و لا ريب يعتريها–كان دافع هذه المطالبة العظيمة الخطب ، الكبيرة الجلل ، مطمئن بها قلبي منشرح لها صدري .

و كيف لا أطالب بها و باعثها أمر عظيم و غال عزيز ؛ و هو المنهج الذي ربينا عليه ، و حيينا منذ أن عرفنا الحق عليه ، و هو منهج الطائفة المنصورة و الفرقة الناجية الذي بشر به

النبي -صلى الله عليه و سلم- ، وهو الذي يزعم -كثير منكم- أنه عليه -تمامًا-و هو في حقيقة الأمر - و الله الذي لا إله إلا هو - لا منه و لا إليه !

و لأجل هذا الانحراف الذي وقع من -كثير منكم-؛ كانت هذه الدعوة الشرعية -التي لا شك في وجوبها - حتى تستبين سبيل المؤمنين من سبيل المجرمين .

و لذلك ؛ فإني لست بدعًا في المطالبة بها؛ و قد طالب بها أئمة الدين و السنة و أهل الحديث و الأثر من قبلي كل مبطل تبينت له حجج الله ثم أعرض عنها، و نكص على عقبيه منها ! من ذلك مطالبة أسوتنا و قدوتنا نبي الجرح و التعديل -صلى الله عليه و سلم- نصارى نجران بها فنكصوا و أحجموا! لعلمهم أنهم على باطل عاندوا به الحق المبين ، كما هو منطوق الكتاب المبين " إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ " [ النساء : ٥٩ — ٦٣] . و معلوم أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، و لذلك لم ينقل الخلاف في عدم مشروعيتها أحد .

قال الحافظ ابن حجر في " الفتح " (٨ / ٩٥) :

" وفيها مشروعية مباهلة المخالف إذا أصر بعد ظهور الحجة، وقد دعا بن عباس إلى ذلك، ثم الأوزاعي، ووقع ذلك لجماعة من العلماء، ومما عرف بالتجربة أن من باهل وكان مبطلا لا تمضى عليه سنة من يوم المباهلة " .

و قالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في " الفتاوى "( ٤/ ٢٠٤) :

" ليست المباهلة خاصة بالرسول -صلى الله عليه وسلم- مع النصارى، بل حكمها عام له ولأمته مع النصارى وغيرهم؛ لأن الأصل في التشريع العموم، وإن كان الذي وقع منها في

زمنه –صلى الله عليه وسلم– في طلبه المباهلة من نصارى نجران[1] فهذه جزئية تطبيقية لمعنى الآية لا تدل على حصر الحكم فيها ".

و قال ابن القيم –رحمه الله– في " زاد المعاد" ( ٦٤٣/٣ ) في قصة وفد نجران . بعد أن ذكر قصتهم وما فيها من الفقه والفوائد ، قال :" ومنها أن السنة في مجادلة أهل الباطل إذا قامت عليهم حجة الله ولم يرجعوا بل أصروا على العناد أن يدعوهم إلى المباهلة، وقد أمر الله سبحانه بذلك رسوله – صلى الله عليه وسلم – ولم يقل : إن ذلك ليس لأمتك من بعدك ، ودعا إليها ابن عمه عبد الله بن عباس من أنكر عليه بعض مسائل الفروع ولم ينكر عليه الصحابة ، ودعا إليها الأوزاعي سفيانَ الثوري في مسألة رفعِ اليدين ولم ينكر عليه ذلك ، وهذا من تمام الحجة ) انتهى .و ينظر " مختصر الصواعق المرسلة " للموصلي (٣٥٩/٢ ) .

و من بدائع الكلام في هذا الصدد ؛ ما قاله العلامة صالح المقبلي اليماني –رحمه الله– في كتابه " الأبحاث المسددة " ( ص ٨٦ – ٨٧ ) في تفسير الآية السابقة :

« فيها دليل على شرعية المباهلة ، و وجهه أنه من تمام التبليغ؛ لأن بيان الحق يكون بدرجات :

التنبيه أولا : إن كان الناظر يستقل بعقله، ثم نصب الدليل لطالب الحق ، ثم المحاجة و المجادلة و بذل الجهد للألد الخصم ، فإذا وضح الأمر و أوقفته على الحق بيانا صار بعدم القبول مكابرا ، و لا شيء أحب إلى ربك من الإعذار ، لذلك أرسل الرسل ، و أنزل الكتب، كما في الحديث، بل و في القرآن : " وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ .." [ طه : ١٣٣ ] ونحوها ،فيجب حينئذ إبلاغ العذر بأن تدعوه إلى المباهلة، فإن العاقل مع وضوح الحق يخاف وبال اللعنة و لذلك كانت الآية المذكورة في قصة أهل نجران ؛ لأنهم علماء قد تحقق عندهم الحق، فخافوا المباهلة ، و علموا وخمها، و رضوا بالجزية؛ لأنه دعاهم –صلى الله عليه و سلم– إلى الإسلام أو الجزية أو الحرب .

---

[1]ـ قصة المباهلة مع نصارى نجران ذكرها الطبري في تفسيره برقم (٧١٦١)، والبيهقي في [الدلائل] (٥ / ٣٨٥).

ومن هذا القبيل : شرعية الأيمان في الحقوق ، و ليس فيها إلا زيادة التأكيد، و اللعنة آكد و أشد مخافة، و لذا جعلت خامسة أيمان المتلاعنين، و قيل لها الموجبة ».

قال : « فإن قلت : يحتمل اختصاصه –صلى الله عليه و سلم– بذلك

قلت : لا يختص–صلى الله عليه و سلم– بحكم إلا بدليل، و لا دليل هنا فيما نعلم، بل ولم نر من ادعى الخصوصية .

فإن قلت : أفتكون المباهلة واجبة ؟

قلت : هي تابعة للحق المطلوب، فإن كان طلبه عزيمة من ربنا كبيان الإسلام ، فالمباهلة من تمامه ، كما ذكرنا، و إن كان مندوبا إليه فهي كذلك، فلو طلبها المناظر لزم إجابة الخصم إليها، و إلا أخل بوظيفة المناظرة، بل ينقطع كما لو طلب منه الدليل على دعواه فامتنع، أو امتنع المدعى عليه من اليمين ، و الله أعلم » .

و مما يدل على مشروعيتها أو وجوبها –أيضا– عمل السلف الصالح بها ، و من أشهرهم ترجمان القرآن عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود – رضي الله عنهما– كما سيأتي .

« فهي سنة ثابتة لكل من خالف وأصرّ على مخالفته ، وقد ذكرها الله في كتابه كما تقدم ، وأتت في كتب السنة ، وقد فعلها أشد الناس اتباعاً لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – وأعلم الناس بعد الرسول وهم الصحابة ، وفعلها بعدهم التابعون والعلماء ، وقد تجب إذا تعيّنت مصلحة راجحة .

وقد روى أبو داود بسند صحيح أثرَ ابن مسعود رضي الله عنه عن مسروق عن عبدالله بن مسعود ، قال : ( مَن شاء لاعَنْتُه لأُنزلت سورة النساء القصرى من بعد الأربعة الأشهر وعشراً ) .(كتاب الطلاق ،باب عدة الحامل ٢/٢٩٣).

قال ابن عبد البر في جامع بيان العلم : ( باب إثبات المناظرة والمجادلة وإثبات الحجة )، قال: قال ابن عباس : ( ليتق الله زيد أيجعل ولد الولد بمنزلة الولد ولا يجعل أب الأب منزلة الأب إن شاء باهلته عند الحجر الأسود ) .

وقال ابن عباس :" من شاء باهلته أن الظهار ليس من الأمَة إنما قال الله : (من نسائهم ) .

وقال ابن عبد البر في نفس الباب : ( تركنا إسناد هذا الخبر وسائر ما أوْردنا من الأخبار في هذا الباب لشهرتها في التفاسير والمصنفات ) انتهى .

وقد أخرج سعيد بن منصور في "السنن" ( ٤٤/١ حديث رقم ٣٧ ) عن عطاء قال : قلت لابن عباس : إن الناس لا يأخذون بقولي ولا بقولك ولوْ مُت أنا وأنت ما اقتسموا ميراث على ما نقول . قال : فليجتمعوا فلنضع أيدينا على الركن ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين ما حَكَم الله بما قالوا .

وأخرج سعيد ابن منصور . أيضاً . في "السنن" ( ٤٧/١ حديث رقم ٥٠) عن عطاء عن ابن عباس أنه كان يقول : من شاء لاعنته عند الحجر الأسود أن الله لم يذكر في القرآن جد ولا جدة إنْ هم إلا الآباء ثم تلا :" وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ" ) .

وممن طلب المباهلة من التابعين الشعبي ، فقد أخرج ابن جرير في "تفسيره" ( ١٤٢/٢٧ )عن ابن عَوْن قال : ( قال الشعبي : من شاء حالفته لأنزلت النساء القصرى بعد الأربعة الأشهر والعشر التي في سورة البقرة ) .

أما صفة طلب الأوزاعي من سفيان الثوري المباهلة التي تقدم ذكرها فقد قال ابن الشاذكوني : " سمعت ابن عيينة يقول :كان الأوزاعي والثوري بمنى . فقال الأوزاعي للثوري : لِمَ لا ترفع يديك في خفض الركوع والرفع منه ؟ قال : حدثنا يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء : أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم لا يعود ) –أخرجه أبو داود في السنن وإسناده ضعيف لضعف يزيد – فقال الأوزاعي : ( روى لك الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي – صلى الله عليه وسلم – وتُعارضني بيزيد رجل ضعيف الحديث مخالف لسُنة فاحمرّ وجه سفيان فقال الأوزاعي : كأنك كرهت ما قلت ؟ قال : نعم . فقال : قم بنا إلى المقام نلتعن أيّنا على الحق ، قال : فتبسم سفيان لما رآه احْتَدّ ). وذكر ذلك الذهبي في ترجمة الأوزاعي ».

فهي سنة عند الحاجة إليها درج عليها عمل السلف، و أئمة الدين، و لذلك طالب بها شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– خصومه من أهل البدع –مرات عديدة– كمثل ما قال في

" المجموع " ( ٤ / ٨٢ ) : " وطلبت مباهلة بعضهم - يعني الحلولية- لأن ذلك كان متعلقا بأصول الدين .."، و ينظر " بغية المرتاد " ( ص ٥٢٠ ) .

و من المباهلات التي وقعت -و هي كثيرة- ما قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله- في " الفتح " (٨ / ٩٥) :

" ومما عرف بالتجربة أن من باهل وكان مبطلا لا تمضى عليه سنة من يوم المباهلة ووقع لي ذلك مع شخص كان يتعصب لبعض الملاحدة فلم يقم بعدها غير شهرين " .

و هذا الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- دعا إليها بكل قوة ووضوح ودعا إليها كل المخالفين، واستعد لها فقال : " وأنا أدعو من خالفني إما إلى كتاب الله، وإما إلى سنة رسوله - صلى الله عليه وسلم -، وإما إلى إجماع أهل العلم. فإن عاند دعوته إلى المباهلة كما دعا إليها ابن عباس في بعض مسائل الفرائض، وكما دعا إليها سفيان والأوزاعي في مسألة رفع اليدين وغيرهما من أهل العلم "كم في "الدرر السنية" (١/٥٥).

و هذا الشيخ العلامة الطيب العقبي -رحمه الله- طالب بها المتصوفة في زمانه كما في مجلته " الشهاب " العدد ٩٧ لعام ١٣٤٥ هـ / ١٩٢٧ م .

و هذا العلامة الألباني -رحمه الله- طالب بها أحد الشيعة كما في " السلسلة الضعيفة " ( ١٠ / ٦٥٩ ) فقال : « وهذا كذب مفضوح عند كل من له علم بتراجم الرواة ؛ فإن عبد الله بن جعفر هذا - مع ضعفه الشديد - لم يخرج له الشيخان .

وسهيل بن أبي صالح ؛ لم يخرج له البخاري . أفلا نجعل لعنة الله على الكاذبين ؟! » .

و من المطالبات التي وقفت عليها - مما وافقت هذه المناسبة- مطالبة الشيخ أبو الحسن المأربي -سدده الله- المباهلة من الشيخ ربيع -سدده الله- لأجل اتهامه بانتقاص أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- ، ( تهمة الغثائية ) قال أبو الحسن في كتابه " التنكيل " :

« نعم ، لقد تعرضتُ للاستدلال في بعض المواعظ ، في بعض الأشرطة،ببعض الحوادث،التي جرت في زمن الصحابة، لأحذِّر الناس من مغبة المعصية، فعبّرت بعبارات غير مسددة ، بل

هي عبارات سيئة، كقولي: "كان هناك غثائية في الصف يوم حنين من مسلمة الفتح، كانت سبباً فيما جرى للمسلمين أول الحرب " أو بهذا المعنى، وقصدي بذلك التحذير من المعصية الواحدة ،وعدم الاستهانة بذلك !! وكقولي في أسامة بن زيد –رضي الله عنه– عندما قتل من قال : " لا إله إلا الله " : إنه حكّم العاطفة، ولم يُحَكِّم قاعدة الأخذ بالظاهر، واستدللت بذلك على أنه لا يجوز لأحد أن يترك الظاهر ، ويحكِّم عاطفته، لإنكار النبي –صلى الله عليه وسلم– على أسامة، مع كونه كان معذوراً في ذلك ، ولو أن أحداً مكانه؛ لما صبر على قتل المسلمين، حملة القرآن، وأصحاب رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، ومما يشجع أحدنا على قتل من كان كذلك: كون الرجل ما أعلن إسلامه إلا عندما رأى بريق السيف،فكل هذه أعذار قوية لأسامة –رضي الله عنه– ومع ذلك ما قبل ذلك منه النبي –صلى الله عليه وسلم–،، وقال له ما قال، كل هذا لأرد به على الذين يرمون الناس بالكفر أو بالعمالة دون بينة لهم على ذلك ، فالله سبحانه وتعالى يعلم أنني ما قصدت بذلك ولا غيره تنقصاً أو طعناً في أي صحابي، لكن الحق قد يعتريه سوء تعبير، فهل هذا من أقبح أنواع السب يا صاحب الفضيلة ؟!! أين أنت من قول الله عزوجل : ( وإذا قلتم فاعدلوا ) ؟!!

ومع ذلك؛ فقد أعلنت تراجعي وندمي على ذلك مراراً، بل طالبت الشيخ ربيعاً المباهلة على ذلك،عندما ادعى عدم تراجعي ، أو شكك في صدق تراجعي !! فعجز، وهاأنذا أقول له الآن : " ألا لعنة الله والملائكة والناس أجمعين عليّ إن كنت قصدت بذلك أو غيره يوماً من الأيام الطعن في صحابي قط ، أو أنني أعتقد في واحد منهم –كبر أم صغر– غير الجميل والحسنى ، أو أنني رجعت إلى ذلك بعد إعلاني التراجع عن ذلك في أشرطة " القول الأمين في صد العدوان المبين " أقول هذا وأنشره في الآفاق، ولو كان عندك أيها الشيخ ثقة فيما تدعيه عليّ، وتعتقد أنك صادق مع نفسك ، فيما بينك وبين الله في ادعائك هذا ؛ فانشر هذا في الآفاق، داعياً على نفسك : بلعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، عليك إن لم يكن أبو الحسن قد سب بعض الصحابة، وقصد الطعن فيهم ، أو تنقصهم ، وكذلك لعنة الله

والملائكة والناس أجمعين عليّ : إن كان أبو الحسن يعتقد في الصحابة أو في بعضهم العدالة والجميل ، وإن كان تراجعه عما سبق ذكره صحيحاً، أدعوك لهذا، وأتحداك !! وأدعو كل من يقلدك في ذلك، وأتحداهم إن كانوا صادقين مع أنفسهم ، وواثقين بما يفترونه عليّ !! فما بقي إلا هذا السبيل، فإن عجزتم، وانخنستم .كما هي عادتكم . ألا فليشهد الثقلان بهذا الفجور القبيح منكم ومن أذنابكم في الخصومة، وحسبنا الله ونعم الوكيل على الظالمين !! وإني لواثق أنكم غير مصدقين لبهتانكم ، وأنكم مثل أشعب الذي كذب كذبة ، ثم صدقها، وأتحداكم أن تكذبوني في ذلك ، وأن تدعوا على أنفسكم بهذه اللعنة ، فإن فعلتم ؛ فلينتظر كل منا من الله عز وجل جزاء ما كسبت يداه !!

ومع أن هذه المباهلة للمرة الثالثة، إلا أنك لا تسمع من القوم موقفاً يدل على صدقهم مع أنفسهم ، ولا تجد منهم ، إلا إعادة الافتراءات بكيد ودهاء !! وكأنهم يشعرون أنهم مفلسون، وليس معهم ما يطعنون به في مخالفيهم ؛ فيحملهم ذلك على هذا الأسلوب المشين المهين ، من أجل أن ينهشوا أعراض الصادقين !!

مساوٍ لو قُسِمْنَ على الغواني . . . لما أُمْهِرْنَ إلا بالطلاق !!» .

و مثل ذلك مطالبة الشيخ عدنان عرعور –سدده الله– مباهلة من كان حاضرا معه عند الشيخ الإمام ابن باز –رحمه الله– إن أنكر نقد الشيخ للشيخ ربيع –سدده الله– كما قال :

" أشهد بالله العظيم – وأقسم بالله العظيم – وأقسم بالله العظيم .أني عرضت عليه المشكلة قبل وفاته فنصحني بالابتعاد عن ربيع خشية أن يؤذيني.

أشهد بالله العظيم قال لي– حي–؟؟؟؟ : يؤذيك، هذا فعل كيت وكيت وكيت، فعل مع فلان كذا – يفعل– إيش لك علاقة فيه ؛ ( اتركه ) ، هكذا قال لي: ( اتركه ).

قلت: كذا وكذا.

قال لي: ( اتركه )، وغضب ورفع صوته علي قال: ( اتركه )، نعم.

أحد الحضور : ايش قال الشيخ ابن باز فيه ؟.

عدنان : وبيني وبينهم مباهلة في المسجد الحرام، بهذا الكلام -إذا أنكروه- " .

والنبي-صلى الله عليه وسلم- يقول -كما في حديث ابن عمر- : " ومن حلف له بالله فليرض ، ومن لم يرض بالله فليس من الله " .

و هذا شيخنا الفاضل أبو الحارث الحلبي قد طالب بها بعض الأفاضل -المتهمينهُ- ! كما في كتابه " الأجوبة المتوائمة" ( ص ٢٩٦ - ٢٩٧ ) ، فنكلوا و عجزوا ! و أجراها مع أبي رحيم ومن معه كما في " الرد البرهاني" ( ص ٢٣٠ – ٢٣١ ) ، و " الأجوبة المتوائمة " ( ص ٣٣٠- ٣٣١ ) ، و أجراها مع صاحب " رفع اللائمة " كما في " الأجوبة المتوائمة " ( ص ٣٥٥ - ٣٥٦ ) فلقي الدوسري جزاءه ! فهل من متعظ ؟؟؟

و لا بأس أن أنقل لكم المباهلة الثالثة له -حفظه الله- مما تمسكم -أيضا- قال :

« **مباهلة للمرة الثالثة** :

... فالعبرة -إذن- ليست بكمية النقل و عدده، و إنما بكيفيته و ماهيته ...

و إني أباهل على هذه -وما يليها!-بانشراح صدر ، واطئنان كما أباهل على غيرها :

إن كانت الدعوى علي بالبتر و الحذف : كاذبة؛ فلعنة الله على الكاذب ..

و إن كانت الدعوى موافقة للواقع : فاللعنة مصيبة من وافق واقعها ..

فهل تقوى -بغير تقوى- على هذه المباهلة الأقوى ؟!

و إلا : فاسكت! .. » .

هذا؛ و من حِكَم المباهلة قطع المماراة مع المخالف الألد الخصم ، الذي لم يرعو إلى حجة ، و لم يذعن إلى حق ، و لم يأبه بإنصاف، و لا إلى كلمة عدل، و لا أدلى بشيء يوحي بأنه سالك لطريق الرجوع، و الأوبة و التوبة، لأنه ليس في جداله فائدة مرجوة إذ كان قد خرج جداله مخرج المعاند المشاق لله ورسوله ، و هذا دل عليه قوله تعالى قبل آية المباهلة " الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ " ثم بين لنبيه -صلى الله عليه وسلم- ما تكمل به إقامة

الحجة على خصومه بأمره بطلب المباهلة منهم، تدليلا على قوة المحق و إزهاقا لباطل المبطل، و الانشغال بغيره في الدعوة إلى الله و هداية خلقه . قال العلامة السعدي –رحمه الله– في " تفسيره" :

« فلم يبق في مجادلته فائدة تستفيدها ولا يستفيدها هو، لأن الحق قد تبين، فجداله فيه جدال معاند مشاق لله ورسوله، قصده اتباع هواه، لا اتباع ما أنزل الله، فهذا ليس فيه حيلة، فأمر الله نبيه أن ينتقل إلى مباهلته وملاعنته، فيدعون الله ويبتهلون إليه أن يجعل لعنته وعقوبته على الكاذب من الفريقين » .

ذلكم ؛ أن المراء في الدين كفر كما قال –صلى الله عليه و سلم–، و لا يماري إلا من عنده شك في دينه، إذ المرية : الشك و الريب، و صاحب الحق يناظر عليه بالأدلة و البراهين، فإن قبل منه، و إلا ؛ لا يجادل عليه جدال مماراة ، لئلا تصيبه مرية في دينه ، بل يقطع على المماري لجاجه و مماراته بطلب المباهلة ، موقف قوة و علو بالحق الذي يدعو إليه ، و أنه على يقين تام على ذلك ، لا يعتريه أدنى شك أو ريب، فإن لم يطالب المماري بالمباهلة أو طولب بها و لم يقبلها علم أنه على باطل . و كان مثله مما يحذر منه أو يجلس معه كما جاء ذلك عن السلف ، و يعجبني في هذا الصدد ما أخرجه الإمام ابن جرير الطبري في "تفسيره" عند تعرضه لتفسير هذه الآية (٦ / ٤٧٥ ) قال :حدثني يونس قال، أخبرنا ابن وهب قال، وحدثني ابن لهيعة، عن سليمان بن زياد الحضرمي، عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي: أنه سمع النبي –صلى الله عليه وسلم– يقول: "ليتَ بيني وبيني أهل نجرانَ حجابًا فلا أراهم ولا يروني! من شدّة ما كانوا يمارون النبي –صلى الله عليه وسلم–".

و إسناده جيد ؛ وابن لهيعة –و إن كان ضعيفا– إلا أن الحديث قد جاء من طريق ابن وهب عنه .

و قد يعتقد أكثر إخواننا المخالفيننا أنهم هم أهل الحق و أننا نحن أهل المراء ! فأقول جوابا مختصرا على هذا : بأن الله تعالى قد جعل المباهلة و المطالبة حكمًا بيننا و بينكم حتى يتميز المحق من المبطل، و يظهر أهل المراء من أهل اليقين، فنكولكم عنها إعلانكم بالعجز و

الضعف و الوهن، و أنكم من أهل المراء حقا ! و أننا لسنا منه صدقا ، فطلب المباهلة فيصل في تمييز المماري من غيره ، هذا أولا.

أما ثانيا : فأهل المراء و الجدل العقيم الذين جاء ذكرهم في كتب السلف قد وصفوا بأنهم الذين جعلوا دينهم عرضة للخصومات ، و كثرة الكلام، و القيل و القال، و كل يوم ينتقلون من منهج لآخر عكسه ، و من رأي لآخر ضده ! فجل و غالب دينهم الآراء و الكلام و فلان و علان ، و الغلو في مسألة الأسماء و الأحكام، لا الاشتغال بقال الله قال رسوله، و بأخبرنا و حدثنا و أنبأنا ، فانظروا –رحمنا الله و إياكم– من فوقكم و من أسفل منكم ، و عن أيمانكم و شمائلكم ؛ هل انطبق عليكم وصفهم أم لا ؟ و هل ضاهيتموهم أم لا ؟ وقارنوا ذلك بمجالس مخالفيكم هل تجدونها مثلكم أم لا ؟ أنظروا إلى مجالس الحلبي و مشهور و آل نصر و غيرهم بالشام ، و مجالس العباد و الفوزان و المفتي العام و الخضير و الرحيلي و الرمضاني و الريس و سلطان العيد و غيرهم الكثير الكثير بأرض الحرمين، و مجالس الشيخ فركوس و العيد شريفي و أبو سعيد و ابن حنفية ، و رفيق الذي ينزل عندكم و غيره من طلاب العلم بالجزائر الكثير ، و لكم أن تقارنوا مجالس هؤلاء بمجالس أمثال العتيبي و أحمد بازمول و غيرهم الذين شيختموهم بالأمس القريب ! و نبشركم بأنكم أسقطتموهم و أنهيتم مهمتهم بأيسر ما يكون ! و هاأنتم بذا تأخذون بالجرح المفسر فيهم –من مخالفيكم– شئتم أم أبيتم ! و أسقطتم كلامهما في الرجال كرهتم أم رضيتم !؟ و هكذا قد أثبتم أنهم من أهل المراء أخيرا ، و أسقطتم المراء و الممترين –جملة و تفصيلاً– !؟

و لئن كان قد أصابنا –شيء– من جدالكم و مرائكم فإنما هي لوثة أكرهتمونا عليها و اضطررتمونا لها ! و مع ذلك فهي لا تصل إلى درجة مرائكم –كثرة ، أم حقيقة وماهية– !

و لا أخفيكم؛ بأن أحد الأسباب الرئيسة لكتابة هذا الرد و المطالبة بالمباهلة هي دفع سخط الرب –تبارك و تعالى– (علينا و عليكم ) بسبب أكلة الربا التي نعر بها أخونا أحمد –هداه الله– من لعنه الشيخ مشهورا و إعلانه لذلك دون خشية منه لله–جل وعلا–، و لا شك أن لعن العلماء الذين هم أولياء الله ، و الموقعون عليه من أعظم الكبائر ، و من أعظم المحاربة لله ، كما قال –سبحانه– في الحديث القدسي : " من عاد لي وليا فقد آذنته بالحرب " . و

معلوم أن اللعنة إن لم تجد مساغا فيمن ألقيت عليه – ولن تجده في عالم من علماء أهل السنة– حارت على صاحبها و من أقره و من لم ينكر عليه –حتما مقضيا– ! و دليلي على ذلك الحديث الذي أخرجه أحمد في " المسند " (٦ / ٤٢٠ – ٤٢١ ) عَنْ الْعَيْزَارِ بْنِ جَرْوَلٍ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ رَجُلٍ مِنْهُمْ –يُكْنَى أَبَا عُمَيْرٍ– : أَنَّهُ كَانَ صَدِيقًا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ زَارَهُ فِي أَهْلِهِ فَلَمْ يَجِدْهُ ، قَالَ : فَاسْتَأْذَنَ عَلَى أَهْلِهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَسْقَى ، قَالَ: فَبَعَثَتْ الْجَارِيَةَ تَجِيئُهُ بِشَرَابٍ مِنْ الْجِيرَانِ ، فَأَبْطَأَتْ فَلَعَنَتْهَا ! فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ ، فَجَاءَ أَبُو عُمَيْرٍ فَقَالَ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! لَيْسَ مِثْلُكَ يُغَارُ عَلَيْهِ؛ هَلَّا سَلَّمْتَ عَلَى أَهْلِ أَخِيكَ وَجَلَسْتَ وَأَصَبْتَ مِنْ الشَّرَابِ ؟ قَالَ : قَدْ فَعَلْتُ؛ فَأَرْسَلَتْ الْخَادِمَ فَأَبْطَأَتْ؛ إِمَّا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ وَإِمَّا رَغِبُوا فِيمَا عِنْدَهُمْ ، فَأَبْطَأَتْ الْخَادِمُ فَلَعَنَتْهَا ! وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– يَقُولُ : إِنَّ اللَّعْنَةَ إِلَى مَنْ وُجِّهَتْ إِلَيْهِ فَإِنْ أَصَابَتْ عَلَيْهِ سَبِيلًا أَوْ وَجَدَتْ فِيهِ مَسْلَكًا وَإِلَّا قَالَتْ: يَا رَبِّ وُجِّهْتُ إِلَى فُلَانٍ فَلَمْ أَجِدْ عَلَيْهِ سَبِيلًا وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ مَسْلَكًا فَيُقَالُ لَهَا : ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ ، فَخَشِيتُ أَنْ تَكُونَ الْخَادِمُ مَعْذُورَةً فَتَرْجِعَ اللَّعْنَةُ فَأَكُونَ سَبَبَهَا " .

و هكذا ؛ فإني خشيت أنكم إن لم تنكروها عليه–و لم نر!؟ –؛ أن تحور علينا جميعا بسكوتنا عليها !كيف لا ؛ و لعله قد أقرها كثير منكم و لعله جميعكم! فلئن كنتم تريدون أن تكونوا سببها فإنا نبرأ إلى الله منها ، و ما كان ربك ليهلك القرى و أهلها مصلحون ، و الله من وراء القصد و هو يتولى الصالحين .

هذا ؛ وكما أنني مستعد للمباهلة مع أي أحد منكم ، بل و أي شيخ ينزل إلى هذه البلدة ، يتهم المشايخ السالفين بوحدة الأديان ، فكذلك إني لمستعد للمناظرة –أنا و أخي ساعد حليس– مع من شئتم من المشايخ الذين ينزلون هذه البلدة ، و لا أقول مشايخكم لأنه يوجد من المشايخ ممن تنسبونهم إلى –منحدركم– و تحسبون أنهم على –خطاكم– و ليسوا كذلك ! كما أن المشايخ الذين هم مشايخ لا يزالون مشايخ لنا و إن خالفونا ، أما المناظرة مع أخي أحمد – بالأخص– فلا تلزمني بعدما تيقن كذبه ، والمناظرة مقصودها الوصول إلى

الحق ويجب فيها الصدق ، وهذا منتفية فيه هذه الصفات ! لاسيما وقد تبين إفلاسه في المناظرات الكتابية ! فليس معه إلا المباهلة ! هو؛ و كل من لا شك عنده أن منهجه باطل ، وأنه على يقين وأنه على الحق المبين ! فإني على استعداد تام – لاسيما في شهر رمضان– ! على مباهلته ، و لكم الاتصال مع أخي ساعد –وفقه الله– ليكون ضرب الميعاد .. و إلا فباب التوبة مفتوح غير مغلق ، و صدورنا لا تزال متسعة –و إن سفهتمونا و هجرتمونا– ، إلا أنا لا نخفيكم بأنكم بهذه الصنائع لا تزيدوننا إلا عزة و كرامة ، كما لا تزيدوننا بذلك إلا شدة منا عليكم –و نحن نريد الرفق بكم–، و الواقع أكبر شاهد– فأفيقوا ؟

خذوا النصح إن الخطب إدٌّ وبادروا    إلى التوب قبل الأوب راجين غفرانا
دعوا قول من قلّدتموه تعصّباً    لهم، واجعلوا وحي المهيمن ميزانا
فتقليدهم والحق يتلى عليكم    يجر لكم يوم التغابن خسرانا
سرى فيكم داء التعصّب والهوى    فصرتم به صمّاً عن الحق عميانا
نصحناكمُ حتى سئمنا ولم نجد    لديكم بمحض النصح للحق إذعانا
ولم نأل جهداً في مداراتكم وكم    أقمنا على الدعوى دليلاً وبرهانا
ولكن تعالوا نحتكم ثم نبتهل    فنجعل عذاب الله يجتاح أشقانا

و في الختام؛ أقول كما قال قالَ الحافظ السّيوطيّ فِي آخِرِ سُورَةِ الإِسْراءِ مِنْ تَكْمِلَةِ الجَلالَيْن :

حَمِدْتُ اللهَ رَبِّي إِذْ هَدَانِي ... لِمَا أَبْدَيْتُ من عَجْزِي وضَعْفِي
ومَنْ لِي بالخَطَا فَأَرُدَّ عَنْه ... ومَنْ لِي بالقَبُولِ ولو بحَرْفِ

وأقول كما قلت : وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .